

بنك المغرب

تقرير سنوي

قدمه والي بنك المغرب إلى صاحب الجلالة
ملك المغرب نصره الله

السنة المالية 2002



بنك المغرب

تقرير عن السنة المالية

2002

قدمه والي بنك المغرب إلى صاحب الجلالة

ملك المغرب نصره الله

الوالي

السيد عبد اللطيف الجواهري

مندوب الحكومة

السيد عبد الرزاق لزرق

المراقبان

السيد محمد محروك

السيد إبراهيم الأيسر

المجلس

السيد الوالي

السيد عزيز أحنوش

السيد أندري أزولاي

السيد الحسن بن عبد الرزاق

السيد محمد بيجاعد

السيد عثمان الدمناتي

السيد محمد سعد حصار

السيد بوسلهام حيلية

السيد عبد اللطيف لودي

يونيو 2003

تقرير

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله
من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري
عن السنة المالية 2002

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتم، طبقاً للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ في 23 ذي الحجة 1378، الموافق لـ 30 يونيو 1959 والذي أحدث بموجبه بنك المغرب، التقرير الخاص بسنة 2002، وهي السنة المالية الرابعة والأربعون التي مرت على تأسيس معهد الإصدار.

مـولايـ،

تميزت سنة 2002 بظرفية دولية غير ملائمة اتسمت بتوترات شديدة على الصعيد الجيوسياسي وبعدم الاستقرار على مستوى أسواق الرساميل والصراف. ونتيجة لذلك فإن كلا من النمو الاقتصادي العالمي وتطور المبادلات التجارية كانا ضعيفين، خاصة في منطقة الأورو التي تعد أهم شريك اقتصادي للمغرب.

وفي هذه الظروف، وبالرغم من اعتدال وتيرة النمو، فإن الاقتصاد الوطني حقق نتائج مرضية، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على التوازنين الداخلي والخارجي. وبالفعل، إذا كانت نسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لم تتجاوز 3,2% مقابل 6,3% في السنة السابقة، فإن وضعية التشغيل تحسنت وظل مستوى التضخم وإن ارتفع معتدلا بينما أفرز الحساب الجاري لميزان الأداءات فائضا من جديد. وبالإضافة إلى ذلك، فرغم إرجاء عمليات الخصخصة فإن عجز الميزانية تقلص وإن ظل أعلى من معدل 3% بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي المستهدف. وفضلا عن ذلك، فقد تم تمويله بالأساس من خلال موارد ذات طابع غير نقدي. ونتيجة لذلك، سجلت المجمعات النقدية توسعا مطابقا في المجمل للتوقعات، مما ساعد على مواصلة سياسة خفض أسعار الفائدة. وأخيرا بلغت احتياطات الصراف مستوى لم يسبق له نظير يمثل أزيد من تسعة شهور من واردات السلع والخدمات، رغم استمرار عملية التدبير الفعال للدين الخارجي.

وفيمما يتعلق بتطور المالية العمومية، فبالرغم من تجاوز عجز الميزانية لنسبة 3% من الناتج الداخلي الإجمالي المحددة سابقا، فقد انحصر في 4,3%، أي في مستوى أدنى من المعدل الملاحظ في السنة السابقة دون احتساب عائدات الخصخصة. وقد تحققت هذه النتيجة بفضل تنامي المداخل الجبائية وإنجاز مبلغ أدنى من نفقات التسيير وكذا تقليص

تكاليف كل من الدعم وفوائد الدين. وباعتبار الأداءات برسم أفساط الدين الخارجي والتسديد المسبق للديون ذات الفائدة المرتفعة وكذا تحويل الديون إلى استثمارات، فإن حاجة الخزينة إلى التمويل بلغت مستوى عاليا. بيد أنه أمكن تغطية هذه الحاجة إلى التمويل من خلال الالتجاء إلى سوق الأذينات بالمزايدة في ظرفية تميزت بوفرة السيوليات، وذلك بأسعار فائدة متدنية.

وعلى صعيد المعاملات الخارجية، عرفت الصادرات نموا بمعدل 7,4% يفوق وتيرة توسع الواردات. ونتيجة لذلك، تقلص العجز التجاري الذي يظل عاليا بشكل طفيف، وبلغت نسبة تغطية الواردات بالصادرات 66,5%. واعتبارا لاستمرار التدفقات الهامة برسم كل من تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والمداخيل السياحية، فإن الحساب الجاري لميزان الأداءات أفرز من جديد فائضا يمثل 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، بينما أسفر الميزان الكلي عن رصيد موجب قدره 7 ملايين درهم.

وفي هذه الظروف، وبالنظر إلى استمرار فائض السيوليات فإن بنك المغرب قام بضبط السوق النقدية طيلة السنة بواسطة عمليات سحب السيولة. وبغية وضع حد لهذا الفائض بشكل دائم، قرر البنك المركزي في دجنبر 2002 رفع معدل الاحتياطي النقدي من 10% إلى 14%. غير أنه بادر في نفس الوقت إلى إجراء تخفيض جديد للمعدلات الرئيسية بعد التقليل الذي أقره في مارس 2002، وذلك بغية إعطاء إشارة واضحة إلى عزم السلطات النقدية على تيسير شروط تمويل الاقتصاد. ونتيجة لذلك، سجل متوسط سعر الفائدة ما بين البنوك خلال هذه السنة تراجعا بمقدار 145 نقطة أساس، أعقبه انخفاض في باقي المعدلات وإن بشكل محدود على مستوى الفائدة المدينة.

وفيما يتعلق بتطور الكتلة النقدية، ارتفع المجمع م 1 بمقدار 9%، أي بوتيرة تفوق المعدل المستهدف الذي حدد في بداية سنة 2002 ما بين 6,5% إلى 7,5%. غير أن هذا التجاوز لا يرجع إلى تطور مصادر الإنشاء النقدي بقدر ما يعزى إلى المفاضلات التي تمت ما بين الأصول المالية. وبالفعل، فإن تزايد المجمع م 3 الذي يمثل الكتلة النقدية في مفهومها الواسع تحدد في 6,4% مقابل 14,1% في سنة 2001.

وفي المجمع، ظل معدل التضخم معتدلاً حيث بلغ 2,8%. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع أسعار المنتوجات غير الغذائية والخدمات التي لا تخضع لتقلبات موسمية هامة عرف تباطؤاً إذ تراجع في سنة 2002 إلى 1,6%.

وتبرز النتائج الاقتصادية والمالية المحققة هذه السنة أن المكتسبات في مجال استقرار الاقتصاد الكلي قد تدعمت، مما يوفر ظروفاً ملائمة لتحقيق الأهداف المنشودة على صعيد النمو والتشغيل. غير أن الاقتصاد الوطني لا يزال يعاني من استمرار نقط ضعف ترتبط أساساً باعتماد المالية العمومية على المداخيل الاستثنائية والعبء الذي تمثله النفقات العادية خاصة رواتب الموظفين وتحملات الدين وبكل من الصعوبات المالية التي تعرفها بعض مكونات النظام المالي وضعف مستوى الادخار لأمد طويل والتباطؤ في تيسير شروط تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة وكذا على مستوى تأهيل القطاع الإنتاجي.

وتظل فعالية السياسة المالية رهينة بتحقيق تلاؤم أفضل ما بين المداخيل والنفقات العمومية. ولهذه الغاية، فإن من الأهمية بمكان تعزيز موارد الدولة من خلال جميع الوسائل المتوفرة لها، وخاصة بواسطة توسيع الوعاء الضريبي وإقرار مساهمة تدريجية وعادلة لكل قطاعات النشاط. وبالمقابل، ينبغي ضبط النفقات العادية التي تمثل 22,7% من الناتج الداخلي الإجمالي من أجل الرفع من حجم الادخار العمومي وكذا تقليص عجز الميزانية في أمد قصير إلى مستوى قابل للاستمرار دون اللجوء إلى طرق التمويل الاستثنائية. وهذه الشروط هي التي تكفل مواصلة كل من مجهود الاستثمار العمومي

وسياسة تقليص الاستدانة الخارجية دون أن يترتب عن ذلك تفاقم للدين الداخلي من شأنه إعاقة توجه أسعار الفائدة نحو الانخفاض. وتبدو متابعة وضعية المالية العمومية جد ضرورية سيما وأن العديد من التساؤلات تطرح حول التطورات القادمة للوضعية المالية لبعض المؤسسات العمومية، وخاصة منظمات التقاعد والاحتياط.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيجاد حلول ناجعة للصعوبات التي تواجهها بعض مكونات النظام المالي نتيجة لعدم تكيفها مع تحرير نشاطاتها. وقد تم حل المشاكل التي كانت تعرفها بعض المؤسسات المصرفية في إطار عمليات الاندماج والاقتراء، بينما توجد بعض الحالات قيد الحل من خلال إقرار برامج للتقويم على المدى المتوسط. كما أن وضعية قطاع التأمين الذي عرف بدوره عمليات للاندماج والاقتراء سوف تتعزز على إثر إصدار القانون المتعلق بمدونة التأمينات في نونبر 2002 الذي نظم نشاط عمليات التأمين التي تقوم البنوك بعرضها وحدد المبلغ الأدنى لرأس المال كما أقر معاملات احتراسية. وموازية مع تقويم وضعية المؤسسات التي تواجه صعوبات، فإن تحقيق درجة عالية من التمركز داخل قطاع التأمين من شأنه تحسين قدرته التنافسية. وفيما يتعلق بمنظمات التقاعد والاحتياط، فإن انضمام بعض الصناديق المستقلة التي تواجه صعوبات إلى النظام الجماعي لمنح التقاعد لا يشكل إلا مرحلة أولى في طريق حل هذه المشاكل. وبالفعل، فإن التوازن المالي لهذه المؤسسات سوف يكون معرضا للاختلال في حالة التأخر عن تطبيق الإجراءات الملائمة التي ينبغي أن تهدف إلى ضمان استمرارية هذه الأنظمة وليس فقط مواصلة نشاطها على المدى المتوسط. وسوف يتم تيسير تطبيق هذه الإجراءات إذا ما تم إحداث مرصد لأنظمة التقاعد تتجلى مهامه الرئيسية في تتبع نشاط المؤسسات العاملة في هذا القطاع.

وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يواكب عملية تقويم شركات التأمين ومنظمات التقاعد والاحتياط تحسين لمناخ الاستثمار في البورصة من خلال تحفيزات تشمل كلا من المقاولات والمدخرين بغية إعطاء انطلاقة جديدة لنشاط سوق الرساميل وبالتالي إنجاز عملية تحويل الموارد السائلة إلى ادخار طويل الأمد لضمان تلاؤم أفضل على صعيد تمويل الاستثمار.

وبالمثل، ينبغي العمل على رفع العراقل التي تعوق عملية تحسين شروط تمويل الاقتصاد. وزيادة على ضبط عجز الميزانية، فإن خفض معدلات الفائدة المدينة يظل مرتبطا بضبط حافطة الديون معلقة الأداء بحوزة مؤسسات الائتمان وبتحرير المخصصات المكونة لتغطيتها خاصة من خلال الإسراع في حل المنازعات. وبالفعل، فإن العبء الذي تمثله الديون معلقة الأداء وكذا المخصصات المكونة لهذا الغرض على مستوى ظروف تشغيل البنوك يدفعها لنهج انتقائية أشد في مجال توزيع القروض وإلى تطبيق مكافأة عالية على المخاطر في حالة عدم توفر الضمانات الكافية أو انعدام الشفافية. وفي هذه الظروف، فإن مواصلة توجه أسعار الفائدة نحو الانخفاض واستفادة كل فئات المقترضين منه ترتبط ليس فقط بتزايد المنافسة ما بين البنوك وما بين القروض البنكية والتمويلات البديلة بل وأيضا بتعزيز الوضعية المالية للمقاولات.

وينبغي على كل من السلطات العمومية والمقاولات إيلاء أهمية خاصة للإسراع في عملية تأهيل المقاولات بغية تعزيز الشفافية المالية وكذا قدرة اجتذاب الآليات المحدثة لمواكبة برامج تحديث القطاع الإنتاجي. ومن شأن تدارك التأخير الحاصل في تطبيق هذه التدابير أن يمكن من الحد من تكاليف الاندماج في محيط يتسم باحتداد المنافسة.

ويبدو من الأهمية بمكان مواصلة ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي مع تطور الاقتصاد الوطني، بل وكذا المحيط الدولي. وفيما يتعلق بالقطاع المالي، فإن مراجعة كل من القانون الأساسي لبنك المغرب والقانون المتعلق بنشاط مؤسسات الائتمان التي أشرفت على النهاية سوف تمكن من تعزيز دور البنك المركزي من خلال النص على استقلاليته وتكليفه بمسؤولية رسم السياسة النقدية وتطبيقها وكذا بمهام تنظيم ومراقبة نشاط مؤسسات الائتمان.

وأخيراً، فإن استقرار الأسعار الذي يظل الهدف الرئيسي للسياسة النقدية سوف يسهم في الرفع من تنافسية الاقتصاد وفي تحقيق الهدف النهائي على مستوى النمو والتشغيل. وبالإضافة إلى ضبط الأسعار ينبغي أن ترمي السياسات المتبعة في مختلف المجالات إلى إقرار استمرارية الإطار الاقتصادي الكلي في مجمله على المدى المتوسط وكذا إلى إحداث مناخ موات للاستثمار الداخلي والخارجي.

وتعتبر هذه العوامل بمثابة شروط ضرورية لكي يتمكن المغرب من مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة وتحقيق الاندماج بنجاح ضمن الاقتصاد الدولي الذي يتضمن بالتأكيد بعض المزايا غير أنه تترتب عنه أيضاً تكاليف. وببظلم تجاوز الفرقاء الاجتماعيين مع هذه الأهداف لازماً لإنجاح التوجه نحو الانفتاح والحدثة.

الرباط، يونيو 2003

عبد اللطيف الجواهري

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية⁽¹⁾

التغيرات %		2002	2001	2000	(المبالغ بملايين الدراهم)
2002 2001	2001 2000				
الحسابات الوطنية					
3,2	6,3	148,0	143,4	134,9	-الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار الثابتة.....
5,6	27,6	20,7	19,6	15,4الناتج الفلاحي
2,8	3,6	127,3	123,8	119,5الناتج غير الفلاحي
3,8	8,2	397,8	383,2	354,2	-الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار الجارية.....
7,5	21,8	64,1	59,7	49,0الناتج الفلاحي
3,1	6,0	333,6	323,5	305,2الناتج غير الفلاحي
2,8	11,4	426,4	414,9	372,4	-الدخل الوطني الإجمالي المتاح.....
3,5	5,3	319,7	309,0	293,5الاستهلاك الوطني
6,8	0,1-	91,1	85,4	85,4	-التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت.....
0,8	34,3	106,8	105,9	78,9الإدخار الوطني
2,8	0,6	162,7	158,3	157,3	مقياس كلفة المعيشة (الأساس=100 1989) ⁽²⁾
4,3	1,0-	164,2	157,5	159,1المواد الغذائية
1,6	2,0	161,2	158,7	155,6المواد غير الغذائية والخدمات
الحسابات الخارجية					
7,4	2,3	86,6	80,7	78,8الصادرات الإجمالية
4,5	1,8	130,4	124,7	122,5الواردات الإجمالية
0,7-	0,8	43,8-	44,1-	43,7-الرصيد التجاري الإجمالي
2,2-	45,4	24,3	24,8	17,1فائض الأسفار
8,7-	56,2	36,7	40,2	26,4رصيد التحويلات الجارية
9,7-	458,0-	16,4	18,2	5,0 -رصيد الحساب الجاري
-	-	4,1 +	4,8 +	1,4 -	- رصيد الحساب الجاري الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية).....
1,8	4,3	28,3	27,8	26,6الخدمة الكلية للدين الخارجي العمومي
12,9-	4,6-	142,0	163,1	171,0	- المبلغ الجاري للدين العمومي الخارجي.....
-	-	35,7	42,6	48,3	-الدين العمومي الخارجي الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية).....
المالية العمومية					
68,2-	258,5	8,4	26,4	7,3الرصيد العادي
4,7-	10,7	20,3	21,3	19,2نفقات الاستثمار
69,8	51,1-	- 17,1	10,0-	20,8-رصيد الميزانية
-	-	4,3-	2,6 -	5,9-	-رصيد الميزانية الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية).....
النقد					
9,0	15,9	229,0	210,1	181,3	- المجمع م 1.....
6,4	14,1	355,4	334,0	292,8الكتلة النقدية م 3
8,7	86,4	110,8	101,9	54,7الموجودات الخارجية الصافية
3,0	8,8 -	80,7	78,3	85,9الديون على الدولة
4,6	4,3	227,0	217,0	208,0القروض المقدمة للاقتصاد

(1) احتسبت التغيرات والمعدلات على أساس المبالغ بملايين الدراهم.

(2) المتوسط السنوي.

المحيط الدولي

تحسن نمو الاقتصاد العالمي في 2002، إذ انتقل، في ظرف سنة، من 2,3% إلى 3%، تحت تأثير انتعاش الطلب الناتج من جهته عن متانة النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة وديناميكية الاقتصادات الآسيوية. وبخلاف ذلك، لم تتحسن قط الوضعية الاقتصادية في أوروبا واليابان، حيث ظل معدل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي دون طاقته بكثير، كما تدهورت الحالة في أمريكا اللاتينية التي تضررت من الركود الحاد الذي أصاب الأرجنتين. وتؤكد هذه التباينات الملموسة للناتج الاقتصادي مدى ضعف قدرة مواجهة بعض البلدان أمام الصدمات الناشئة عن هبوط أسعار البورصات واستمرار الاختلالات الاقتصادية الكلية واحتراس المستثمرين تجاه الخلل الوظيفي للأسواق المالية. وقد زادت من حدة الانعكاسات لهذه العوامل غير الملائمة كل من التوترات الجيوسياسية العالمية والمخاطر الناجمة عن عدوى الأزمات الداخلية، مما أدى إلى تراجع الاستثمارات.

وفي البلدان المتقدمة، انتقل النمو الاقتصادي المدعم بالسياسات الاقتصادية الكلية الملائمة، من 0,9% إلى 1,8%، وهو معدل ظل، بالرغم من ذلك، غير كاف لتقليص البطالة التي تفاقمت بحيث ارتفعت نسبتها من 5,9% إلى 6,4% من مجموع السكان النشيطين.

وفي الولايات المتحدة، تعززت وتيرة النمو الاقتصادي من 0,3% إلى 2,4% بفضل زيادة النفقات العمومية وتخفيض الضرائب وأسعار الفائدة. وبالفعل، شجعت هذه الحوافز المالية والجبائية المختلفة على الاستهلاك والمعاملات العقارية وسمحت بإعادة تكوين المخزون. وقد أسهمت أيضا إلى حد كبير في تقاوم جديد لعجز المالية العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات. فضلا عن ذلك، ظل انتعاش النشاط الاقتصادي

محدودا بسبب تقلص قيمة توظيفات الأسر في البورصة وتراجع الاستثمارات بالرسمال الثابت للشركات، التي عانت من انعدام الاستقرار في الأسواق المالية ومن تدني الأرباح. وفي هذه الظروف، تدهورت وضعية التشغيل، بحيث انتقل معدل البطالة من 4,8% إلى 5,8% من مجموع السكان النشيطين، وهو أعلى مستوى منذ 1995. ولذلك، خفض البنك الفدرالي، في نونبر، سعر الفائدة من 1,75% إلى 1,25% من أجل تدعيم الطلب، لاسيما وأن نسبة التضخم قد تراجعت من 2,8% إلى 1,6%.

وفي الاتحاد الأوروبي، لم يتجاوز النمو الاقتصادي 1% بدلا من 1,6% في 2001. وبينما صمد الاقتصاد البريطاني أمام التباطؤ، إذ ارتفع بنسبة 1,6% بفضل تحسن النفقات العمومية والاستهلاك، لم يتزايد الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منطقة الأورو سنة 2002، إلا بمعدل 0,8% عوضا عن 1,4% سنة من قبل. ويعزى هذا التباطؤ إلى تراجع استثمارات الشركات وإلى ضعف ارتفاع طلب الأسر التي تضررت من تقلص القدرة الشرائية الناجم عن هبوط أسعار البورصة وتدهور سوق التشغيل، إذ انتقل معدل البطالة من 8% إلى 8,3%. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تقادم العجز المالي في فرنسا وألمانيا إلى التقليل بصفة ملموسة من هوامش التصرف على مستوى المالية العامة، مرده على الخصوص، فرض نسبة 3% كحد أعلى حسب ميثاق الاستقرار والنمو. وفي نفس الوقت، تراجع معدل التضخم من 2,6% إلى 2,3% في ظرف سنة، لكنه لا زال يفوق 2% كالحد الأعلى المسموح به. وهكذا، امتنع البنك المركزي الأوروبي من إجراء أي تليين على سياسته النقدية، قبل أن يبادر في دجنبر، إلى تخفيض سعر الفائدة المرجعي من 3,25% إلى 2,75%، من أجل مواجهة تباطؤ النشاط الاقتصادي.

وفي اليابان، لم يرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلا بنسبة 0,3% بالرغم من تصاعد محسوس للصادرات وتطبيق سياسة اقتصادية توسعية. وبالفعل، تأتي هذا النمو البطيء من انكماش الاستهلاك الخاص ومن المشاكل المستعصية للقطاع البنكي وكذا من تقهقر استثمارات الشركات. وقد أدت هشاشة الاقتصاد وإعادة الهيكلة المتواصلة إلى تقشي البطالة التي انتقل معدلها من 5% إلى 5,4%. وبالرغم من تقادم العجز المالي والدين

العمومي، اعتمدت الحكومة اليابانية برنامجاً جديداً للإقلاع، تضمن زيادة في نفقات الأشغال العمومية ومنح الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل معالجة الوضعية الانكماشية الصعبة. وواصل أيضاً بنك اليابان ضخ السيولة بواسطة التسيقات للبنوك، بسعر فائدة شبه منعدم، وتكثيف اقتناء السندات العمومية.

وبفضل الدور المحرك للاقتصاد الصيني داخل المنطقة، تدعم بشكل ملموس نمو البلدان حديثة التصنيع لآسيا، إذ انتقل من 0,8% إلى 4,6% بفضل تعزيز هام للصادرات من المواد الإلكترونية والطلب الداخلي. وهكذا، فقد سجلت كوريا الجنوبية هذه السنة، ارتفاعاً بمعدل 6,1% عوضاً عن 3% في العام المنصرم. ومن جهتها، استأنفت البلدان الأخرى من المجموعة النمو في 2002، بنسب تتراوح ما بين 2,2% و 5,3%.

وحققت أيضاً البلدان الصاعدة الآسيوية توسعاً بمعدل 6,5% يعزى إلى ديناميكية اقتصاد الصين بالخصوص. ولقد عرف هذا البلد، من جديد، نمواً مضطرباً بنسبة 8% نتيجة متانة الصادرات وارتفاع النفقات العمومية وتدفق مكثف للاستثمارات المباشرة الأجنبية، لاسيما بعد انضمامه إلى المنظمة العالمية للتجارة. ومن جهتها، سجلت الهند وماليزيا والفلبين وتايلاندا معدلات نمو تراوحت ما بين 4% و 5%، على إثر صلابة الطلب الداخلي وتقدم التجارة الجهوية.

وبالرغم من مناخ متسم بمخاطر جيوسياسية حادة أدت إلى حالة من الترقب والحذر على صعيد الأسواق، عرفت بلدان الشرق الأوسط، من جهتها، نمواً انتقل في ظرف سنة من 1,4% إلى 4,5%. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع قوي للمداخيل النفطية للبلدان الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط وإلى انتعاش ملحوظ للاقتصاد في تركيا. وبعد ركود بلغ 7,5% في 2001، سجل هذا البلد في السنة الحالية انطلاقة وصلت إلى 6,7% بفضل ارتفاع الطلب الداخلي ومواصلة تطبيق برنامج التقويم الاقتصادي والمالي المدعم بإسهامات مكثفة للمنظمات الدولية.

وفيما يخص البلدان الإفريقية، فقد سجلت هذه الأخيرة في 2002 نمواً للنواتج المحلي الإجمالي وصل إلى 3,4% بدلاً من 3,6% سنة من قبل. وضمن البلدان المغاربية، تباطأ

النشاط الاقتصادي في المغرب وبالأخص في تونس حيث تراجع من 5,2% إلى 1,9% بسبب المحصول الزراعي الهزيل وتقلص الإيرادات السياحية والاستثمارات. وبخلاف ذلك، سجلت الجزائر نمواً بنسبة 3,1% عوضاً عن 2,1% على إثر ارتفاع أسعار النفط. وفي جنوب الصحراء، ارتفعت قليلاً وتيرة نمو الاقتصاد في إفريقيا الجنوبية، إذ انتقلت من 2,8% إلى 3% بفضل انعكاس تخفيض سعر الصرف الرند على الصادرات. وعلى النقيض من ذلك، تدهورت الوضعية الاقتصادية في بلدان أخرى داخل نفس المنطقة، نتيجة آثار الجفاف المتكرر وانعدام الاستقرار السياسي.

وتضررت بلدان أمريكا اللاتينية أساساً من التدهور الخطير للوضعية الاقتصادية الأرجنتينية ومن الأزمة السياسية الفنزويلية وكذا من الصعوبات المالية للبرازيل. وبالفعل، عانت الأرجنتين، للسنة الرابعة على التوالي، من انكماش حاد وصل في 2002 إلى 11%، نتيجة انهيار نظام الصرف وفتور الطلب الداخلي وهروب الأموال وتعليق الدعم المالي من طرف صندوق النقد الدولي. وسجلت فنزويلا أيضاً انخفاضاً للنتائج المحلي الإجمالي بلغ 9% على إثر الاضطرابات في القطاع النفطي أدت إلى تقلص الإنتاج. وفي الأخير، تحدد النمو في البرازيل والمكسيك في 1,5% و 1% تواليًا، بسبب تدهور ظروف التمويل المالي الخارجي وتراجع نفقات الاستهلاك والاستثمار.

وفي الاقتصادات المتحولة، تراجع النمو في المجر من 5,1% إلى 4,1%. وقد عرفت البلدان العشر المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,8% بدلاً من 3% سنة من قبل، بسبب انكماش الطلب الصادر عن منطقة الأورو وتطبيق سياسات اقتصادية صارمة في نطاق مسلسل الانضمام. وضمن بلدان رابطة الدول المستقلة، تعزز النشاط الاقتصادي في روسيا بمعدل 4,3%، بفضل تزايد الاستهلاك وأسعار النفط، في حين سجل اقتصادا أوكرانيا وكزاخستان صعوداً بلغ 4,6% و 9,5% على التوالي، نتيجة المحاصيل الزراعية الجيدة وارتفاع الاستثمارات الأجنبية والصادرات.

إن التجارة العالمية للسلع والخدمات، التي تدعمت بفضل الانتعاش العام لطلب الاستهلاك، قد ارتفعت هذه السنة بمعدل 2,9% من حيث الحجم، بعد أن استقرت في

2001 . ويعكس هذا التوجه، في أن واحد، تزايد الواردات الأمريكية وصعود الصادرات في اليابان وخاصة الديناميكية التجارية للبلدان الآسيوية الأخرى، لاسيما الصين. وتعززت القيمة الإجمالية للمبادلات، من جهتها، بنسبة 4,4% لتصل إلى 7.838 مليار دولار، نظرا، على وجه الخصوص، لارتفاع أسعار المواد الأولية بمعدل 3,8% والأمتعة المصنعة بنسبة 3,1% وزيادة 2,8% لأثمان النفط، التي بلغت في المتوسط 25 دولارا للبرميل.

وقد واكب ارتفاع المبادلات الدولية تفاقم العجز التجاري للولايات المتحدة وتعزيز فوائض منطقة الأورو واليابان. لذلك، خلف ميزان المدفوعات الأمريكي عجزا جاريا وصل إلى 503 مليار دولار أو 4,8% من الناتج المحلي الإجمالي، أي بزيادة 28%، بينما انتقل الرصيد الجاري الموجب لليابان من 88 مليار إلى 113 مليار دولار. ومن جهته، تدعم الفائض الجاري لمنطقة الأورو بشكل ملحوظ، بحيث ارتفع من 19 مليار إلى 72 مليار دولار، خاصة على إثر تقلص الواردات. وبموازاة ذلك، سجلت البلدان النامية، في المجمل، فائضا للعمليات الجارية بلغ 55 مليار، في تزايد فاق ثلاثة أرباع، نتيجة ارتفاع الرصيد الموجب للبلدان الآسيوية وانخفاض العجز لبلدان أمريكا اللاتينية. وأخيرا، عرفت البلدان ذات الاقتصاد المتحول حسابا جاريا موجبا ناهز 10 مليار دولار، عوضا عن 12 مليار سنة من قبل.

وفي نفس الوقت، سجلت تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية، البالغة 534 مليار دولار، انخفاضا بمعدل 27% بالنسبة لسنة 2001. ويتجلى هذا التوجه الإجمالي في تدني الرساميل المستثمرة في البلدان المتقدمة بنسبة 31% بحيث نزلت إلى 349 مليار دولار، على إثر التقليل من برامج الاستثمار وانخفاض عمليات الإدماج والاقتناء بمعدل 30%. ومن جهتها، عرفت التدفقات المالية نحو البلدان النامية تراجعا بنسبة 23%، إذ نزلت إلى 158 مليار دولار، خصوصا بسبب انعدام الثقة لدى المستثمرين إزاء بلدان أمريكا اللاتينية. وأخيرا، استلمت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية 27 مليار دولار في المجمل، وهو نفس المبلغ المتلقى سنة من قبل.

وفي هذا الظرف، تميزت أسواق الرساميل الرئيسية، في 2002، بهبوط الأسهم والسندات للقطاع الخاص، بسبب التخوفات التي تحيط توقعات النمو للاقتصاد العالمي وتعاقب الفضائح المالية والتوترات الجيوسياسية الدولية. وقد أدت هذه العوامل المختلفة إلى نزول أسعار القيم للشركات لفائدة القروض العمومية في البلدان المتقدمة. وفي نطاق هذا التوجه نحو "الهروب إلى الجودة" الذي اكتسب أهمية استثنائية هذه السنة، استفادت هذه التوظيفات زيادة على ذلك من حاجيات التمويل المالية الهامة.

وموازية مع ذلك، واصلت أسواق البورصة توجهها إلى الانخفاض للسنة الثالثة على التوالي، حيث تم التنشيط على عدة شركات من التسعيرة وتضررت أخرى من الصعوبات في زيادة الأموال الذاتية، بينما تراجعت عمليات الولوج لأول مرة البورصة. وفي المجمل، سجلت بورصة نيويورك هبوطا بنسبة 16,8% لمؤشر داو جونز و 31,5% لنادسداك، بعد تراجعهما تواليا بمعدل 7% و 21% في 2001. ومن جهتها، انخفضت مؤشرات البورصات الأوروبية بنسب 24,5% لفوتسي الإنجليزي و 34% لكاك 40 الفرنسي و 44% لداكس الألماني، في حين تقلص نيكاي الياباني بمعدل 18,6%. وفيما يرجع إلى بورصات البلدان الصاعدة، فقد تدنت في المجمل، سنة 2002، بنسبة 6% تقريبا، تعزى بالخصوص إلى نفور المستثمرين من سوق أمريكا اللاتينية.

وأخيرا، انخفضت إصدارات السندات في السوق الدولية بنسبة 12,5% لتبلغ 1.181 مليار دولار، من ضمنها 45% تقريبا تم إنجازها بالدولار و 42% بالأورو. ونجم هذا الانخفاض عن تراجع الاقتراضات الخاصة والسندات الحكومية المصدرة من طرف البلدان الصاعدة. وقد تدهورت هذه الأخيرة بمعدل ناهز 42%، إذ نزلت إلى 52 مليار دولار، خاصة على إثر صعوبات ولوج بلدان أمريكا اللاتينية مصادر التمويل المالي الخارجي.

وفي هذه الظروف، واصلت عدة بلدان طلب مساعدات صندوق النقد الدولي الذي فتح اعتمادات بمبلغ 52 مليار من حقوق السحب الخاصة، منها 10 مليار برسم التسهيل الاحتياطي الإضافي. ودفع الصندوق 26,6 مليار من حقوق السحب الخاصة، أي بزيادة وصلت إلى 2 مليار. وهكذا، انتقلت المبالغ الممنوحة برسم الاتفاقيات التأكيدية من

23 مليار إلى 24 مليار من حقوق السحب الخاصة، تم تخصيص قسط وافر منها لفائدة البرازيل وتركيا. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت السحوبات المنجزة في إطار الاتفاقيات الموسعة ما قدره 1,3 مليار عوضا عن 742 مليون في 2001، واستفادت منها خصوصا أندونيسيا.

وعلى صعيد مجموعة البنك العالمي، وصلت القروض الممنوحة من طرف البنك الدولي للاعمار والتنمية، خلال السنة المنتهية في أواخر يونيو 2002، إلى 11,5 مليار دولار، من ضمنها 4,9 مليار تم رصدتها لفائدة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى و 4,2 مليار وأمريكا اللاتينية والكريبي. ومن جهتها، ارتفعت الدفعات المقدمة من قبل المؤسسة الدولية للتنمية من 5,5 مليار إلى 6,6 مليار دولار، منها 2,6 مليار لفائدة إفريقيا و 2,5 مليار لصالح آسيا الجنوبية، خصوصا الهند. وبخلاف ذلك، خفضت الشركة المالية الدولية من 3,9 مليار إلى 3,6 مليار تعهداتها على شكل التسليفات والمساهمات.

وتميزت سوق الصرف الدولية، في 2002 بارتفاع قيمة الأورو الذي استرجع تكافؤه مع الدولار الأمريكي، لأول مرة منذ بدء التعامل به في يناير 1999. وتحسنت العملة الموحدة كذلك إزاء الين الياباني والجنيه الأسترليني اللذين اختلفا في توجيههما حيال العملة الأميركية. وبالرغم من فارق النمو لفائدة الولايات المتحدة، سجل الأورو هذه السنة تقدما بمعدل 5,4% في المتوسط تجاه الدولار، بعد انخفاض بلغ 16% في ظرف ثلاث سنوات. ويبدو أن الأورو، الذي تعزز بكونه أصبح عملة انتمانية منذ يناير 2002، قد استفاد من التخوفات الناجمة عن تفاقم العجز الداخلي والخارجي للولايات المتحدة وكذا من زيادة الفارق التفاضلي لأسعار الفائدة لصالح منطقة الأورو. وتضرر الدولار أيضا من الفضائح المالية للمقاولات الأمريكية ومن تهديدات شن حرب ضد العراق، مما خول أحيانا للأورو دورا جديدا كقيمة احتياطية.

وانخفض الين من جهته بنسبة 8,8% في المتوسط إزاء الأورو و 3,2% مقابل الدولار، وذلك على إثر التدخلات المتكررة لبنك اليابان في أسواق الصرف. وفي النهاية، سجل الجنيه الأسترليني تقلبات حادة خلال 2002، ليتراجع في المجمل بمعدل 8,6% تجاه الأورو. وعلى عكس ذلك، ارتفع الأسترليني بنسبة 4,2% إزاء الدولار، نتيجة فارق أسعار الفائدة لصالح العملة البريطانية.

الإنتاج الوطني

بعدما تزايد بمعدل قدره 6,3% في سنة 2001 ، عرف الناتج الداخلي الإجمالي محسوبا بالأسعار الثابتة على أساس معطيات مؤقتة (1) ارتفاعا بنسبة 3,2% سنة 2002 ساهم فيه القطاع الأولي بما يناهز الربع. ويعكس هذا التطور تباطؤا شمل أغلبية القطاعات غير الفلاحية التي تنامت في المجمل بنسبة 2,8% عوض 3,6% سنة 2001.

وبفضل تحسن جديد للظروف المناخية، سجلت القيمة المضافة للقطاع الأولي ارتفاعا قدره 5,6% بعد زيادة بنسبة 27,6% سنة 2001. وقد عرف إنتاج الزراعات النباتية تزايدا بنسبة 12% وشكل بذلك 60% من إنتاج القطاع الأولي. ويرجع هذا الارتفاع إلى تحسن في المردودية شمل أغلب الزراعات باستثناء النباتات السكرية والحبوب الزيتية. وقد سجل المحصول من الحبوب الرئيسية الذي قدر بـ 52,2 مليون قنطار، ارتفاعا بنسبة 15,4% رغم انخفاض المساحات المزروعة. وقد ارتفع إنتاج الخضر بنفس الوتيرة، في حين تزايد إنتاج أشجار الفواكه بمعدل 12% نتيجة لارتفاع ملحوظ في إنتاج الحوامض الذي بلغ 1,1 مليون طن. وبالموازاة مع ذلك عرف إنتاج الأعلاف من جديد ارتفاعا بينا. وقد سجلت تربية المواشي التي استفادت كذلك من تحسن حالة المراعي وبالخصوص من برنامج حماية القطيع نموا بنسبة 3,4% عوض تقلص بنسبة 1,4% السنة الفارطة. وعلى العكس من ذلك فإن إنتاج الصيد البحري الذي بلغت حصته في الإنتاج الأولي نسبة 5% انخفض بشكل ملحوظ نظرا لتقلص بأكثر من النصف سجلته الكميات المصطادة في أعالي البحار.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من I-1 إلى I-4

وفيما يخص القطاع الثانوي، لم تتعد نسبة نموه 2,7% بسبب تباطؤ في وتيرة ارتفاع الإنتاج شمل جميع الفروع، خاصة منها الأشغال العمومية. وقد سجلت الصناعات التحويلية أكبر نسبة ارتفاع بلغت 3,3% عوض 4,2% سنة 2001. وقد تم تسجيل ارتفاع ملحوظ في نشاط تحويل الفوسفات وكذا فروع إنتاج الأسلاك الكهربائية والمكونات الإلكترونية التي استفادت من تنامي الصادرات. أما صناعات النسيج فقد سجلت شبه ركود بسبب الظرفية الصعبة التي تواجهها في الأسواق الخارجية. وسجلت الصناعات الغذائية نموا ضعيفا بسبب تراجع التموينات بالمواد الأولية. أما استخراج المعادن فقد سجل من جهته نموا بنسبة 3,2% يعزى إلى ارتفاع بنسبة 4,8% في إنتاج الفوسفات، في حين عرف استخراج المعادن الأخرى انخفاضا نظرا للتوجه غير الملائم للصادرات. وسجل فرع الطاقة من جهته ارتفاعا بنسبة 3% بفضل نمو إنتاج الكهرباء وذلك رغم الانخفاض الذي عرفه تكرير البترول.

أما فيما يخص البناء والأشغال العمومية والذي ساهم من قبل في تدعيم نشاط فروع الصناعات الأخرى فقد تراجع قيمته المضافة هذه السنة بمعدل 0,3%. ويعزى هذا التقلص الطفيف الذي سجل بعد النمو الذي عرفه القطاع منذ عدة سنوات إلى انخفاض حاد في كل من تشييد البنايات الإدارية ونشاط الأشغال العمومية.

أما قطاع الخدمات، بما فيه الخدمات التي تقدمها الإدارات العمومية، فقد تنامي بنسبة 2,9%. وقد سجلت أهم الارتفاعات في فرعي "التجارة" و"النقل والمواصلات" بلغت نسبتها 4,4% و4,6% على التوالي، في حين انخفض إنتاج فرع الفنادق والمطاعم بنسبة 7,5% بسبب التطور غير الملائم للسياحة.

الفلاحة وتربية المواشي والصيد البحري

استفاد الموسم الفلاحي 2001-2002 من ظروف مناخية ملائمة نسبيا تميزت على الخصوص بتساقطات مطرية كافية لكن غير منتظمة. وهكذا فإن الأمطار الهامة المسجلة عند نهاية سنة 2001 مكنت من تعويض العجز الحاصل عند بداية الموسم الفلاحي بالنسبة للزراعات الخريفية. وبعد ذلك، فإن التساقطات الغزيرة خلال شهري مارس وماي، وهي الفترة الأساسية لنمو النباتات ساعدت على تطور كل من زراعة أشجار الفواكه والزراعات الخريفية وسمحت ببذر الزراعات الربيعية. وفي هذه الظروف، سجل الإنتاج الفلاحي في المجمل، ارتفاعا بالنسبة للموسم السابق لكنه بقي مع ذلك عند مستوى متوسط. وعلى الرغم من تراجع نشاط الصيد البحري، فإن القيمة المضافة للقطاع الأولي محتسبة بالأسعار الثابتة ارتفعت في المجمل بنسبة 5,6% من سنة لأخرى، بينما زادت حصتها ضمن الناتج الداخلي الإجمالي من 13,7% إلى 14%⁽¹⁾.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من II-1 إلى II-15.

الفلاحة

مددت السلطات العمومية العمل بعدة تدابير لدعم الفلاحين وذلك من أجل تسهيل انطلاق الموسم الفلاحي. وهكذا، فقد تقرر الحفاظ على أثمان الأسمدة الفوسفاتية دون تغيير، لتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين المردودية. وموازية مع ذلك، فإن منحة الاستثمار لشراء الجرارات وكذلك الإعانة الممنوحة لاقتناء آلات لزرع البذور وللمعالجة بالأدوية قد شملت كذلك المزارع الصغيرة والمتوسطة. كما عمدت السلطات العمومية إلى تدعيم الإعانات المخصصة للتجهيزات الهيدروفلاحية وخاصة التجهيز بالري الموضعي. ومن جهته، فإن نظام التأمين الفلاحي ضد الجفاف، الذي عرف سقفه ارتفاعا إلى 300.000 هكتار منذ موسم 1999-2000، قد تواصل العمل به هذه السنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الديون الممنوحة للفلاحين من طرف الصندوق الوطني للقرض الفلاحي قد خفضت أو أعيدت جدولتها طبقا لشروط الاتفاقية الموقعة في يونيو 2001 بين الدولة وهذه المؤسسة.

الحبوب والقطاني

ساعدت الأمطار الربيعية على نمو الحبوب، مما أدى إلى تحسن المردودية، خصوصا للشعير والذرة والذي سمح بتعويض انخفاض المساحات المزروعة نتيجة العجز في التساقطات المطرية في بداية الموسم. وفي هذه الظروف، فإن إنتاج الحبوب الأربعة الرئيسية قد ارتفع إلى 52,2 مليون قنطار، مسجلا ارتفاعا قدره 15,4% بالنسبة للموسم السابق و 9,9% مقارنة مع معدل مواسم السنوات العشر الأخيرة. ويرجع هذا النمو على الخصوص إلى الارتفاع القوي بنسبة 44,5% لإنتاج الشعير الذي بلغ 16,7 مليون قنطار وكذا إلى إنتاج الذرة الذي تضاعف أربع مرات من سنة لأخرى ليرتفع إلى 2 مليون قنطار.

كما شمل هذا التطور أيضا، لكن بنسبة أقل، إنتاج القمح الطري الذي سجل ارتفاعا بلغ 2,1% ليصل إلى 23,2 مليون قنطار ومثل بذلك 44% من المحصول الإجمالي. وعلى العكس من ذلك، لم يتعد إنتاج القمح الصلب 10,3 مليون قنطار مسجلا بذلك انخفاضا طفيفا على إثر تقلص المساحات بنسبة 9,7%.

أما فيما يخص محصول الحبوب الثانوية، فقد تراجع من 678.000 قنطار إلى 513.000 قنطار منها ما يزيد عن 265.000 قنطار من الأرز، وهو حجم في تراجع ناهز الثلث بالنسبة للموسم الفارط نظرا لانخفاض المساحات والمردودات على السواء.

وفي المجمل، مكن محصول الحبوب من تغطية 62% من حاجيات الاستهلاك، بينما بلغت الواردات، بين يونيو وديجنبر 2002، ما يقارب 27 مليون قنطار، أي بزيادة قدرها 6,8% بالنسبة للكميات المستوردة في نفس الفترة من السنة السابقة.

وفي الأخير، ارتفع إنتاج القطني بشكل ملموس، من موسم لآخر لينتقل من 1,6 مليون إلى 2,4 مليون قنطار بسبب تحسن المردودات واتساع المساحات. وخص هذا التطور كل الأنواع وبالخصوص العدس، الذي تضاعف إنتاجه أكثر من ثلاث مرات.

زراعة الخضر

بلغ إنتاج البواكر ما يناهز 1,1 مليون طن، وارتفع بنسبة 14,9% من سنة لأخرى. ويرجع هذا الارتفاع على الخصوص، إلى محصول الطماطم الذي وصل إلى 565.000 طن، محققا ارتفاعا قدره 26,7%، بسبب اتساع المساحات بنسبة الربع. كما ارتفعت أيضا زراعة الخضر والفواكه المختلفة، من 376.000 إلى 410.000 طن. وعلى العكس من

ذلك، ونتيجة انخفاض بنسبة 26% في المساحات بسبب ضعف النتائج التجارية المحققة خلال 2001-2000، فإن إنتاج البطاطس لم يتعد 130.000 طن، وسجل انخفاضا نسبته 7%.

بلغ مجموع صادرات البواكر إلى 376.600 طن، في ارتفاع نسبته 9,6% نظرا لتزايد قارب 10% من مبيعات الطماطم و 21,2% فيما يتعلق بصادرات الخضر والفواكه الأخرى. ويرجع نمو صادرات الطماطم إلى تقلص الإنتاج الإسباني وكذا إلى تنويع المنافذ، وخاصة في اتجاه دول أوروبا الشرقية، التي ارتفعت حصتها هذه السنة إلى أكثر من 11% في حين انخفض نصيب الاتحاد الأوروبي من 90% إلى 82%، سنة من قبل. غير أن صادرات البطاطس التي تضررت من ضعف أسعار التصدير انخفضت بنسبة 18%.

أما فيما يتعلق بالزراعات الموسمية، فقد بلغت 4,2 مليون طن وسجلت ارتفاعا بنسبة 13,3% بالنسبة للموسم السابق على إثر تحسن مردودات الطماطم والبطاطس والبصل على الخصوص.

الزراعات الزيتية

تحدد إنتاج الزيتون، الذي بدأ موسم جنيه في أواخر سنة 2002، في 500.000 طن، وسجل بذلك انخفاضا بنسبة 16,7% مقارنة مع الموسم السابق. وهكذا، تقلص إنتاج زيت الزيتون من 60.000 طن إلى 45.000 طن.

تضرر إنتاج عباد الشمس من قلة الأمطار خلال شهري فبراير وماي 2002، وهي الفترات التي توافق على التوالي بداية ونهاية المرحلة النباتية لهذه الزراعة. وفي هذه

الظروف، تراجعت المساحة المجنية بنسبة 25,5% والمردودات بنسبة 18,2% لينخفض بذلك الإنتاج إلى 164.000 قنطار عوض 270.000 خلال الموسم السابق.

الزراعات السكرية

قارب إنتاج الشمندر 3 مليون طن وانخفض بما يناهز 4% من موسم لآخر. وتعزى هذه النتيجة إلى تراجع المردودات، خاصة في منطقة دكالة الجهة المنتجة الرئيسية التي فرض فيها تقنين السقي نظرا للمستوى الضعيف لمخزون السدود. وموازة مع ذلك، تحدد محصول الشمندر في 938.000 طن وحقق بذلك انخفاضا ناهز 29% على إثر تقلص المساحات والمردودات على التوالي بنسبة 21,8% و 9,2%.

وفي المجل، بلغ إنتاج السكر 467.000 طن، وسجل انخفاضا بنسبة 6,7% مقارنة مع الموسم الفارط. وقد لبي الإنتاج 48% من حاجيات الاستهلاك عوض 55% في السنة السابقة.

أشجار الفواكه

بلغ إنتاج الحوامض إلى 1.143.000 طن أي بزيادة نسبتها 16,8%. ويرجع هذا التطور بالأخص إلى محصول الكلمانتين، الذي ارتفع إلى 286.000 طن عوض 175.000 طن في الموسم السابق. وموازة مع ذلك فإن مبيعات الحوامض التي قاربت 430.000 طن ارتفعت بنسبة 10,3%، بفضل تزايد صادرات الفواكه الصغيرة وخاصة الكلمانتين، الذي استفاد من تراجع العرض الإسباني. وعلى العكس من ذلك، انخفضت بنسبة الخمس كميات البرتقال وبالأخص الأنواع المتأخرة النضج وذلك نظرا لارتفاع كل من

الطلب والأثمنة داخل السوق المحلية. ووجهت صادرات الحوامض بنسبة 55% إلى الاتحاد الأوروبي وبالنسبة للتثالث تقريبا لدول أوروبا الشرقية.

بلغ محصول التمور إلى 33.200 طن أي بنمو قارب 2,5% من موسم لآخر، لكنه بقي أقل من ثلثي معدل السنوات الخمس الأخيرة، بسبب ضعف وتيرة زرع أشجار جديدة للنخيل خلفا لتلك المتضررة من مرض البيوض.

وسجل إنتاج العنب، من جهته، ارتفاعا بنسبة 21% ليصل إلى 319.000 طن منها 240.000 طن من عنب المائدة و 79.000 طن من العنب المخصص للخمر، أي بارتفاع بنسبة 18,4% و 30% على التوالي. ويعود هذا التطور إلى الظروف المناخية الملائمة وإلى بدء إنتاج مغروسات جديدة.

تربية المواشي

سجل قطاع تربية المواشي خلال سنة 2002، نتائج مرتفعة في المجمل، مقارنة مع السنة السابقة، وذلك بفضل برنامج حماية القطيع وتحسن حالة المراعي.

وهكذا، ومن أجل توفير التغذية الكافية للماشية وإبقاء أئمتها مستقرة، قررت السلطات العمومية إعفاء الشعير المستورد من الرسوم الجمركية خلال الفترة الممتدة من شهر يوليوز 2001 إلى دجنبر 2002، مع تحمل مصاريف نقل هذه المادة إلى المناطق المتضررة من الجفاف. واستهدفت هذه العملية في مرحلة أولى بعض الأقاليم الجنوبية، لتشمل بعد ذلك الجهات الشرقية والمناطق الجبلية. وموازة مع ذلك، استفاد 90% من القطيع من برنامج مكثف للمراقبة الصحية والتلقيح.

وحسب إحصائيات أكتوبر ونونبر 2002، قدر عدد القطيع بحوالي 23 مليون رأس، أي بارتفاع قارب 2% بالمقارنة مع الموسم السابق. وينطوي هذا التطور على ارتفاع عدد الماعز والأبقار بنسبة 5% و 2,8% على التوالي بينما ظل عدد الأغنام شبه مستقر.

ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة 3% ليصل إلى 344.000 طن وبلغت لحوم الدواجن 315.000 طن أي بتزايد نسبته 12,5%. وبالمثل سجل عدد البيض نموا بلغ 3% ليصل إلى 3,3 مليار وحدة. ومن جهته، ارتفع إنتاج الحليب إلى 1,2 مليار لتر وسجل نموا بنسبة 9% مما مكن من تغطية 85% من الاستهلاك.

الصيد البحري

عرف إنتاج الصيد البحري انخفاضا بنسبة 13,8% من سنة إلى أخرى وتحدد فيما يقارب 950.000 طن، بقيمة 6 مليار درهم، في تقلص نسبته 18,9%. ويعود هذا الانخفاض بالأساس إلى تراجع نشاط الصيد بأعالي البحار بحيث انخفض بأكثر من النصف.

وبلغت الكميات المفرغة من طرف الأسطول الساحلي ما مجموعه 893.000 طن تقريبا، في انخفاض نسبته 9%، إلا أن قيمتها قد زادت بنسبة 36% لتصل إلى 3,4 مليار درهم. وهم هذا الانخفاض بالخصوص بالأصناف التي تعيش في أعماق البحار والتي تعد أهم مكونات الإنتاج الساحلي، لاسيما السردين الذي تراجعت الكميات المصطادة بنسبة 10% لتتحدد في 685.000 طن. وبالمقابل، سجلت قيمة الإنتاج الساحلي نموا واضحا ترجع بالخصوص إلى الرخويات، وهو النوع الأكثر ربحية، إذ ارتفعت بنسبة 16,6% بقيمة 1,3 مليار درهم، عوض 553 مليون درهم سنة من قبل.

كما ارتفعت كميات السمك الطري الموجهة إلى الاستهلاك بنسبة 21% لتصل إلى مستوى غير مسبوق تحدد في 229.500 طن أي ما يعادل 25,7% من الإنتاج الساحلي. وموازية مع ذلك، حولت صناعة التصبير 230.000 طن من السمك، في ارتفاع بنسبة 10% مقارنة مع سنة 2001. وعلى العكس من ذلك، بلغت الكميات الموجهة إلى وحدات التحويل لإنتاج المواد الثانوية 353.100 طن وانخفضت بنسبة 31%.

أما إنتاج الصيد بأعالي البحار فقد انهار بأكثر من النصف، وانحصر في 56.500 طن، بقيمة 2,2 مليار درهم عوض 3,9 مليار سنة 2001. ويرجع هذا الانخفاض الواضح في الكميات على الخصوص، إلى تقلص إنتاج الرخويات ولاسيما الأخطبوط. وبالفعل، تراجعت مجلوبات هذا النوع بنسبة 60% ولم تتعد 18.900 طن، أي 42% فقط من الحصة التي حددها برنامج تنظيم صيد الأخطبوط المعتمد في ماي 2001 بهدف الحفاظ على الموارد البحرية. ذلك أن تمديد فترة الراحة البيولوجية خلال سنة 2002 من 4 أشهر إلى 5 أشهر ونصف لم يمكن من إعادة تكوين المخزون من هذا الصنف.

وانخفضت الصادرات الإجمالية للسمك، بنسبة 5,7% من سنة إلى أخرى وتحددت في 281.000 طن، وشكلت القشريات والرخويات 45% من المجموع. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت مداخل الصادرات بنسبة 8,9% بفضل تحسن الأثمنة خاصة بالنسبة للرخويات. وفيما يخص الكميات من المواد الثانوية الموجهة إلى الخارج، فقد انخفضت بأزيد من ثلاثة أرباع لتتحدد في 23.100 طن.

المعادن والطاقة

المعادن

عانى القطاع المعدني خلال سنة 2002 من ظرفية دولية صعبة اتسمت بضعف الطلب وانخفاض أسعار جل المعادن في الأسواق الدولية. إلا أنه بفضل نمو نشاط تحويل الفوسفات، خصوصا في إطار الشراكة مع الخارج، استطاع المكتب الشريف للفوسفات أن يرفع من صادراته. وهكذا، تزايد استخراج المعادن بنسبة 2,6%، نتيجة ارتفاع إنتاج الفوسفات، فيما تراجع إنتاج المعادن الأخرى⁽¹⁾.

الفوسفات

ارتفعت كميات الفوسفات الخام المستخرجة سنة 2002 بنسبة 4,8% لتصل إلى 23 مليون طن، وليتعرز بذلك الانتعاش المسجل سنة من قبل.

وشمل نشاط تحويل الفوسفات الذي يتم بالمركبات الكيماوية بأسفي والجرف الأصفر 11,8 مليون طن، في ارتفاع ناهز 4% من سنة لأخرى. وقد أسفر عن صنع 2,9 مليون طن من الحامض الفوسفوري بزيادة 3,6% وكذلك 2,6 مليون طن من الأسمدة الصلبة، بانخفاض نسبته 4,3%.

(1) يرجع للمحققين الإحصائيين 1-III و 2-III.

ومن جهتها، ارتفعت صادرات معدن الفوسفات بنسبة 7,3% وبلغت 11,6 مليون طن، بقيمة 4,7 مليار درهم أي بزيادة 11,2%. ويعزى هذا التطور، على الخصوص، إلى توسع حجم التسليمات للهند الذي فاق هذه السنة 600.000 طن، خصصت أساسا لتموين وحدة صناعة الأسمدة التي اقتناها المكتب الشريف للفوسفات بالشراكة مع شريك هندي. كما يعود كذلك إلى تزايد بنسبة 8% في مشتريات الولايات المتحدة، التي تظل الزبون الرئيسي للمغرب بحصة تقارب 24% من مجموع الصادرات. وبخلاف ذلك، انخفضت في المجمل مقتنيات إسبانيا والمكسيك اللذان يحتلان الرتبة الثانية والثالثة على التوالي.

وفيما يخص مشتقات الفوسفات، فقد ارتفعت صادرات حامض الفوسفور بنسبة 9,2% وبلغت 1,7 مليون طن، تم تسليم النصف منها إلى الهند. وعكس ذلك، تحددت مبيعات الأسمدة في 2,2 مليون طن، وانخفضت بمعدل 10,5% مرده بالأساس إلى ارتفاع مستوى المخزون العالمي.

وفي المجمل تمكن المكتب الشريف للفوسفات من رفع حصته في السوق العالمية للفوسفات ومشتقاته من 27,2% إلى 28% في ظرف سنة، معززا بذلك مكانته كأول مصدر عالمي للفوسفات ومشتقاته. وعلى مستوى الإيرادات، ارتفع مبلغ المعاملات الإجمالي مع الخارج بنسبة 6,9% ليصل إلى 14,2 مليار درهم، من ضمنها 9,5 مليار درهم برسم مبيعات مشتقات الفوسفات.

المعادن الأخرى

بقي نشاط استخراج المعادن الأخرى متأثرا من استمرار ضعف الطلب العالمي ومن التدني القوي للأسعار، خاصة بالنسبة للزنك والرصاص. وبالفعل، انخفض الإنتاج الإجمالي لهذه المعادن بنسبة 6%، على إثر تقلص إنتاج المعادن الفلزية بمعدل 10%، خصوصا الرصاص والزنك، في حين عرف استخراج المعادن غير الفلزية ارتفاعا طفيفا. وسجلت إيرادات التصدير التي بلغت في المجمل 1,8 مليار درهم زيادة بلغت 17,8%، تعود بالأساس إلى توسع مبيعات الزنك، بينما تقلصت في المجموع مبيعات المنتجات الأخرى.

الطاقة

بلغ الاستهلاك النهائي للطاقة⁽¹⁾ سنة 2002 ما يناهز 10 ملايين طن معادلة للنفط ونما بنسبة 1,1%. وينطوي هذا التطور على استقرار في طلب المنتجات النفطية، وارتفاع في استهلاك الكهرباء وكذلك تراجع استعمال الفحم. وتحددت المنتجات الطاقية المستوردة في 11,3 مليون طن معادلة للنفط بقيمة تفوق 20 مليار درهم، في انخفاض بلغ على التوالي 7% و 8,2% من سنة لأخرى.

المنتجات النفطية

عرف نشاط تكرير النفط الذي تحدد في 5,7 مليون طن تراجعاً بنسبة 10%، على إثر الحريق الذي ألحق في شهر نونبر أضراراً بليغة بالوحدة الرئيسية للبلاد. ونتيجة لذلك، سجلت الكميات من النفط الخام المستوردة انخفاضاً بنسبة 11,6% لتصل إلى ما يقارب 6,4 مليون طن، في حين تزايدت استيرادات المنتجات النفطية المكررة بنسبة 7,2% وفاقته 1,8 مليون طن. وانخفضت كلفة هذه المشتريات، في ظرف سنة، من 19,3 مليار درهم إلى 17,9 مليار درهم. وقد تم في نهاية السنة إعفاء المنتجات النفطية المستوردة من دفع الرسوم الجمركية بهدف تكوين مخزون يعادل 90 يوماً من الاستهلاك. ومن جهة أخرى، أصبح تحديد الأثمان الداخلية لهذه المنتجات يتم كل 15 يوماً، بدل كل شهر، وذلك على أساس الأسعار المعلنة بسوق روتيردام.

بلغ الطلب على المنتجات النفطية، من جهته، 5,9 مليون طن، وهو نفس المستوى المسجل في السنة الماضية، حيث أن ارتفاع استهلاك زيت الوقود والغاز السائل قد عوض انخفاض استعمال المنتجات الأخرى، خاصة الوقود وزيت الفئول.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من III-3 إلى III-7.

الكهرباء

ارتفع الإنتاج الإجمالي للكهرباء، الذي يتأتى بنسبة تسعة أعشار من المحطات الحرارية والقسط المتبقى من المصانع الكهرمائية والهوائية، بنسبة 7,2% في سنة 2002، ليصل إلى 14,1 مليار كيلواط/الساعة. وقد مكن هذا النمو من الحد مجددا من اللجوء إلى استيراد الكهرباء الذي انحصر في 1,4 مليار كيلواط/الساعة بدل 1,6 مليار سنة 2001.

أما استهلاك الكهرباء فقد سجل، على غرار السنة الماضية، ارتفاعا بنسبة 5% ليصل إلى 13,4 مليار كيلواط/الساعة. ويرجع هذا التطور، إلى حد كبير، إلى توسيع التغطية الكهربائية، التي ارتفع معدلها على الصعيد الوطني من 50% إلى 55% على إثر ربط 1956 قرية جديدة بالشبكة الكهربائية في إطار برنامج كهربة العالم القروي.

وفي هذا الصدد، بلغت الاستثمارات التي قام بها المكتب الوطني للكهرباء خلال سنة 2002 ما يناهز 3,3 مليار درهم، بزيادة 41% في ظرف سنة. وخصصت بالأساس لبناء المحطة الكهربائية بتاهدارت التي تبلغ قوتها 385 ميغاوات، والمركب الكهرمائي بدشر الواد، ومحطة الضخ بأفورار، وكذلك الأحواض الهوائية بطنجة وطرفاية، بالإضافة إلى أعمال توسيع شبكة توزيع الكهرباء والربط مع الدول المجاورة.

ومن أجل الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية والطاقة للبلاد، قررت السلطات العمومية سنة 2002 إدماج كل من مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية والمكتب الوطني للأبحاث والاستثمارات النفطية لتشكيل مؤسسة عمومية للتدخل في هذا المجال، أطلق عليها اسم المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، مهمته الأساسية البحث وتقييم وتنمية الاحتياطات الطاقة والمعدنية.

وفي مجال البحث عن النفط، عرفت عمليات التنقيب نشاطا مكثفا، خاصة في المناطق البحرية جنوب البلاد، على إثر إبرام عقود جديدة للاستكشاف، خاصة مع شركتي شال وطوطال فينا الف.

الصناعات التحويلية

سجلت الصناعات التحويلية سنة 2002 نمواً بلغ 2,9% ، عوض 3,2% سنة من قبل⁽¹⁾. ويعزى هذا التطور إلى التوجه الملائم الذي عرفته على الخصوص الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية، والصناعات الميكانيكية والتعدينية، وبنسبة أقل، الصناعات الغذائية. أما قطاع النسيج فلأزال يواجه ظرفية صعبة نتيجة ضعف الطلب الداخلي واحتدام المنافسة الأجنبية.

تغيرات معدلات مقاييس الإنتاج الصناعي بالنسبة السنوية			الترجيح	مجموعات الفروع الصناعية
2002	2001	2000		
1,9 +	4,5 +	5,2 +	249	الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ.....
0,7 -	2,2 -	0,7 +	223	صناعات النسيج والملابس والجلد.....
5,4 +	4,2 +	3,9 +	218	صناعات كيماوية وشبه كيماوية..... صناعات ميكانيكية ومعدينية وكهربائية
3,5 +	6,5 +	3,5 +	181	والكترونية.....
5,6 +	3,7 +	3,5 +	129	الخشب ومواد البناء.....
2,9 +	3,2 +	3,5 +	1000	مجموع الصناعات التحويلية.....

الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ

بعد التوجه الملائم الذي ساد خلال السنتين الماضيتين، عرفت هذه المجموعة من الصناعات تباطؤاً واضحاً سنة 2002، تجلّى في تزايد الإنتاج بنسبة 1,9%، بدل 4,5%

(1) يرجع للملحق الإحصائي IV-1

في السنة الماضية. وقد شمل هذا التطور بالأساس قطاع الصناعة الغذائية التي عانت من المنافسة الخارجية ومن نقص في التموين بالمواد الأولية وغلاء أثمانها، في حين سجلت صناعة مصبرات الأسماك وصناعة الحليب والمواد الدهنية تزايدا متباينا.

وبفضل انتعاش الطلب، سيما على مشتقات الحليب، بالإضافة إلى الزيادة الطفيفة في أثمان البيع، سجلت صناعة الحليب نموا بلغ 10,4%. ومن أجل تلبية الحاجيات المتزايدة، خاصة خلال شهر رمضان، عرف القطاع إنجاز استثمارات هامة خصصت لتوسيع الطاقات الإنتاجية وتحديثها.

وعلى العكس، انخفض إنتاج صناعة السكر بنسبة 3,5% على إثر تقلص محصولي الشمندر وقصب السكر. ومن المرتقب أن يساهم انطلاق تشغيل وحدة هامة لمعالجة وتخزين السكر منذ ماي في توسيع القدرات الصناعية وتحسين جودة المنتج.

كما سجلت صناعة تصبير السمك التي استفادت من وفرة التموين زيادة بلغت 6,9%، بعد ارتفاع وصل إلى 8,4% سنة 2001.

وبعد زيادة بلغت 11,7% سنة 2001، بقي إنتاج المشروبات والتبغ مستقرا، حيث أن التراجع الذي هم صناعة المشروبات الغازية وعصير الفواكه تم تعويضه بنمو صناعة التبغ.

ومن جهتها، عرفت صناعة المواد الدهنية التي شهدت استقرارا سنة 2001، تحسنا بنسبة 4,9% في 2002، بفضل الارتفاع الملحوظ لاستيرادات الحبوب الزيتية لتغطية النقص في محصول عباد الشمس.

وبخلاف ذلك، انخفض إنتاج المطاحن الصناعية بنسبة 1,4%.

صناعات النسيج والملابس والجلد

بعد تراجع بنسبة 2,1% سنة 2001، بقي الرقم الاستدلالي لصناعات النسيج والملابس والجلد شبه مستقر هذه السنة، إذ يمكن التطور الملائم لصناعة الجلد من تعويض تراجع نشاط النسيج والملابس.

وسجل فرع الملابس انخفاضا بنسبة 1,5%، يعود إلى تقلص إنتاج الملابس الداخلية والأقمصة بما يفوق 5%، فيما بقي صنع الملابس الجاهزة مستقرا. وسجل فرع الملابس المنسوجة كذلك تراجعا بلغ 6,2% بسبب انخفاض الطلب الخارجي. وعلى عكس ذلك، زادت صناعة القطن والألياف بنسبة 2,4%.

استمر ركود صناعات النسيج خلال سنة 2002، نتيجة لاحتدام المنافسة الأجنبية، الصادرة بالخصوص عن بعض دول آسيا وأوروبا الشرقية. ومن أجل دعم هذا القطاع، تم التوقيع سنة 2002 بين الدولة والجمعية المغربية لصناعات النسيج والملابس على اتفاقية إطار بغية إعادة تنظيم مختلف الفروع وتعزيز الاستثمارات، وكذا تمويل برامج التأهيل التقني ودعم الإنتاج.

بعد ثلاث سنوات متتالية من النمو، ارتفع المقياس الخاص بصناعة الجلد بنسبة 4,3% سنة 2002، موازاة مع توسع صادرات الأحذية والملابس المصنوعة من الجلد.

الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية

سجل نشاط الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية، بما في ذلك صنع المنتجات المطاطية والبلاستيكية وكذا صناعة الورق والورق المقوى، ارتفاعا بوتيرة 5,4% سنة 2002، ليتواصل بذلك الانتعاش الذي ميز هذا القطاع خلال السنتين الأخيرتين.

وهكذا ارتفع إنتاج الحامض الفوسفوري بنسبة 3,6%، بفضل المستوى الجيد للطلب الخارجي، في حين تراجعت مبيعات الأسمدة بنسبة 4,3%.

وعرف صنع الأدوية والمنتجات الصيدلانية نموا بلغ هذه السنة 6,4%، عوض 8,3% سنة 2001، بسبب ديناميكية السوق الداخلية ونمو الصادرات نحو بعض دول أوروبا وأفريقيا. كما ارتفعت من جديد صناعة الصابون ومواد الصيانة بنسبة عالية بلغت 14,8%، بينما لم يسجل إنتاج كل من الراتج الإصطناعي، والصبغة والبرنيز إلا زيادة طفيفة.

بعد تقلص بلغ 2,7% سنة 2001، ارتفع صنع المنتجات من المطاط والبلاستيك بمعدل 6%، نظرا للانتعاش البين للطلب على العجلات، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وكذلك إلى طلبيات المكتب الشريف للفوسفاط لأحزمة ناقلة من أجل تجهيز وحداته الصناعية.

أما فرع الورق والورق المقوى، الذي عرف نشاطه تباطؤا في السنة الماضية، فقد سجل خلال 2002 نموا بلغ 4,6%. وعلى العكس، شهد نشاط الطباعة والنشر تراجعا بنسبة 1,4%، أعقب التوجه الملائم لسنة 2001.

الصناعات الميكانيكية والتعدينية والكهربائية والإلكترونية

تباطأت وتيرة نمو قطاع الصناعات الميكانيكية والتعدينية والكهربائية والإلكترونية سنة 2002، حيث انحصر معدل النمو في 3,5% عوض 6,5% سنة من قبل.

وسجلت المصنوعات المعدنية زيادة وصلت إلى 7% مقابل 9% سنة 2001، نظرا لتحسن نشاط جل الفروع، على إثر تعزز الطلب سواء بالنسبة للسوق الداخلية أو على مستوى التصدير. وزاد الإنتاج في كل من فرعي النجارة المعدنية والتلفيف بنسبة 11,6% و 5,8% على التوالي. وتعزز كذلك نشاط صناعات الأمتعة المعدنية، والأنابيب والصنابير وآلات التدفئة المنزلية، بينما تقلص إنتاج الأدوات المعدنية بنسبة 5,3%.

وفيما يتعلق بفرع معدات النقل، تراجع الإنتاج بنسبة 6%، بعد نمو بلغ 14,3% سنة 2001. ويعود تغيير هذا التطور إلى فتور الطلب على ما يعرف بالسيارة الاقتصادية، بسبب منافسة الأصناف الأخرى المركبة بالخارج. وقد انعكس هذا التطور على إنتاج كل من السيارات الخصوصية والسيارات النفعية إذ انخفض العدد بنسبة 7,5% و تحدد في 19.640 وحدة. وبخلاف ذلك عرف إنتاج معدات السكك الحديدية نموا بنسبة 18,2% في حين ارتفع تركيب الدراجات العادية والنارية بمعدل 2,4%.

إن التطور الإيجابي الذي هم قطاع الصناعة المعدنية الأساسية سنة 2001 قد تعزز سنة 2002، حيث توسع الإنتاج بنسبة 16,3%. وتعزى هذه النتيجة، بالأساس، إلى ارتفاع صناعة الصلب بنسبة 16,9%، إذ استفادت من الانتعاش الذي ميز قطاع البناء والأشغال العمومية، ومن تزايد صنع المعادن غير الحديدية بنسبة 13%.

عرف إنتاج الأجهزة الكهربائية والإلكترونية زيادة بلغت 3,6% سنة 2002، بعد الاستقرار الذي ميزه خلال السنة الماضية، ترجع بالأساس إلى نمو صنع الأسلاك والحبال الكهربائية بنسبة 11,7%، نتيجة الانتعاش القوي للطلب الخارجي. وعلى عكس ذلك، سجلت الفروع الأخرى في مجملها تراجعاً في الإنتاج يعود إلى تقلص الطلب الداخلي وكذلك الخارجي.

ومن جهته، سجل مقياس فرع الآلات ومعدات التجهيز من جديد انخفاضاً بنسبة 1,6%، نتج عن تراجع صناعة المحركات والتربينات، وكذلك الآلات المعدة لمعالجة المعدن والخشب، في انخفاض بنسبة 33% و 37,8% على التوالي. أما فرع الآلات والمعدات الفلاحية فزاد بنسبة 11,9%.

الخشب ومواد البناء

تعزز هذه السنة التوجه الملائم الذي ميز صناعة الإسمنت خلال 2001. وبالفعل، ارتفع مقياس هذا القطاع بنسبة 5,6%، في ارتباط مع مواصلة إنجاز برامج السكن الاقتصادي والبنيات التحتية.

وبلغت مبيعات الإسمنت نحو 8,5 مليون طن، بزيادة 5,3%. وقد شكل التزايد المستمر للحاجيات من هذه المادة حافزاً للفاعلين في هذا المجال لتوسيع طاقات الإنتاج. وفي هذا الصدد، توبعت بتطوان أشغال بناء مصنع جديد للإسمنت، استلزم استثمار 1,2 مليار درهم، بالإضافة إلى مشاريع أخرى لإنشاء مصانع جديدة ببعض الجهات. وقد اكتمل ذلك، ارتفاعاً في إنتاج المواد المكونة بنسبة 10,6%، بينما بقيت صناعة الخزف مستقرة.

وأخيراً، عرفت صناعة الخشب توسعاً بلغ 3,7% وهي نسبة أقل مقارنة مع سنة 2001، نظراً إلى ضعف الطلب الداخلي وإلى فتور الطلبات الخارجية.

السياحة

سجل القطاع السياحي العالمي خلال سنة 2002 انتعاشا، وذلك على الرغم من ظرفية دولية غير ملائمة تميزت بتباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المصنعة الكبرى، وكذا مضاعفات أحداث الحادي عشر من شتنبر 2001 والتخوفات الناجمة عن التوترات الجيوسياسية. وهكذا، بلغ عدد السياح على الصعيد العالمي حوالي 715 مليون نسمة، مسجلا بذلك زيادة قدرها 3,1%، بعدما كان قد انخفض بنسبة 1% سنة 2001. باستقبالها لحوالي 411 مليون زائرا، أي بزيادة قدرها 2,4%، تظل أوروبا الوجهة الرئيسية في العالم. كما أصبحت آسيا والمحيط الهادي تمثل ثاني منطقة سياحية حيث استقبلت ما يفوق 130 مليون سائح أي بنمو قدره 7,9%. وعلى العكس من ذلك، شكلت القارة الأمريكية المنطقة الوحيدة التي سجلت انخفاضا انحصار في 0,6% حيث لم تجتذب سوى 120,2 مليون سائح. أما فيما يخص منطقتي أفريقيا والشرق الأوسط اللتين لا تتعدى حصتهما في السياحة العالمية 4%، فقد سجلتا زيادة بلغت على التوالي 3,7% و10,6%.

وفي هذه الظروف، وباعتبار التباطؤ الاقتصادي المسجل في أوروبا التي يمثل الوافدون منها حوالي 80% من السياح المتوجهين إلى المغرب، فإن النشاط السياحي الوطني لم يتأثر إلا قليلا مقارنة مع السنة الماضية. وبالفعل، لم ينخفض عدد الزوار الأجانب الذين بلغ عددهم 2,2 مليون نسمة، إلا بنسبة 1,2% عوض 3,3% سنة 2001. وبالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج، فقد زار المغرب حوالي 2 مليون نسمة، وهو نفس

العدد المسجل في السنة الفارطة والذي كان قد زاد بمعدل 10,4%. وفيما يخص المداخيل السياحية التي عرفت ارتفاعا استثنائيا بنسبة 33,1% سنة 2001 ، فقد ظلت دون تغير يذكر لتتحدد في 29,2 مليار درهم وتمثل 16,5 % من المداخيل الجارية لميزان الأداءات.

شكل الانتعاش الذي عرفه الاستثمار الفندقي أهم مميزات سنة 2002 ، خاصة على إثر التدابير المنصوص عليها في البرنامج الإطار الموقع سنة 2001 بين الدولة والمنعشين السياحيين ضمن استراتيجية نمو القطاع السياحي الهادفة إلى استقبال 10 ملايين سائح في أفق 2010. وقد تميزت سنة 2002 بزيادة في الطاقة الإيوائية بمقدار 6.357 سرير عوض معدل 2.200 سرير خلال السنوات الخمس الماضية، و ذلك بإنشاء وإعداد عدد من المؤسسات الفندقية. وقد تطلبت هذه الاستثمارات غلafa ماليا إجماليا بلغ 1,7 مليار درهم أي بزيادة فاقت 30 % مقارنة مع سنة 2001 .

وفي ميدان تنظيم ومراقبة القطاع، دخل حيز التنفيذ القانون الذي يهدف إلى توحيد النظام المطبق على المؤسسات السياحية وتحديد شروط استغلالها. وفي مجال الدعاية السياحية، فإن حملات إعلامية تم القيام بها بالمغرب وبالأخارج، كما افتتحت مكاتب تمثيلية بدبي وبرشلونة. وقد تعززت هذه التدابير بتعاون أكبر بين الفاعلين السياحيين المغاربة ونظرائهم الأجانب، خاصة الفرنسيين والألمان منهم، بهدف إبراز المؤهلات السياحية للمغرب .

ومن جهة أخرى، تم إعطاء عناية متزايدة للتكوين المهني بالقطاع وذلك لمواكبة الازدهار المرتقب للنشاط السياحي. وهكذا فإن معهدا جديدا للتكنولوجيا الفندقية والسياحية قد دشن في يوليوز بمدينة فاس وكما تمت برمجة ثمان مؤسسات أخرى لتبدأ نشاطها عام 2007.

دخول السياح⁽¹⁾

انخفض عدد سياح الإقامة الأجانب خلال سنة 2002 بنسبة 1,2 % ليتحدد في 2,2 مليون نسمة. ويعزى هذا الانخفاض الضئيل بالخصوص إلى تراجع بنحو الخمس لعدد الزوار القادمين من القارة الأمريكية، ولم يتم تعويضه بالزيادة الطفيفة التي سجلها الوافدون من أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. وقد ظل الاتحاد الأوروبي يشكل المصدر الأساسي للسياح الذين وصل عددهم إلى 1,8 مليون زائر أي بزيادة 0,4 %، متبوعا بالقارة الأمريكية التي أسهمت بما يزيد عن 119.000 سائح. وقد تميز دخول السياح الأوروبيين سنة 2002 بارتفاع عدد الوافدين الفرنسيين والبريطانيين بنسبة 4,4 % و 8 % على التوالي. وعكس ذلك، تواصل تدني عدد الزائرين الألمان والإيطاليين المستمر منذ سنة 1999 بالنسبة للفئة الأولى ومنذ سنة 2000 بالنسبة للفئة الثانية، ليبلغ على التوالي 12,1 % و 9%. وفيما يخص سياح العبور، فقد وصل عددهم هذه السنة إلى 255.305 سائح وتزايد بنسبة 18,1 %.

وقد ظل توزيع عدد السياح حسب وسيلة النقل متميزا بهيمنة النقل الجوي الذي استعمله أكثر من 70% من الزوار. لكن عدد الوافدين بالمطارات سجل انخفاضا بنسبة 4% نظرا لتراجع الوافدين إلى أكادير بما يزيد عن الخمس، نظرا لاستمرار تدني عدد السياح الألمان الذين يمثلون أهم زوار المدينة. أما عدد الوافدين إلى مدينة مراكش فلم يعرف تغيرا مهما مقارنة مع سنة 2001. وأخيرا، ارتفع عدد المسافرين عن طريق البر والبحر بما قدره 10,8% و 7,5% على التوالي.

(1) يرجع للملحق الإحصائي V-1

النشاط الفندقى

نظرا للاستثمارات الهامة التي تم إنجازها في القطاع الفندقى، ارتفعت الطاقة الإيوائية لـ 625 وحدة مصنفة بنسبة 6% سنة 2002 لتصل إلى 103.082 سرير، منها ما يناهز النصف بمدىنتى أكادير ومراكش ويهم صنفى 3 و 4 نجوم. ووصل مجموع ليالى المبيت سنة 2002 إلى 11,3 مليون، وانخفض بنسبة 10,8%، على إثر تقلص ليالى مبيت الأجانب بنسبة 13,9% لتتحدد فى 8,9 مليون. وسجل متوسط مدة إقامة الأجانب من جديد انخفاضا هذه السنة حيث انتقل من 7 ليالى مبيت إلى 6,4. وعلى العكس من ذلك ارتفعت ليالى مبيت المواطنين المغاربة بنسبة 2,2% لتصل إلى 2,4 مليون. وفى المجموع، تبنى معدل الارتداد الفندقى خلال سنة واحدة من 47,6% إلى 44,6%.

لقد تواصل تطبيق الاتفاقية الموقعة بين الدولة والمنعشين السياحيين خلال سنة 2002 عبر منح مجموعة أجنبية الصلاحية لتهيئة المحطة الشاطئية "تاغزوت" قرب أكادير. ويدخل هذا المشروع الذى سوف يكلف استثمارا إجماليا مقداره 1,6 مليار درهم، فى إطار "المخطط الأزرق" الذى يرمى إلى تجهيز خمسة مواقع شاطئية أخرى بكل من السعيدية، العرائش، الجديدة، الصويرة وكلميم. وزيادة على ذلك تم خلال شهر شتير توجيه طلب لتقديم عروض للمهتمين بالقطاع، أسفر عن مشاركة عدد كبير من المنعشين العالميين المرموقين بالرغم من الظرفية العالمية الصعبة التى يجتازها النشاط السياحي. فضلا عن ذلك تم التوقيع على عدة عقود بين المغرب وفاعلين سياحيين على الصعيد الدولى، من أجل إنجاز مشاريع سياحية بالدار البيضاء ومراكش.

وستدعم هذه المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية من أجل استقطاب عشرة ملايين سائح في أفق 2010، بإجراءات أخرى مواكبة تهم مختلف مكونات النشاط السياحي. ويتعلق الأمر بالخصوص بتحرير النقل الجوي لتشجيع المنافسة ومن ثم الحصول على أسعار تنافسية، والرفع في نفس الوقت من الرحلات المباشرة إلى الوجهات السياحية الرئيسية للبلاد. كما ينبغي تعميم الأنشطة في مجال الترفيه والتنشيط بالموازاة مع دعم الدعاية السياحية في المناطق الرئيسية المصدرة للسياح. وأخيراً، يتعين تشجيع السياحة الداخلية بصفة مستمرة وذلك عن طريق ملاءمة المنتج السياحي مع متطلبات المقيمين ومنحهم تخفيضات في أسعار الإقامة بالفنادق والنقل.

الطلب

بلغ الإنتاج الداخلي الإجمالي محتسبا بالأسعار الجارية وعلى أساس ارتفاع سنوي في أسعار الإنتاج يقل عن 1% ما قدره 397,8 مليار درهم أي بزيادة 3,8% عوض 8,2% في السنة الماضية. وبالمقابل، توسع الطلب النهائي للمقيمين بنسبة 3,3% ليصل إلى 410 مليار وأفرز عجزا في الموارد وصل إلى 12,2 مليار أي ما يعادل 3,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 3,5% في 2001⁽¹⁾.

الاستهلاك

سجل الاستهلاك النهائي الوطني، الذي بلغ 319,7 مليار درهم، أي ما يمثل 80,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، زيادة نسبتها 3,5%. وقد ارتفع استهلاك الأسر من السلع والخدمات، بوتيرة 2,8% عوض 3,3% في 2001، نظرا لتحسن الإنتاج والمداخيل الفلاحية خلال سنتين متتاليتين. أما استهلاك الخدمات المقدمة من لدن الإدارات العمومية فقد ارتفع بمعدل 5,5% عوض 12% في 2001.

الاستثمار

بلغت نفقات الاستثمار 90,3 مليار درهم وسجلت ارتفاعا بنسبة 3%، رغم تراجع المخزونات الناتج عن انخفاض مهم في مخزون البترول الخام. وبالفعل تنامي التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت المقدر بما يفوق 91 مليار درهم، بمعدل 6,8% بعد الركود

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من I-5 إلى I-7

الذي عرفه السنة الماضية. ولذا فقد تحدد معدل الاستثمار في 22,9% وسجل نموًا طفيفًا بالنسبة لسنة 2001، إلا أنه بقي دون المعدلات التي تم تحقيقها خلال السنوات السالفة، كما يتبين ذلك من خلال الجدول التالي :

التغيرات بالنسبة المنوية		2002	2001	2000	1999	عناصر التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بملايين الدراهم
2002/2001	2001/2000					
13,7	5,9	45.650	40.154	42.693	43.542	المعدات والأدوات
2,1	4,3	24.971	24.469	23.456	22.206	البناء
1,8 -	8,4	16.550	16.861	15.559	12.583	الأشغال العمومية
1,2 +	5,8	2.761	2.729	2.580	2.415	الإصلاح والغرس
4,1	2,5	1.210	1.162	1.134	1.150	تربية المواشي
6,8	0,1	91.142	85.375	85.422	81.896	التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت
-	-	22,9	22,3	24,1	23,7	معدل الاستثمار (%)

شكلت مقتنيات المعدات والآلات ما يفوق النصف من نفقات الاستثمار وسجلت ارتفاعاً نسبته 13,7% سنة 2002 بعد أن تراجع بما يقرب 6% خلال سنتين متتبعيتين. أما فيما يخص الاستثمار برسم المباني فلم يرتفع سوى بنسبة 2,1%، رغم برامج بناء السكن الاجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق وعزز بذلك التباطؤ الذي تم تسجيله منذ أربع سنوات. وعلى إثر انخفاض النفقات العمومية المرصودة للتجهيز سجلت الأشغال العمومية تقلصاً بمعدل 1,8% أعقب النمو المتواصل المسجل خلال السنوات الفارطة.

ويعكس تطور الاستثمار سنة 2002 إنجاز المشاريع الهامة التي قامت بها المؤسسات العمومية، خاصة في قطاع الطاقة، وكذا أشغال إعداد أو تجهيز مناطق سياحية. كما يبرز كذلك انتعاش استثمار الخواص في القطاعات الأخرى، سواء من أجل توسيع طاقات الإنتاج أو لأجل تجديد المنشآت الموجودة في إطار عمليات تأهيل القطاع الإنتاجي.

ونظرا للأهداف المتوخاة في ميادين التنمية وخلق فرص الشغل فإن مستوى الاستثمار لا يزال دون المستوى المطلوب ويجب تعزيزه في الأمد المتوسط سيما وأن القطاع الخاص يتوفر على مناخ في تحسن مستمر. وبالفعل، فإن الإطار التحفيزي يخضع لتجديد مستمر موازاة مع اتخاذ الإجراءات الرامية إلى إزالة الحواجز التي تحول دون إنجاز المشاريع. وقد تمثلت هذه الإجراءات في تبسيط الإجراءات الإدارية عبر خلق مراكز جهوية للاستثمار وكذا مساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعزيز البنيات التحتية لفائدة الوحدات الصناعية والسياحية. وعلى مستوى التمويل فإن أسعار الفائدة قد انخفضت من جديد في حين تم إحداث خطوط ائتمانية وكذلك صناديق خاصة للضمان من أجل تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة.



إن الدخل الوطني الإجمالي المتاح الذي يتكون من الناتج الداخلي الإجمالي وصافي المدخيل الخارجية بما قدره على التوالي 397,8 و 28,7 مليار درهم قد وصل إلى أزيد من 426 مليار درهم خصصت في حدود 75% للاستهلاك. أما الادخار الوطني الإجمالي فقد تنامي بنسبة 0,8% في سنة 2002 بعد الارتفاع بما قدره 34,3% في السنة السابقة ليتحدد في 106,8 مليار درهم أي ما يعادل 25% من الدخل الوطني. غير أن معدل الادخار وإن عرف انخفاضا بالنسبة للمستوى الاستثنائي المحقق سنة 2001، يظل مع ذلك أعلى بكثير من معدل 20,7% المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة كما أنه يفوق بشكل بين معدل الاستثمار. ونتيجة لذلك، فإن قدرة التمويل التي تمثل فائض الادخار مقابل الاستثمار بلغت ما يفوق 16 مليار درهم أي 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي.

الأسعار

تم ضبط ارتفاع الأسعار خلال سنة 2002 سواء على مستوى الاستهلاك أو على صعيد الإنتاج. وإذا كان ارتفاع كلفة المعيشة قد بلغ بالفعل 2,8% سنة 2002، عوض 0,6% في السنة الفارطة، فذلك يرجع بالأساس إلى تقلبات ظرفية لأسعار عدد محدود من المنتجات الفلاحية ولايعكس في الواقع توجهها عاما للأسعار. أما المقياس الخاص بالمنتجات غير الغذائية، الذي تبقى تقلباته محدودة، فقد سجل زيادة بنسبة 1,6%، عوض 2% سنة 2001⁽¹⁾.

ومما يؤكد هذا التطور، توجهات مقاييس أسعار الإنتاج التي لم تسجل سوى ارتفاعات طفيفة بل انخفاضات في بعض الفروع. وبالفعل بقيت تكاليف الإنتاج الصناعي شبه قارة بفضل الانخفاض الذي عرفته الأثمان عند الاستيراد، في حين أن الأثمان الداخلية للمنتجات النفطية، وكذا الحد الأدنى للأجر القانوني لم يطرأ عليها أي تغيير.

وعلى غرار التوجه الذي ساد خلال السنوات الأخيرة، سجل التضخم ارتفاعا معتدلا. وقد ساعد على ذلك من جهة الطلب مواصلة سياسة نقدية ملائمة في ظرفية اتسمت من جهة أخرى بمتابعة التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وباشتداد المنافسة.

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين 1-VI و 2-VI.

مقياس كلفة المعيشة

تميز تطور مقياس كلفة المعيشة سنة 2002 بارتفاع شبه مستمر خلال الأشهر الخمسة الأولى، مرده بالأساس إلى غلاء أثمان المواد الغذائية الطرية. وبعد انخفاض موسمي استمر حتى شهر غشت، عاد المؤشر إلى الارتفاع لكن بوتيرة أقل حدة نسبيا هذه السنة، بفضل تزايد العرض فيما يتعلق بالمنتجات الفلاحية.

تغيرات المقاييس السنوية المتوسطة بالنسبة المئوية الأساس 1989=100				الترجيح (%)	مجموعات المنتجات
المعدل المتوسط 5 أعوام %	2002	2001	2000		
1,4 +	4,3 +	1,0 -	1,5 +	45,15	المواد الغذائية
0,7 +	7,0 +	1,4 +	5,4 -	10,26	منها : اللحوم
3,9 +	15,2 +	15,0 -	21,0 +	5,49	الخضر الطرية
2,0 +	1,6 +	2,0+	2,2 +	54,85	المواد غير الغذائية
2,4 +	1,6 +	1,4+	2,4 +	7,48	المليس
2,1 +	1,5 +	2,1+	1,7 +	12,48	السكن
0,8 +	0,6 +	0,1+	0,2 +	5,31	التجهيز المنزلي
1,5 +	1,1 +	1,4+	0,5 +	4,71	العلاج الطبي
2,6 +	0,6 +	2,6+	5,2 +	7,58	النقل والمواصلات
2,4 +	3,3 +	3,6+	2,2 +	4,74	الترفيه والثقافة
1,9 +	2,2 +	2,1+	2,1 +	12,55	سلع وخدمات أخرى
1,7 +	2,8 +	0,6+	1,9 +	100	المقياس العام

ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 4,3% وساهمت بما يفوق الثلثين في الزيادة الإجمالية لمقياس كلفة المعيشة. ويعود هذا التطور، بالخصوص، إلى تزايد أثمان كل من الخضار الطرية بنسبة 15,2% واللحوم والأسماك بنسبة حوالي 7%. أما أسعار المواد الأساسية، فقد سجلت شبه استقرار بل عرفت انخفاضا في بعض الأحيان.

وفيما يتعلق بأسعار المواد غير الغذائية والخدمات، فقد زادت بنسبة 1,6%، عوض 2% سنة 2001، ليتواصل بذلك التوجه نحو الانخفاض الملاحظ منذ خمس سنوات. ولم تتعد زيادة أثمان النقل والمواصلات، على وجه الخصوص معدل 0,6% بفعل استقرار أسعار المحروقات في السوق الداخلية، وانخفاض تسعرة المكالمات الهاتفية نتيجة تزايد المنافسة. وفيما بقيت أثمان التجهيزات المنزلية شبه قارة، سجلت أسعار ركن "الترفيه والثقافة" وركن "مواد وخدمات أخرى" ارتفاعا بلغ على التوالي 3,3% و 2,2%.

مقياس أسعار الإنتاج

سجل مقياس أسعار الصناعات التحويلية سنة 2002 انخفاضا بنسبة 1,3%، يلي التراجع بمعدل 1,8% المسجل في السنة الماضية. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى المقياس الخاص بفرع "التكويك و تكرير النفط" الذي أبرز انخفاضا بمعدل سنوي بلغ 9,7% في أثمان الاقتناء لدى معامل التكرير دون احتساب الرسوم.

تغيرات المقاييس المتوسطة لأثمان الإنتاج الصناعي بالنسبة السنوية				الترجيح (%)	مجموعات المنتجات
معدل 3 سنوات (%)	2002	2001	2000		
-	0,6 +	0,7 -	0,2 +	86,7	الصناعات التحويلية ما عدا تكرير النفط
0,9 +	2,8 +	0,6 -	0,1 -	28,9	منها : - الصناعات الغذائية
1,0 -	1,7 -	1,9 -	0,5 +	13,3	- الصناعات الكيماوية
0,9 -	0,7 +	0,3 +	3,8 -	6,5	- صناعة النسيج
0,8 -	0,2 -	0,8 -	1,3 -	6,7	- صناعة الملابس
20,8 +	9,7 -	6,6 -	78,8 +	13,3	تكرير النفط
2,1 +	1,3 -	1,8 -	9,3 +	100	المقياس العام

وسجلت أسعار المنتوجات الصناعية، دون اعتبار تكرير النفط، زيادة لم تتعد 0,6%. وينطوي هذا التطور على ارتفاع بنسبة 2,8% سجلته أثمان الصناعات الغذائية نتيجة لغلاء المواد الأولية الفلاحية، وكذلك على شبه استقرار الأثمان في بقية الفروع مع انخفاض في بعض الحالات. وقد تم تسجيل أعلى معدلات تراجع الأثمان في فروع الصناعة الكيماوية، وصناعة الورق والورق المقوى وكذلك الآلات والأجهزة الكهربائية.

التشغيل

وصل عدد سكان المغرب، الذي احتسب على أساس معدل نمو ديموغرافي سنوي نسبته 1,6%، إلى 29,6 مليون نسمة في سنة 2002، مسجلا بالمقارنة مع السنة الماضية زيادة بمقدار 461.000 شخص. وعرفت الساكنة الحضرية، التي انتقلت حصتها ضمن المجموع من 55,9% إلى 56,6%، تزايدا بلغ 465.000 شخص، يعزى بالأساس إلى ظاهرة الهجرة نحو المدن.

وحسب معطيات البحث الوطني حول التشغيل⁽¹⁾ فإن عدد السكان النشيطين، البالغين 15 سنة فما فوق، بلغ 10,4 مليون نسمة وسجل بذلك زيادة بنسبة 1,5% أو 149.000 شخص. أما عدد المشتغلين فتحدد في 9,2 مليون، من ضمنهم 43,1% يعملون في القطاع الأولي، و20,5% في القطاع الثانوي و 36,4% في قطاع الخدمات. ومن جهته، بلغ عدد السكان الذين يبحثون عن شغل ما يناهز 1,2 مليون شخص، من بينهم 85% في الوسط الحضري. وبذلك بلغت نسبة البطالة على الصعيد الوطني 11,6%، وتراجعت بمقدار 0,9 نقطة مئوية، مقارنة مع السنة الماضية، مما يؤكد اتجاه هذا المعدل نحو الانخفاض منذ سنة 2000.

وقد أسفر النمو الاقتصادي في سنة 2002 عن خلق 221.000 منصب جديد للشغل، ساهمت في توفيرها جل القطاعات، من ضمنها قطاعا الفلاحة والبناء، وبدرجة أهم قطاع الصناعة الذي سجل تقلص عدد مناصب الشغل في السنة الماضية. وقد اقتصر خلق هذه المناصب الجديدة التي تشمل كلا من التشغيل الذاتي والمأجورين، على القطاع الخاص بما فيه الأنشطة غير المنظمة.

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين 3-VI و 4-VI

وتزايد عدد السكان النشيطين بالوسط الحضري بمقدار 125.000 شخص في ظرف سنة، ليصل إلى 5,6 مليون من ضمنهم 4,5 مليون يمثلون السكان النشيطين المشتغلين بزيادة 169.000 شخص. وعلى عكس ذلك، تقلص عدد السكان الذين يبحثون عن عمل بـ44.000 ليصل إلى مليون شخص، مما أسفر عن معدل بطالة بلغ 18,3%، وتراجع بنسبة 1,2 نقطة مئوية، بالمقارنة مع سنة 2001.

وتحدد عدد السكان النشيطين بالوسط القروي في 4,8 مليون شخص، من بينهم 186.000 عاطل، أي ما يمثل 3,9% بدل 4,5% سنة 2001. ويعزى تحسن التشغيل في العالم القروي إلى الظروف الملائمة التي ميزت الموسم الفلاحي، وهم بالخصوص التشغيل بدون أجر والتشغيل الذاتي.

تواصلت خلال سنة 2002 الإجراءات الهادفة إلى إنعاش التشغيل حيث استفاد أزيد من 19.000 شخص، من ضمنهم 57% من النساء، من دورات تدريبية نظمت في إطار برنامج التكوين التأهيلي، خاصة في قطاع صناعة السيارات وفروع صناعة الأجهزة الكهربائية، والآلات ومواد التجهيز.

وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ انطلاق نظام المقاولين الشباب سنة 1988 إلى غاية شهر غشت 2002، تمكن الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و45 سنة، والذين يحملون شهادات أو يتوفرون على خبرة مهنية، من الحصول على تمويلات لفائدة 1.265 مشروع، ترتب عنها إحداث 43.351 منصب شغل.

وفيما يخص برنامج تشجيع المقاولين الشباب الذين لا يتوفرون على شهادة، فقد مكن منذ إنشائه سنة 1995 إلى غاية شهر غشت 2002 من تمويل 555 مشروع، أسفرت عن خلق 2.652 منصب شغل.

ومن جانب آخر، تم تخصيص قطع أرضية فاقت مساحتها الإجمالية 2.067 هكتار لفائدة 66 شخص عبر عقود كرائية، وذلك في إطار الشطر الثاني للبرنامج الذي أحدث في يناير 2001 بهدف إدماج 300 من خريجي المعاهد العليا للفلاحة. وتم كذلك، خلال النصف الأخير من سنة 2002، تخصيص منح لفائدة المقاولات التي تقوم بتنظيم دورات تكوينية قصد إدماج هؤلاء المتخرجين.

وفي الأخير، فإن برنامج دعم التشغيل الذاتي، الذي أنشئ سنة 1999 بهدف تقديم خدمات المساعدة التقنية والاستشارة لفائدة الشبان حاملي الشهادات الذين يتقدمون بمشاريع لا تتعدى كلفتها الاستثمارية 250.000 درهم، قد ساهم من جهته في خلق ما يزيد عن 170 مقاولة في سنة 2002، أسفرت عن إحداث 600 منصب شغل.

المبادلات التجارية مع الخارج

في ظرفية اتسمت بفتور الطلب وباحتدام المنافسة في الأسواق الخارجية، ارتفعت الصادرات في سنة 2002 بوتيرة سريعة نسبيا بفضل حيوية فروع نشاط جديدة وتحسن ملموس في الأثمان. وبالمقابل ارتفعت الواردات بنسبة أدنى من الصادرات، ولو بوتيرة أقوى من تلك المسجلة في سنة 2001، حيث أن تزايد المشتريات الناتج عن مجهود الاستثمار قد تم تقليصه بفضل تخفيف فاتورة الطاقة. وهكذا انخفض العجز التجاري قليلا سنة 2002، بعدما عرف استقرارا في السنة الماضية.

بلغت الواردات 130,4 مليار درهم وارتفعت بنسبة 4,5% أو 5,7 مليار درهم عوض 1,8% سنة 2001. ويعود هذا الارتفاع إلى تزايد مشتريات كل من المواد الخام وأنصاف المواد ومواد التجهيز التي عرفت في المجمل نموا بلغ 6,3 مليار درهم أو 11% من سنة لأخرى. وفي نفس الوقت سجلت الواردات من المواد الطاقية انخفاضا بمقدار 1,8 مليار درهم، يعزى أساسا إلى تراجع بمبلغ 1,6 مليار درهم في المقتنيات من البترول على إثر التأثير المترامن لكل من تقلص الكميات بنسبة 12% وشبه استقرار في السعر المتوسط للطن المستورد. ومن جهتها، انخفضت المصاريف المخصصة لاقتناء المواد الغذائية بشكل طفيف خاصة على إثر تحسن الموسم الفلاحي.

بلغت الصادرات من جهتها 86,6 مليار درهم، وسجلت ارتفاعا قدره 7,4% عوض 2,3% سنة 2001. ويرجع هذا التطور من جهة إلى ارتفاع بنسبة 6,9% في مبيعات مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط التي جلبت من جديد أكثر من 16% من مجموع المداخل، ومن جهة ثانية إلى تزايد الصادرات الأخرى بنسبة 7,5% ساهمت فيها المبيعات التي تمت في إطار المقاولات الفرعية في القطاع الصناعي وبالخصوص المركبات الإلكترونية وكذلك الأسلاك والحبال الكهربائية التي مثلت أكثر من عشر القيمة الإجمالية للصادرات⁽¹⁾.

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين من I-VII إلى 4-VII

وفي هذه الظروف انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 0,7% ليصل إلى 43,7 مليار درهم، أو ما يمثل 11% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 11,5% سنة 2001. وفيما يخص نسبة تغطية الواردات بالصادرات فقد عرفت تحسنا طفيفا، إذ انتقلت في ظرف سنة من 64,7% إلى 66,5%، كما يظهر من خلال الجدول التالي :

التغيرات (%)	2002	2001	بملايين الدراهم
4,5 +	130.377	124.718	- الواردات
7,4 +	86.637	80.667	- الصادرات
0,7 -	43.740 -	44.051 -	- الرصيد
-	66,5	64,7	- نسبة التغطية (%)

الواردات

ارتفعت الواردات البالغة 130,4 مليار درهم، بنسبة 4,5%، على إثر تزايد في مشتريات المواد الأولية وأنصاف المنتجات والمواد المنتهية الصنع، تم التخفيف من حدته بفضل التراجع الملموس للفاتورة الطاقية.

التغيرات		2002	2001	الواردات حسب أصناف المنتجات (بملايين الدراهم)
بالنسبة المنوية	المبالغ			
1,7-	258-	15.144	15.402	- المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
8,2-	1.812-	20.168	21.980	- مواد الطاقة والتزبييت
13,7+	1.074+	8.936	7.862	- المواد الخام
8,0+	2.122+	28.718	26.596	- أصناف المنتجات*
13,5+	3.126+	26.206	23.080	- مواد التجهيز
4,7+	1.407+	31.205	29.798	- أمتعة الاستهلاك
4,5 +	5.659 +	130.377	124.718	- المجموع
(*) بما في ذلك الذهب الصناعي				

المواد الغذائية

انخفضت مشتريات المواد الغذائية قليلا لتحدد في 15,1 مليار درهم. وبلغت مستوردات القمح ما يقارب 33,2 مليون قنطار، بقيمة 5,8 مليار درهم، أي بانخفاض قدره 6%، بينما انخفضت واردات الشعير إلى 799 مليون درهم، بتراجع فاق 30%، على إثر الارتفاع القوي للإنتاج المحلي. وعلى العكس من ذلك، سجلت الواردات من الذرة والسكر زيادة بنسبة 13,3% و 3,7% على التوالي.

المواد الطاقية

تقلصت النفقات المخصصة للمشتريات من المنتوجات الطاقية البالغة 20,2 مليار درهم بنسبة 8,2%، على إثر انخفاض مقتنيات البترول الخام على الخصوص التي تراجع من 14,5 مليار إلى 12,9 مليار درهم. كما أن الواردات من الغاز وزيت الفيول وكذا الفحم انخفضت بنسبة 18,2% و 9% على التوالي لتحديد في 1,5 مليار و 2,1 مليار درهم. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت المقتنيات من زيوت البترول وغاز البترول والهيدروكربونات الأخرى بشكل ملموس لتصل في المجلد إلى 3,3 مليار درهم، عوض 2,7 مليار السنة الماضية.

المواد الخام

سجلت كلفة المقتنيات من المواد الأولية التي قدرت بمبلغ 8,9 مليار درهم، ارتفاعا بنسبة 13,7% شمل جل المواد. ومن بين الزيادات الملموسة تلك التي همت الواردات من الخشب والكبريت التي بلغت على التوالي 1,9 مليار و 1,1 مليار درهم، بارتفاع 22,7% و 8,2% بينما عرفت المشتريات من الحبوب الزيتية ارتفاعا فاق 42% لتصل إلى 891 مليون درهم.

أنصاف المنتجات

ارتفعت مشتريات أنصاف المنتجات البالغة 28,7 مليار درهم بنسبة 8% أو 2,1 مليار درهم. وقد هم هذا الاتجاه جل الواردات وعلى الخصوص المقتنيات من الحديد والصلب التي زادت بنسبة 20,6% لتصل إلى 2,5 مليار درهم. كما تزايدت المشتريات من الورق والورق المقوى والمواد البلاستيكية التي بلغت ما مجموعه 5,3 مليار درهم بمقدار 6,7%. وسجلت الواردات من الأسمدة من جهتها ارتفاعا قدره 22% ليصل إلى مليار واحد من الدراهم.

مواد التجهيز

أسفرت المشتريات من مواد التجهيز البالغة 26,2 مليار درهم عن ارتفاع بلغ 13,5% أو 3,1 مليار درهم. وتعزى هذه الزيادة إلى نمو مقتنيات وسائل النقل، خاصة منها الطائرات. كما تعزى أيضا إلى جلب أجهزة السحق، وكذا آليات التجهيز الفلاحي، التي استوجبت كل واحدة منها ما يقارب مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بلغ على التوالي 54,6% و 12,8%. وعلى العكس من ذلك تراجعت الواردات من الآلات الكهربائية للمواصلات بالهاتف وأجهزة بث المواصلات اللاسلكية، بشكل جلي للسنة الثانية على التوالي لتتحدد في مبلغ إجمالي قدره 1,1 مليار درهم.

أمتعة الاستهلاك

بلغت المقتنيات من أمتعة الاستهلاك 31,2 مليار درهم، وسجلت ارتفاعا بلغ 4,7% نتج بالأساس عن نمو مشتريات أجهزة الاستقبال والاتصالات اللاسلكية وسيارات السياحة والأدوية بقيمة بلغت على التوالي 2,6 مليار و 2,4 مليار و 1,8 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 9,6% و 12,9% و 11,7%. وفيما يخص واردات منتجات النسيج، المرصدة بالخصوص للتصدير في إطار نظام القبول المؤقت فقد عرفت تراجعا في المجمل بلغ 3,6% لتصل إلى 11,6 مليار درهم، منها 8,4 مليار درهم برسم الأثواب القطنية والألياف الاصطناعية، عوض 8,7 مليار درهم سنة 2001.

الصادرات

بلغت قيمة إيرادات الصادرات 86,6 مليار درهم، وسجلت بذلك ارتفاعا وصل إلى 7,4% أو 6 مليار درهم. وعرفت صادرات أنصاف المنتجات ومواد التجهيز لوحدها نموا إجماليا بلغ 4,3 مليار درهم، نتج بما يناهز النصف من مبيعات المركبات الإلكترونية والأسلاك والحبال الكهربائية المحققة في إطار القبول المؤقت. وعلى العكس من ذلك، انخفضت المبيعات من المواد الطاقية، بما يقارب المليار درهم.

التغيرات		2002	2001	الصادرات حسب أصناف المنتجات (بملايين الدراهم)
بالنسبة السنوية	المبالغ			
7,6+	1.263+	17.954	16.691	- المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
28,7-	979-	2.427	3.406	- مواد الطاقة والتزييت
14,7+	1.050+	8.180	7.130	- المواد الخام
18,3+	3.188+	20.621	17.433	- أنصاف المنتجات*
24,4+	1.100+	5.606	4.506	- مواد التجهيز
1,1+	348+	31.849	31.501	- أمتعة الاستهلاك
7,4 +	5.970+	86.637	80.667	المجموع
(*) بما في ذلك الذهب الصناعي				

المواد الغذائية

رغم الانخفاض شبه العام الذي ميز الكميات، ارتفعت مداخل صادرات المواد الغذائية بنسبة 7,6% لتصل إلى حوالي 18 مليار درهم. وجلبت مبيعات القشريات والرخويات والمحارات 5,9 مليار درهم مسجلة بذلك تحسنا نسبته 13,5% بينما بلغت صادرات السمك المصبر 2,8 مليار درهم بارتفاع نسبته 8%. وعلى العكس من ذلك تحددت صادرات كل من السمك الطري ودقيق السمك في 1,4 مليار و 149 مليون درهم في انخفاض بلغت نسبته على التوالي 5,9% و 66%. أما فيما يخص مبيعات الحوامض والبواكر فقد جلبت ما مجموعه 4,2 مليار درهم بزيادة 8,2%.

المواد الخام

جلبت صادرات المواد الخام ما يبلغه 8,2 مليار درهم، وسجلت ارتفاعا إجماليا بلغ 14,7%. وضمن هذا المجموع، عرفت مبيعات الفوسفات التي ناهزت 4,7 مليار درهم ارتفاعا نسبته 11,2%. ونظرا لنمو الطلب، انتقلت صادرات معدن الزنك من 409 مليون إلى 564 مليون ومبيعات عجين الورق من 237 مليون إلى 480 مليون درهم.

أنصاف المنتجات

سجلت تسليمات أنصاف المنتجات التي بلغت 20,6 مليار درهم توسعا بنسبة 18,3% أو 3,2 مليار درهم. كما بلغت صادرات المركبات الإلكترونية 5,4 مليار درهم وارتفعت بأكثر من الربع، في حين جلبت مبيعات الحامض الفوسفوري 5,8 مليار درهم، بزيادة 14,1%. وعلى النقيض من ذلك، تحددت صادرات الأسمدة الطبيعية والكيماوية في 3,7 مليار درهم وتقلصت بنسبة 6,9%، نظرا لانخفاض الكميات المسلمة بنسبة 10,5%.

مواد التجهيز

انتقلت صادرات مواد التجهيز من 4,5 مليار إلى 5,6 مليار درهم من ضمنها أكثر من 60% مكونة من مبيعات أسلاك وحبال الكهرباء التي زادت بما يناهز الثلث. كما ارتفعت تسليمات أجزاء الأنظمة الإلكترونية بنسبة 28,5% لتصل إلى ما يقارب نصف مليار درهم.

أمتعة الاستهلاك

عرفت مبيعات أمتعة الاستهلاك ارتفاعا طفيفا إذ لم تتعد 31,8 مليار درهم تم أكثر من الثلثين منها في إطار القبول المؤقت بدون أداء. وينطوي هذا التطور بالأساس على نمو مبيعات الملابس الجاهزة بنسبة 6,4% لتصل إلى 18,3 مليار درهم عكس مبيعات الملابس الداخلية التي سجلت انخفاضا بأكثر من 11% لتتحدد في 7,9 مليار درهم.

التوزيع الجغرافي للمبادلات

مازال التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية يتميز بهيمنة الاتحاد الأوروبي الذي تنجز معه 72,3% من الصادرات و 56,3% من الواردات. وبما مجموعه 10,7 مليار درهم تقلص العجز البنوي إزاء هذه المجموعة بالنسبة لمستواه في السنة الماضية. وينطوي هذا الاستقرار بالخصوص على اتساع العجز تجاه إسبانيا وإيطاليا الذي وصل على التوالي إلى 1,5 مليار و 2,8 مليار درهم عوض 100 مليون و 1,8 مليار درهم سنة 2001. وعلى النقيض من ذلك تحول الرصيد السالب بقدر 4 مليار إزاء فرنسا إلى فائض سنة 2002 بلغ 1,4 مليار درهم خاصة بسبب تراجع هام للواردات.

أما فيما يخص الدول العربية في الشرق الأوسط فقد سجلت الدفوعات الصافية بالعملة الأجنبية 10,2 مليار درهم بارتفاع قدره 4,9%. وتشكل واردات المواد النفطية على الخصوص أهم المبادلات مع هذه المنطقة، وبلغت 11,4 مليار درهم مسجلة ارتفاعا طفيفا، بينما تقلصت الصادرات بنسبة 17,2% لتتحدد في 1,2 مليار درهم.

وبخصوص المبادلات مع الهند التي تمثل الزبون الرئيسي بالنسبة لصادرات الحامض الفوسفوري فقد أفرزت فائضا بقيمة 2,3 مليار درهم أي بارتفاع قدره 12,8%. كما ارتفع الفائض إزاء اليابان إلى 738 مليون درهم نتيجة بالخصوص لنمو صادرات القشريات والرخويات والمحارات نحو هذا البلد.

وعلى مستوى المبادلات التجارية مع الولايات المتحدة توسع الرصيد السالب بنسبة 89% ليتحدد في 2,8 مليار درهم، في حين تراجع مع كندا من 2,2 مليار إلى 1,4 مليار درهم. كما تقلص العجز مع البرازيل إلى 1,7 مليار درهم بعد نمو ملحوظ للصادرات التي انتقلت من 906 مليون إلى 1,6 مليار درهم.

وأفرزت المعاملات التجارية مع دول المغرب العربي رصيذا سالباً بلغ 1,6 مليار درهم في تراجع بأكثر من 6%، مرده بالأساس إلى تدني العجز إزاء الجزائر.

العلاقات المالية مع الخارج

بالرغم من ظرفية عالمية غير ملائمة، تميزت بعدة توترات جيوسياسية وبعدم استقرار الأسواق المالية بالإضافة إلى تغيير وجهات التدفقات السياحية وغلاء أسعار النفط، فإن النتائج الإيجابية على صعيد الحسابات الخارجية التي تم تحقيقها في السنة الماضية تعززت سنة 2002.

وقد تميزت السنة الحالية، على مستوى أسواق الصرف الدولية، بالانخفاض الواضح للدولار، خاصة إزاء الأورو. ومكن التعديل الذي أدخل على نظام تسعير الدرهم في أبريل 2001 من التخفيف من حدة تأثير هذا التطور على العملة الوطنية، وبالتالي على العمليات التجارية والمالية مع الخارج.

وهكذا، فإن الموجودات الخارجية الصافية، التي عرفت نموا هاما في السنة الماضية، تعززت سنة 2002 بفضل الفائض الذي تم إحرازه للسنة الثانية على التوالي، برسم العمليات الجارية، والذي يعود بالأساس إلى بقاء كل من تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ومداخل السياحة عند مستوى عال، وكذلك إلى التقلص الطفيف للعجز التجاري. وقد مكن هذا الفائض، من تعويض العجز الذي خلفته العمليات المالية هذه السنة.

ميزان الأداءات

أفرز ميزان الأداءات فائضا بقيمة 7 ملايين، عوض 43,5 مليار درهم سنة 2001. وبذلك، بلغت احتياطات الصرف الصافية ما يناهز 111 مليار درهم، أي ما يعادل 9 أشهر من الواردات من البضائع والخدمات.

وبالفعل سجلت المعاملات الجارية فائضا هاما بلغ 16,5 مليار درهم، أو 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. ومن جهتها، خلفت العمليات المالية رصيذا ساليا قدره 8,5 مليار درهم، عوض فائض بقيمة 22,6 مليار درهم، سنة من قبل. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى تقلص تدفقات رؤوس الأموال الموجهة للقطاع الخاص، وكذلك إلى المبالغ المرتفعة التي تم تسديدها برسم الدين العمومي الخارجي⁽¹⁾.

2002	2001	2000	1999	الأرصدة بملايين الدراهم
16.451+	18.209+	5.046 -	1.637 -	أ- العمليات الجارية
33.461-	34.157-	34.374 -	23.998 -	السلع
45.280-	43.671-	44.629 -	32.318 -	منها : البضائع العامة
21.369+	21.594+	12.132 +	10.905 +	الخدمات
24.262+	24.796+	17.145 +	14.679 +	منها : الأسفار
8.137-	9.412-	9.184 -	9.664 -	المداخل
36.680+	40.184+	26.380 +	21.120 +	التحويلات الجارية
8.476-	22.625+	583 -	16.464 +	ب- العمليات المالية والحساب الرأسمالي..
67-	101-	63 -	83 -	الحساب الرأسمالي
8.409-	22.726+	520 -	16.547 +	العمليات المالية
5.743+	33.997+	7.557 +	21.091 +	-القطاع الخاص
13.982-	12.205-	8.330 -	4.298 -	-القطاع العمومي
170-	934+	253 +	246 -	- العمليات الأخرى
946-	2.657+	1.223 +	1.238 +	ج- الفارق الإحصائي
*7.028 +	43.491+	4.406 -	16.065+	الرصيد النهائي
(*) لا يعادل هذا المبلغ مجموع الأركان نظر الجبر الأعداد.				

العمليات الجارية

السلع

انخفض العجز في المعاملات التجارية، المحتسبة بدون تكاليف النقل والتأمين، بنسبة 2% وتحدد في 33,5 مليار درهم. وينطوي هذا التراجع الطفيف على زيادة

(1) يرجع للملحق الإحصائي VIII-1.

عجز المبادلات المتعلقة بالبضائع العامة بنسبة 3,7%، وعلى العكس من ذلك، على نمو بمقدار الربع في القيمة المضافة برسم العمليات المنجزة في إطار نظام القبول المؤقت بدون أداء التي بلغت 11,5 مليار درهم.

الخدمات

استقر الرصيد الموجب للخدمات في حدود 21,4 مليار المسجل في السنة السابقة. ولم تعرف الإيرادات على مستوى الأسفار أي تغير يذكر لتتحدد في 29,2 مليار درهم، بينما سجلت النفقات التي بلغت 4,9 مليار درهم زيادة قدرها 11,3%. ويعزى الارتفاع على الخصوص إلى المصاريف بالعملة الأجنبية برسم السياحة، التي تمثل أزيد من 38% من هذا الركن، والتي ارتفعت بما يناهز الربع، على إثر رفع المنحة السنوية للسياحة في شهر فبراير 2002 .

وفيما يخص التحويلات التي قامت بها الإدارات العمومية والموجهة أساسا لتغطية نفقات تسيير الهيآت الدبلوماسية، فقد بلغت المصاريف الصافية 2,7 مليار درهم، بزيادة قدرها 41,7%.

أما الخدمات الأخرى، فخلفت في المجموع رصيذا سالبا بقيمة 147 مليون درهم، عوض 1,3 مليار سنة 2001. ويعزى هذا التقلص بالخصوص إلى توسع الفائض الناجم عن الخدمات الخاصة بالمواصلات، وكذلك إلى تراجع العجز المترتب عن نفقات النقل.

المداخل

سجلت العمليات المرتبطة بعائدات الرأسمال عجزا سالباً بلغ 8,1 مليار درهم، وتخفف بنسبة 13,5% أو 1,3 مليار درهم، على إثر انخفاض بمبلغ 1,6 مليار في النفقات المتعلقة بفوائد الدين الخارجي التي بلغت 7 مليار درهم. ويرجع هذا التخفيف إلى تدني كل من أسعار الفائدة على المستوى العالمي والمبلغ الجاري للديون الخارجية. وارتفعت من جهتها، العائدات المتأتية من التوظيفات العمومية بالخارج بنسبة 14,7% لتصل إلى 4,1 مليار درهم، بفضل نمو الموجودات الخارجية الذي مكن من تعويض النقص في المردودية. وأخيراً، تواصل التوجه نحو الارتفاع للنفقات برسم المداخيل المحولة لفائدة المستثمرين الأجانب والتي بلغت 5,3 مليار درهم سنة 2002، أي بزيادة 17,1%.

التحويلات الجارية

تقلص فائض التحويلات الجارية من 40,2 مليار إلى 36,7 مليار درهم، منها 35,5 مليار برسم الفائض على مستوى القطاع الخاص الذي انخفض بمعدل 11,2%. ويعزى هذا التطور إلى تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج البالغة 31,7 مليار درهم التي سجلت انخفاضا قدره 14% يعقب الزيادة الاستثنائية التي فاقت 60% سنة 2001. وقد همت العمليات المتعلقة بصرف الأوراق البنكية 8,9 مليار درهم، في انخفاض بنسبة 44,8%، بينما زادت التحويلات بنسبة 10,2% لتتحدد في 22,8 مليار درهم. أما الإيرادات برسم المعاشات والإعانات الاجتماعية الأخرى فقد بلغت 4,6 مليار درهم وتعززت بنسبة 15,9%.

وتعزز من جهته فائض التحويلات الجارية العمومية من 225 مليون إلى 1,2 مليار درهم على إثر الزيادة الهامة التي عرفتتها الهيئات.

الحساب الرأسمالي والعمليات المالية

أفرز حساب الرأسمال والعمليات المالية عجزا بلغ 8,5 مليار درهم، عوض فائض قدر ب 22,6 مليار درهم سنة 2001 نجم بالأساس عن بيع 35% من رأسمال اتصالات المغرب الذي كان قد عزز حجم الاستثمارات الخصوصية الأجنبية.

وبالفعل تراجعت التدفقات المالية الموجهة للقطاع الخاص من 38 مليار إلى 10,2 مليار درهم، من ضمنها 3,5 مليار على شكل قروض تجارية. وفيما يخص القروض والاستثمارات، فقد انخفضت من 33,3 مليار إلى 6,6 مليار درهم. وارتفعت السلفات إلى 1 مليار درهم، بدل 527 مليون سنة 2001، بينما تراجعت الاستثمارات المباشرة من 32,5 مليار إلى 5,2 مليار درهم، تأتي ما يفوق 41% منها من فرنسا، ووجه بالخصوص إلى قطاعي الصناعة والعقار.

وبلغت الاقتراضات الخارجية التي قامت بها الخزينة والمؤسسات العمومية 7,3 مليار درهم، وارتفعت بنسبة 3,6% مقارنة مع السنة الماضية. وينطوي هذا التطور على نمو بنسبة 64,3% في القروض التجارية التي بلغت 1,3 مليار درهم، وعلى انخفاض بنسبة 3,2% في السلفات بالعملة الأجنبية التي وصلت إلى 6,1 مليار درهم. وقد ساهم كل من صندوق النقد العربي والبنك الأوروبي للاستثمار بشكل واسع في الاقتراضات الممنوحة للقطاع العمومي، في حدود 1,1 مليار و 1,4 مليار درهم على التوالي، عوض 843 مليون ومليار واحد سنة 2001. وعلى العكس، انخفضت التمويلات المقدمة من طرف البنك الدولي للإعمار والتنمية وكذلك البنك الإفريقي للتنمية، وتحددت على التوالي في 500 مليون و 796 مليون درهم، في تراجع بنسبة 26,8% و 31,1%. وتمت تعبئة هذه الموارد، بالخصوص، لمواصلة إصلاح القطاع المالي ولتنمية البنية التحتية للمواصلات اللاسلكية.

وبلغت، من جهتها، النفقات برسم استخدام الدين العمومي الخارجي 21,3 مليار درهم. وقد اتسعت بنسبة 10,5% على إثر التسديدات التي تمت في إطار التدبير الفعال للمديونية. وهكذا، تمت تصفية بعض الديون العالية التكلفة تجاه البنك الإفريقي للتنمية بقيمة إجمالية بلغت 2,1 مليار درهم، وذلك بواسطة التسديد المسبق. أما عمليات تحويل الديون إلى استثمارات التي تمت مع إسبانيا وإيطاليا والكويت، فقد همت في المجموع 1,2 مليار درهم.

وأفرزت التحويلات الصافية الناجمة عن الاقتراضات وتسديدات الدين العمومي الخارجي برسم الرأسمال عجزا بلغ 14 مليار درهم، أي بارتفاع نسبته 14,6%، مرده بالأساس إلى العمليات التي أنجزت مع البنك الدولي للإعمار والتنمية والبنك الإفريقي للتنمية.

وفي المجموع، تحدد المبلغ الجاري للدين العمومي الخارجي، الذي ما فتئ يعرف انخفاضا ملموسا، في 142 مليار درهم عند متم دجنبر 2002، ومثل 35,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، عوض 42,6% عند نهاية السنة الماضية.

وباحتساب التسديدات برسم الفوائد، تكون تكلفة الدين العمومي الخارجي قد بلغت في المجل 28,3 مليار درهم، وهو ما مثل من جديد 16% من المداخيل الجارية.

تنظيم العلاقات التجارية والمالية مع الخارج

تعزز خلال سنة 2002 انفتاح الاقتصاد المغربي على الخارج من خلال اعتماد عدة إجراءات جديدة في مجال تحرير عمليات الصرف.

وهكذا، تم قطع مرحلة جديدة فيما يخص تحرير عمليات حساب الرأسمال، بعد الترخيص للبنوك بالقيام بتوظيفات بالعملات الأجنبية بالخارج، مما وسع إمكانيات التوظيف التي كانت تقتصر في السابق على العمليات التي تتجزأ ما بين البنوك أو بين هذه الأخيرة وبنك المغرب.

ومن جهة أخرى سمح للبنوك بمنح قروض بالدرهم لفائدة الغير المقيمين، من أجل تمويل عمليات بناء أو اقتناء عقارات بالمغرب، على شرط أن تكون المساهمة الشخصية بالعملة الأجنبية لا تقل عن 30% من قيمة العقار وأن يتم فيما بعد تسديد هذا الاقتراض بالعملات الأجنبية.

وبالإضافة إلى تمديد المدة القصوى للعمليات المتعلقة بتغطية مخاطر الصرف المرتبطة بالاستيراد من 3 أشهر إلى سنة، تم كذلك إدخال تسهيلات جديدة تخص تنظيم التحويلات الجارية. وفي هذا الصدد تقرر رفع المنحة السياحية السنوية من 10.000 درهم إلى 15.000 درهم، وتحويل البنوك الصلاحية لتسليم المنح من العملات لفائدة موظفي القطاع العمومي في إطار القيام بمهام أو تلقي التكوين بالخارج.

ووفقا للتعهدات التي التزم بها المغرب بشأن إنشاء مناطق للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والمجموعة الأوروبية، تواصل خلال سنة 2002 الخفض التدريجي للرسوم الجمركية بنسبة 25% على مجموعة من المواد المستوردة، تضم مواد أولية ومواد نصف مصنعة ومواد لا تصنع محليا، سيتم إعفاؤها كليا في فاتح مارس 2003، وهو الموعد الذي سيبدأ فيه العمل على تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 10% سنويا، بالنسبة للمستوردات التي تصنع محليا.

سوق الصرف

تسعير العملات

تميز تطور أسواق الصرف العالمية خلال سنة 2002 بالارتقاع الملموس لقيمة الأورو، خاصة إزاء الدولار، حيث تعزز بنسبة 15% من نهاية سنة إلى أخرى.

وكانت لهذه التطورات انعكاسات على العملة الوطنية، إذ تزايدت قيمتها بنسبة 13,7% تجاه الدولار وبنسبة 2,7% و 2,4%، على التوالي، إزاء كل من الين والجنيه الإسترليني. وعلى عكس ذلك، انخفضت قيمة الدرهم بنسبة 3,8% تجاه الأورو وبنسبة 5,6% أمام الفرنك السويسري⁽¹⁾.

وبقي سعر الصرف الفعلي للدرهم، الذي يتم تحديده على أساس المتوسط السنوي للأسعار، شبه مستقر سواء بالقيمة الإسمية أو على أساس القيمة الحقيقية.

عمليات الصرف

تميز سوق الصرف المغربي خلال سنة 2002 بانخفاض يفوق النصف، على أساس المتوسط الشهري، لودائع البنوك بالعملات الصعبة لدى بنك المغرب، وتوجيهها نحو المراسلين الأجانب على إثر الترخيص للبنوك بالقيام بتوظيف موجوداتها من العملات الأجنبية خارج البلاد. ومع ذلك، بقي مستوى وضعيات الصرف للبنوك أدنى بكثير من النسب القانونية.

(1) يرجع للملحق الإحصائي من 1-XI

ونظرا لالتجاء البنوك لعمليات المفاضلات ما بين العملات في السوق الدولية، استمرت عمليات بيع وشراء العملات مقابل الدرهم ما بين البنوك بالناجز في التوجه نحو الانخفاض، إذ تراجع حجمها بالمتوسط الشهري من 1,5 مليار إلى 1,2 مليار درهم، وهو ما يعادل 5,6% من مجموع عمليات البيع والشراء المنجزة مع الزبناء، بدل 7,3% سنة 2001.

وفيما يخص العمليات التي تمت ما بين البنوك وبنك المغرب والتي لاتزال ظرفية ومحدودة فقد اقتصر على شراء العملات بالناجز في حدود مبلغ شهري متوسط قدره 594 مليون درهم.

وبلغت عمليات المفاضلة ما بين العملات التي قامت بها البنوك مع مراسليها الأجانب، بالمتوسط الشهري 9,6 مليار درهم، بدل 10,1 مليار في السنة الماضية. وشملت هذه العمليات الدولار في حدود 48,2% والأورو بنسبة 46,1%.

وانتقل المبلغ الجاري بالمتوسط الشهري لالتزامات الصرف الآجلة للبنوك من 7,1 مليار إلى 7,9 مليار درهم، من ضمنها 6,5 مليار برسم عمليات تغطية مخاطر الصرف المتعلقة بالواردات، مقابل 1,4 مليار بالنسبة للصادرات.

وأخيرا، تحدد المبلغ الجاري للسلفات والاقتراضات بالعملات فيما بين البنوك، على أساس متوسط المبالغ عند نهاية الشهر، في مليار درهم، بزيادة قدرها 6,5%.

المالية العمومية

تميزت سنة 2002 في مجال المالية العمومية بتأجيل جل عمليات الخصخصة التي كان من المرتقب أن تجلب 12,5 مليار درهم. وعليه فقد نتج عن ذلك عجز مالي إضافي، إلا أنه تخفف بفضل انخفاض تكاليف الدعم الممنوح لصندوق الموازنة وكذا تقليص فوائد الدين العمومي التي كانت أقل من المتوقع. ويرجع هذا التخفيف أيضا إلى إبقاء نفقات التسيير عند مستوى أدنى مما كان مبرمجا، وكذا إلى تعزيز الموارد الجبائية. وفي هذه الظروف، رغم أن عجز الميزانية تجاوز نسبة 3% المحددة من الناتج الداخلي الإجمالي، فإنه تم حصره في حدود 4,3%. وقامت الخزينة بتغطية هذا العجز عن طريق اللجوء إلى سوق السندات بالمزايدة التي تميزت بأسعار فائدة منخفضة. ونتيجة لذلك، ارتفع حجم المديونية الداخلية في حين توالى مجهود تقليص المديونية الخارجية (1).

قانون المالية لسنة 2002

يندرج قانون المالية لسنة 2002 ضمن توجهات مخطط التنمية 2000-2004، التي تهدف إلى جلب الاستثمار وإنعاش التشغيل وإصلاح المالية العمومية وتنشيط القطاع المالي والإندماج التدريجي للمغرب ضمن الاقتصاد العالمي وكذلك تنمية القطاعات الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، تابعت الدولة خلال سنة 2002 سياسة الشراكة مع القطاع الخاص، بالأساس عبر إبرام اتفاقية مع مهنيي قطاع النسيج. كما تواصل خفض التدرجي للرسوم الجمركية الذي يدخل في إطار اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي. وبالموازاة مع ذلك، أتيح المجال للمصدرين غير المباشرين للاستفادة من نظام استرداد الرسوم

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من 1-X إلى 4-X.

الجمركية، كما تم إعفاء مقاولات النقل الدولي من أداء الضريبة على القيمة المضافة. وأخيراً، تم منح حق خصم الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على مادة الغازوال للشركات التي تنقل بوسائلها الخاصة البضائع عبر الطرق.

ومن أجل إنعاش بورصة القيم، تقرر منح المستثمرين المؤسسيين تخفيضاً بنسبة النصف من الضريبة على فائض قيمة بيع الأسهم المسعرة في بورصة القيم، وإعفاء الأشخاص الذاتيين من الضريبة العامة على الدخل الناتجة عن أرباح بيع هذه القيم.

ويتضمن القانون المالي كذلك تعميم نظام التقاعد المعتمد منذ سنة 1997 بالنسبة لكافة الموظفين الذين أحيوا على التقاعد قبل هذا التاريخ، وكذا ترسيم 6000 عون مؤقت، وخلق ما يفوق 11.000 منصب شغل جديد خاصة في قطاع التعليم. وفضلاً عن ذلك تم حذف الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الخدمات الطبية وكذا على الأدوية المخصصة لمعالجة بعض الأمراض المزمنة. كما تم إحداث رسم على مبيعات الأسمت من أجل دعم برنامج محاربة السكن غير اللائق. وموازية مع ذلك فإن زيادة 2% المطبقة على قيمة الإيجار لاحتساب كل من الضريبة الحضرية وضريبة النظافة، ستطبق كل خمس سنوات عوض كل سنة.

تنفيذ قانون المالية لسنة 2002

وصلت الموارد الجبائية، بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المحول للجماعات المحلية، إلى 87,7 مليار درهم مسجلة بذلك زيادة قدرها 4,1% من سنة لأخرى، تعزى بالأساس إلى ارتفاع مداخيل كل من الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل. أما الموارد غير الجبائية، التي لم تتجز إلا بنسبة 37,7% فإنها لم تتعد 7,9 مليار درهم عوض 31,8 مليار، وذلك راجع بالخصوص إلى التقلص الكبير لمداخيل الخصوصية. وفي المجمل، بقيت الموارد العادية للخزينة عند مستوى أدنى من الذي سجل

في السنة الماضية، إلا أنها ارتفعت بنسبة 2,8% بدون احتساب موارد الخوصصة. وبالمقابل، تراجعت النفقات العادية بنسبة 2,3% في ظرف سنة بسبب انخفاض التحويلات المتعلقة بفوائد الدين الخارجي والدعم المقدم لصندوق الموازنة.

وفي هذه الظروف، وصل الادخار العمومي إلى 8,4 مليار درهم ويمكن من تغطية 41,4% من نفقات الاستثمار. ولهذا ارتفع عجز الخزينة إلى 4,3% عوض 2,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2001.

الموارد العادية للخزينة

بلغت الموارد العادية للخزينة 98,9 مليار درهم وسجلت بالتالي انخفاضا نسبته 16,9% شمل ارتفاعا نسبته 4,1% للمداخيل الجبائية، وتراجعا فاق ثلاثة أرباع للمداخيل غير جبائية.

ويرجع تزايد الموارد الجبائية بالأساس إلى الضرائب المباشرة، خصوصا الضريبة على الشركات التي تنامت بنسبة 10,4% لتصل إلى 12,9 مليار درهم. وتساعد من جهته عائد الضريبة العامة على الدخل بنسبة 6,6% ليبلغ 16,4 مليار درهم عوض 15,3 مليار سنة 2001.

وفيما يخص موارد الضرائب غير المباشرة التي بلغت 40,1 مليار درهم، فقد ارتفعت بنسبة 2,2%، عوض 6,9% في السنة السابقة. ويرجع هذا التباطؤ إلى الضريبة على القيمة المضافة وإلى الرسوم الداخلية على الاستهلاك معا، حيث تراجع تزايدهما على التوالي من 8,5% و 4,6% في سنة 2001 إلى 2,8% و 1,4%. أما المداخيل المتأتية من رسوم التسجيل والتبوير والبالغة ما يقارب 5 مليار درهم، فقد ارتفعت بنسبة 10%، نظرا لنمو الصفقات العقارية. وعلى العكس من ذلك، فإن مداخيل الرسوم الجمركية البالغة 12,2 مليار درهم تقلصت بنسبة 0,9%، بسبب الخفض التدريجي للرسوم الجمركية المنصوص عليه في اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي.

وتراجعت الموارد غير الجبائية في ظرف سنة من 31,8 مليار درهم إلى 7,9 مليار خاصة بسبب انخفاض إيرادات الخوصصة التي كان من المتوقع أن تبلغ 12,5 مليار درهم، بعد بيع 16% من رأس مال اتصالات المغرب ومساهمات الدولة في بعض المؤسسات كشركة التبغ والشركة المغربية لتكوين السيارات (صوماكا) والبنك المركزي الشعبي. وفي المجمل، لم تنجز هذه الموارد إلا في حدود 5% ولم تجلب سوى 621 مليون درهم منها 544 مليون على إثر بيع 21% من رأس مال البنك المركزي الشعبي إلى البنوك الشعبية الجهوية، عوض مبلغ استثنائي وصل إلى 23,4 مليار سنة 2001. فضلا عن ذلك، تراجعت مداخيل الاحتكار بنسبة 13,5% لتتحدد في 4,2 مليار درهم نظرا لانخفاض مساهمة اتصالات المغرب بما يفوق النصف. وتدنت أيضا عوائد أملاك الدولة، إذ انتقلت من 168 مليون إلى 141 مليون درهم. وأخيرا، سجلت المداخيل المختلفة، البالغة 2,9 مليار درهم تراجعا بنسبة 14,5%.

نفقات الخزينة

بلغ مجموع تحملات الخزينة 115,9 مليار درهم مسجلا انخفاضا نسبته 10% شمل كلا من النفقات العادية وتكاليف التجهيز.

وبلغت النفقات العادية للخزينة 90,5 مليار درهم، وسجلت انخفاضا نسبته 2,3% يعزى إلى تراجع بنسبة 44,7% للدعم الممنوح لصندوق الموازنة ليصل إلى 4 مليار درهم، وكذا إلى تدن بنسبة 28,3% في تحملات فوائد الدين الخارجي البالغة 4,2 مليار درهم. لكن التسديدات برسم الدين الداخلي ارتفعت بنسبة 2,6% لتصل إلى 13,2 مليار. وبلغت نفقات التسيير، التي ظلت دون المبالغ المتوقعة، ما قدره 69 مليار درهم وسجلت ارتفاعا نسبته 3,8% بالمقارنة مع السنة الفارطة. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع تكاليف الموظفين بنسبة 1,2% لتصل إلى 48,6 مليار وتمثل 12,2% من الناتج الداخلي، وكذا إلى تزايد بنسبة 10,3% لنفقات المعدات والخدمات التي بلغت 20,5 مليار.

وتحددت نفقات الاستثمار من جهتها في مبلغ 20,3 مليار درهم مسجلة انخفاضا بنسبة 4,7% من سنة إلى أخرى. وبالنظر إلى الرصيد السالب لباقي الحسابات الخصوصية للخرينة بقدر 5,1 مليار درهم والدفعات بمبلغ 120 مليون درهم لفائدة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بلغ عجز الميزانية 17,1 مليار درهم. وفضلا عن ذلك، قامت الخزينة بتسديد متأخرات الأداء في حدود 231 مليون درهم، لينحصر في الأخير عجز الصندوق في 17,3 مليار درهم عوض 18,8 مليار سنة 2001.

تمويل عجز الخزينة

عبأت الخزينة موارد داخلية صافية قدرها 28,5 مليار درهم نظرا لوفرة السيولة وانخفاض أسعار الفائدة، وذلك لتغطية العجز المالي ومواجهة مدفوعات مالية هامة برسم تسديد الدين الخارجي.

سنة 2002	سنة 2001 *	بملايين الدراهم
98.882	118.964	- المداخل العادية
87.666	84.235	المدخل الجبائية
7.862	31.810	المدخل غير الجبائية
3.354	2.919	مدخل بعض الحسابات الخاصة للخزينة
90.491	92.612	- النفقات العادية
(17.411)	(18.754)	منها : فوائد الدين العمومي
8.391	26.352	- تكاليف التجهيز
20.253	21.253	- رصيد الحسابات الخاصة للخزينة
5.068-	4.527-	- صندوق الحسن الثاني
120	10.613	
17.050-	10.041-	- فائض أو عجز الميزانية
231-	8.796-	- تغيرات متأخرات الأداء
17.281-	18.837-	- عجز الصندوق
17.281	18.837	- التمويل الصافي
11.199-	9.861-	- التمويل الخارجي
4.484	3.342	السحوبات
15.683-	13.203-	التسديدات
28.480	28.698	- التمويل الداخلي
2.632	7.795-	التمويل البنكي
(1.140-)	(19.227-) ⁽¹⁾	. بنك المغرب (**)
(3.772)	11.432	. البنوك
25.848	36.493	التمويل غير البنكي
12.808	18.860	. سوق الرساميل
73	113	. الودائع ذات الطابع النقدي
12.967	17.520	. الودائع الأخرى لدى الخزينة
<p>(*) أرقام مراجعة (**) دون احتساب الشيكات للخصم (1) منها 10 ملايين درهم برسم التوظيفات لفائدة حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.</p>		

التمويل الخارجي

استفادت الخزينة خلال سنة 2002 من تمويلات خارجية قدرها 4,5 مليار درهم منها 1,3 مليار على شكل هبات منحت بالأساس من لدن الاتحاد الأوروبي. وبلغت القروض المحصل عليها 3,2 مليار، خاصة من لدن كل من صندوق النقد العربي والبنك الإفريقي للتنمية والبنك العالمي. وخصص جزء من هذه الموارد لدعم تنمية البنية التحتية للإعلام وتمويل بعض المشاريع الاستثمارية. إلا أن التسديدات برسم الرساميل ارتفعت بنسبة 19% لتصل إلى 15,7 مليار درهم بما في ذلك التسديد المسبق لقروض البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ 2,1 مليار درهم، وتحويل ديون إيطاليا والكويت وإسبانيا إلى استثمار بما قدره 1,3 مليار. وهكذا توسع التدفق الصافي السالب إزاء الخارج، لينتقل في ظرف سنة من 9,9 مليار إلى 11,2 مليار درهم.

التمويل الداخلي

عبأت الخزينة على غرار السنة الماضية، موارد داخلية بلغت 28,5 مليار درهم ساهم فيها النظام البنكي بمبلغ 2,6 مليار. ووصل المبلغ الصافي للإصدارات بالمزايدة إلى 26,8 مليار درهم خاصة اكتتابات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة التي بلغت 12,3 مليار درهم، بينما ناهزت اكتتابات شركات التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي 7,7 مليار. وعلى العكس من ذلك، أفرزت الإصدارات الدائمة لأذينات الخزينة تدفقا سالباً قدره 6,8 مليار درهم، بينما وصلت الاكتتابات الصافية برسم الاقتراضات الأخرى إلى 4,3 مليار درهم.

الدين العمومي المباشر

وصل المبلغ الجاري للدين العمومي المباشر، دون احتساب الودائع لدى الخزينة ومصلحة الشيكات البريدية في آخر دجنبر 2002، إلى 289,3 مليار درهم، وهو مبلغ في انخفاض طفيف مقارنة مع السنة الماضية. ونتيجة لذلك، تراجعت المديونية الإجمالية للخزينة بالنسبة للنتائج الإجمالي، في ظرف سنة من 76,4% إلى 72,7%. ويتميز تطور الدين بالتخفيض المتواصل للإلتزامات الخارجية منذ سنة 1993، وبتوسع المديونية الداخلية في محيط اتسم خلال السنتين الأخيرتين بتراجع أسعار الفائدة.

ارتفع الدين الداخلي عند نهاية شهر دجنبر 2002 إلى 197 مليار درهم مسجلا زيادة سنوية بنسبة 8,2%، ومثل 68% تقريبا من الدين العمومي المباشر الإجمالي عوض 62% سنة 2001. ونتج هذا التزايد عن ارتفاع بقدر 26,8 مليار في الأموال المعبأة في سوق السندات بالمزايدة التي وصل رصيدها إلى 169,9 مليار درهم. وتمثل حصة البنوك 36,5% من هذا المجموع، بينما تشكل شركات التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي وكذا مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة على التوالي 27,7% و 21,3%. وبخلاف ذلك، تراجعت الموارد المعبأة برسم أدوات الدين الأخرى وبالأخص سندات الخزينة لسنة أشهر التي تراجع رصيدها من 9,4 مليار إلى 2,5 مليار، بسبب حصر الاكتتاب على الأشخاص الذاتيين فقط منذ يوليوز 2002، وكذا الانخفاضات المتوالية لأسعار الفائدة على هذه السندات.

وفيما يخص الدين الخارجي، فقد تحدد في 9,1 مليار دولار أو 92,8 مليار درهم عوض 9,5 مليار دولار أو 110,6 مليار درهم سنة من قبل. وهكذا تراجعت حصته ضمن المديونية الإجمالية من 37,8% إلى 32%.

تطور النقد

السياسة النقدية

عملت السياسة النقدية المطبقة في سنة 2002 على تدعيم استقرار الأسعار وتعزيز التوجه نحو تحسين شروط تمويل الاقتصاد بغية الإسهام في رفع الأداء على صعيد النمو والتشغيل، وذلك بفضل ضبط التضخم والتطور الملائم للحسابات الخارجية في السنة السابقة.

وطبقا لتوجهات السياسة النقدية، حدد الهدف الكمي لسنة 2002 استنادا إلى المجمع م1 ما بين 6,5% و 7,5%، باعتبار معدل متوقع للنمو قدره 4,5% ونسبة مرتقبة لتزايد الأسعار لا تتجاوز 2,5%. وقد كان من المتوقع أن ينتج الإنشاء النقدي بالأساس عن تعزيز مستوى احتياطات الصرف المحقق في السنة الماضية، وعن تنامي القروض بوتيرة تضمن تمويلا ملائما للنشاط الاقتصادي.

وفي هذه الظروف، قام بنك المغرب في 19 مارس، ثم في 26 دجنبر 2002 بخفض معدلاته الرئيسية بما مجموعه 100 نقطة أساس، لتتحدد في 3,25% بالنسبة للتسيقات لمدة 7 أيام في إطار طلبات العروض وفي 4,25% فيما يتعلق بالتسيقات لمدة 5 أيام. كما أقدم البنك المركزي، في 13 ماي 2002، على تخفيض المعدل المطبق على عمليات سحب السيولة الذي يحل في الواقع محل المعدل الرئيسي الأدنى في حالة استغناء البنوك عن الالتجاء للبنك المركزي، وذلك من 3% إلى 2,5%.

وبالنظر إلى استمرار فائض السيولة، فقد تم ضبط السوق النقدية في سنة 2002 بالأساس من خلال عمليات سحب السيوليات. وفي غياب مؤشرات عن عودة البنوك إلى الالتجاء إلى البنك المركزي، اضطر بنك المغرب في 26 دجنبر 2002 إلى رفع معدل الاحتياطي النقدي من 10% إلى 14%. غير أنه قرر في نفس الوقت منح مكافأة قدرها 0,5% على إجمالي الودائع المكونة لهذا الغرض، وذلك لتفادي انعكاس كلفة هذا الإجراء على صعيد آليات توصيل السياسة النقدية، كما بادر إلى خفض المعدلات الرئيسية من أجل إعطاء إشارة واضحة إلى عزم السلطات النقدية على تيسير شروط تمويل الاقتصاد.

وبالإضافة إلى ذلك، قرر بنك المغرب ابتداء من 15 أبريل 2002، إعادة العمل بطريقة احتساب الاحتياطي النقدي على أساس متوسط الأرصدة اليومية خلال فترة مرجعية مدتها شهر، وذلك بغية الحد من التقلبات التي تعرفها أسعار الفائدة في السوق ما بين البنوك⁽¹⁾.

تطبيق السياسة النقدية

أنجز بنك المغرب تدخلاته في سنة 2002 بالأساس في شكل عمليات لسحب السيوليات، من أجل استيعاب السيولة الزائدة وبالتالي ضمان توازن السوق عند مستوى يمكن في نفس الوقت من إفراز معدلات فائدة ملائمة لدعم النشاط الاقتصادي ومعدلات دائنة موجبة.

وقد مكن التأثير التوسعي الناتج عن تزايد التجاء الخزينة العمومية للبنك المركزي في بداية سنة 2002 من تعويض التأثير التضيق لتدفقات العملات الأجنبية إلى الخارج برسم استحقاقات الدين الخارجي. لذا قام بنك المغرب بعمليات لسحب السيولة وصل مبلغها الأقصى إلى 5,2 مليار درهم بسعر فائدة قدره 3%.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من 1-XI إلى 13-XI

وفي الفترة ما بين فبراير وأبريل سجل تضيق في الخزائن البنكية نتيجة لتقليص الخزينة لاستدانتها إزاء البنك المركزي بالإضافة إلى تكوين رصيد دائن لديه. وقد عرف سعر الفائدة ما بين البنوك بعض الضغوط خاصة في شهر أبريل حيث وصل إلى 6,67% متجاوزا بشكل بين معدل الفائدة الرئيسي الأقصى، مما دفع بنك المغرب إلى تقديم تسبيقات لمدة 5 أيام و24 ساعة يفوق مبلغها 2 مليار وكذا ضخ سيولات إضافية في حدود 875 مليون من خلال شراء أذينات للخزينة في إطار عمليات السوق المفتوحة. ونتيجة لذلك، تراجع سعر الفائدة ما بين البنوك تدريجيا إلى حوالي 3%.

وخلال الشهرين التاليين وخاصة في ماي تدخل بنك المغرب لامتصاص فائض السيولات المترتبة عن تدفقات العملات الأجنبية، بواسطة بيع إجمالي حافظة أذينات الخزينة، كما قام بعمليات لسحب السيولة بمبالغ تراوحت ما بين 1,8 مليار إلى 3,5 مليار درهم وبمعدل فائدة تم تخفيضه إلى 2,5%.

وفي يوليوز وغشت، عندما تأثرت الخزائن البنكية بفعل التوسع الموسمي للنقد المتداول، خفض بنك المغرب مبلغ عمليات سحب السيولة من 3 ملايين إلى 1,5 مليار قبل أن يتوقف مؤقتا عن القيام بهذه العمليات. وخلافا لما كان عليه الأمر في بداية أبريل، فإن سعر الفائدة ما بين البنوك لم يعرف ضغوطات بل استقر في مستوى أدنى بقليل من معدل التسبيقات لمدة سبعة أيام وذلك نتيجة لإعادة العمل بقاعدة مراعاة الاحتياطي النقدي بالمتوسط الشهري.

وعلى إثر تحسن الخزائن البنكية في الفترة ما بين شتنبر ونونبر نتيجة بشكل خاص لتراجع تداول النقد، التجأ البنك المركزي بشكل متواصل لعمليات سحب السيولة التي ارتفع مبلغها من جديد ليصل إلى 5 ملايين في أكتوبر ونونبر. ونتيجة لذلك، فقد استقر سعر الفائدة بين البنوك عند مستوى يقارب معدل عمليات سحب السيولة.

وبعد أن واجه بنك المغرب وضعية تميزت بسيولة مفرطة لأزيد من سنة ونصف، قرر في 26 دجنبر 2002 رفع معدل الاحتياطي النقدي الذي ظل دون تغيير منذ 1992 بمقدار 4 نقط مئوية، وذلك من أجل سحب السيولات الزائدة بشكل دائم. وبذلك، فقد تمكن

البنك المركزي بالإضافة إلى وضع حد لعمليات سحب السيولة من امتصاص السيوليات الزائدة التي فاق مبلغها 6 ملايين درهم وكذا من إرجاع سعر الفائدة ما بين البنوك ضمن الحدود التي تمثلها معدلات تسبيقات بنك المغرب لمدة 7 و 5 أيام.

حصيلة السياسة النقدية

عرف متوسط سعر الفائدة ما بين البنوك انخفاضا بمقدار 145 نقطة أساس وتراجع من 4,44% في سنة 2001 إلى 2,99% في سنة 2002، وذلك تحت تأثير كل من تدبير السيولة وخفض معدلات الفائدة الرئيسية لبنك المغرب.

وقد واكب هذا التطور انخفاض من نهاية سنة لأخرى في مجمل أسعار الفائدة بالمتوسط المرجح، وإن بدرجة متفاوتة. وبالفعل، تراجعت معدلات الودائع لمدة 6 أشهر وسنة واحدة على التوالي بمقدار 93 و 73 نقطة أساس لتتحدد عند نهاية دجنبر 2002 في 3,59% و 4,11%. كما سجلت المعدلات المطبقة على أذينات الخزينة بالمزايدة انخفاضا تراوح ما بين 65 نقطة أساس بالنسبة للأذينات لمدة 15 سنة وأزيد من 210 نقطة أساس فيما يتعلق بأقصر آجال الاستحقاق.

وفيما يخص معدل الفائدة على الإصدار الدائم لأذينات الخزينة لمدة 6 أشهر المرتبط بمعدل الأذينات لمدة 26 أسبوعا بالمزايدة فقد انخفض بمقدار 100 نقطة أساس وتحدد في 5,10% بالنسبة للنصف الأول من سنة 2002، ثم تراجع إلى 3,90% و 3,30% على التوالي بالنسبة للأثلوثين الثالث والرابع من هذه السنة. وبعد أن كانت فترة الأساس والاحتساب لهذه المعدلات نصف مئوية أصبحت تتم كل ثلاثة أشهر ابتداء من يوليوز 2002.

ومن جهتها، فإن المكافأة المطبقة على الودائع بالحسابات على دفاتر لدى البنوك وصندوق التوفير الوطني التي ترتبط على التوالي بمعدلات الأذينات لمدة 52 أسبوعا و 5 سنوات بالمزايدة عرفت تراجعا بما مجموعه 130 و 25 نقطة أساس وتحدت في 3,42% و 3,50% بالنسبة للنصف الثاني من سنة 2002.

وفيما يتعلق بمعدلات إصدارات سندات الاقتراض وسندات الدين القابلة للتداول فقد سجلت انخفاضا بدرجات مختلفة نظرا لتباين المخاطر حسب المصدرين.

وقد تواصل التوجه نحو انخفاض أسعار الفائدة المدينة كما يتضح من خلال تراجع كلفة القروض البنكية بالمتوسط المرجح من 8,87% خلال النصف الثاني من سنة 2001 إلى 8,48% في نفس الفترة من سنة 2002 مسجلة بذلك انخفاضا بمقدار 39 نقطة أساس، بينما تقلصت كلفة سلفات شركات التمويل بالمتوسط المرجح بما قدره 25 نقطة أساس.

ومع ذلك، فإن البنوك ظلت تطبق على أفضل زبنائها معدلات تقارب أسعار الفائدة الأساسية التي لم تتغير وبقية تتراوح ما بين 7% فيما يتعلق بالأمد القصير و 8,25% بالنسبة للأجل الطويل، بينما تحتسب لكل من المقاولات الصغرى والمتوسطة والخواص معدلات تشمل مكافأة للمخاطر عرفت في الواقع بعض التراجع غير أنها لا تزال عالية. وبالفعل، فإن المعدلات القصوى تحددت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2002 في 12,75% فيما يخص القروض قصيرة الأجل و 13% بالنسبة للقروض لأمد متوسط و 12% فيما يتعلق بالقروض طويلة الأجل، مقابل 13,25% خلال نفس الفترة من سنة 2001.

وفيما يتعلق بالهدف الكمي سجل المجمع م 1 من نهاية سنة لأخرى ارتفاعا نسبته 9% يفوق المعدل المستهدف الذي حدد في بداية سنة 2002 ما بين 6,5% إلى 7,5%. غير أن هذا التجاوز الذي تحقق في شهر دجنبر لا يرجع إلى تطور مصادر الإنشاء النقدي بل إلى التحولات التي همت حافظات الأصول المالية، حيث أن الموجودات تحت الطلب عرفت توسعا هاما بالموازاة مع الانخفاض الذي عرفته التوظيفات في شكل ودائع لأجل وبدرجة أكبر في أذينات الخزينة لمدة 6 أشهر.

وفي الواقع، فإن نمو الكتلة النقدية في مفهومها الواسع ممثلة في المجمع م 3 لم يتجاوز 6,4% عوض 14,1% في سنة 2001. وقد نتج هذا التطور عن تعزز صافي الموجودات الخارجية وعن تزايد طفيف للائتمان الداخلي يعزى بشكل واسع إلى تنامي

التمويلات المقدمة للاقتصاد. وفي نفس الوقت ارتفعت مجتمعات التوظيفات السائلة في المجل بمقدار 20,6%. وفي المجموع، سجلت سيوليات الاقتصاد المكونة من م3 وإجمالي مجتمعات التوظيفات السائلة بالمتوسط، ارتفاعا نسبته 11,7% مقابل 9,9% في سنة 2001.

وقد تزايدت السيوليات بوتيرة تفوق بكثير معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية الذي تحدد في 3,8%، مما يعكس تباطؤا في سرعة تداول النقد وتوسعا للموجودات السائلة. لذا فإن نسبة التضخم ظلت معتدلة حيث أن تزايد وتيرة ارتفاع مؤشر كلفة المعيشة التي انتقلت من 0,6% سنة 2001 إلى 2,8% في سنة 2002 تعزى بشكل اقتصاري إلى زيادة قدرها 4,3% في أسعار المواد الغذائية التي تخضع لتقلبات موسمية هامة، بينما لم تتجاوز نسبة ارتفاع أسعار باقي السلع والخدمات 1,6% عوض 2% في السنة السابقة.



وتنامت القروض البنكية هذه السنة بمعدل 3,5%، أي بوتيرة تقارب نسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وقد سجل هذا التطور ضمن ظرفية تميزت بوفرة السيوليات، حيث قامت البنوك بتوظيف فوائضها في السوق النقدية بمعدلات متدنية. وفي نفس الوقت واصلت المقاولات الصغرى والمتوسطة طرح الصعوبات التي تواجهها للحصول على تمويل من لدن البنوك. وفي الواقع، فإن حجم الديون معلقة الأداء يدفع البنوك إلى نهج انتقائية أشد في مجال منح القروض وكذا إلى تطبيق مكافأة أعلى على المخاطر، خاصة في حالة عدم كفاية الضمانات العينية أو انعدام الشفافية على مستوى الوضعيات المالية.

وفي هذه الظروف، فإن المقاولات الصغرى والمتوسطة سوف تستفيد إذا ما أقدمت في إطار عملية تأهيلها من جهة على تحسين نوعية بياناتها المالية، ومن جهة أخرى على الالتجاء إلى آليات الضمان والتمويل التي أحدثتها السلطات العمومية. كما أن الجهاز المصرفي مدعو بدوره إلى بذل مزيد من الجهود في مجال استكشاف المشاريع القابلة للتمويل. فضلا عن ذلك، فإن الرفع من كفاءة سوق الرساميل سوف يحفز المقاولات الكبرى على الالتجاء بشكل أوسع إلى التمويلات البديلة، وبالتالي سوف يدفع البنوك إلى

التوجه أكثر نحو المقاولات الصغرى والمتوسطة. ومن شأن هذه التطورات أن تساعد على تقليص هامش الوساطة وبالتالي كلفة تمويل الاقتصاد، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وتجدر الإشارة إلى أن توجهها جديدا لتشجيع هذه الفئة من المقاولات قد بدأ من خلال القانون 53-00 بتاريخ 23 يوليوز 2002 المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة. وقد حدد هذا الأخير على الخصوص شروط الاستفادة من صفة المقاولات الصغرى والمتوسطة، كما نص على إحداث وكالة وطنية لتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة وكذا على إقرار تدابير خاصة في مجالات التمويل والعقار والإدارة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

المجمعات النقدية

سجلت المجمعات النقدية ارتفاعا بلغ 9% بالنسبة للمجموع م1 و 6,4% فيما يتعلق بالمجموع م3، أي بوتيرة أدنى من التوسع بما قدره على التوالي 15,9% و 14,1% المحقق في نهاية السنة السابقة. وقد شمل تطور الكتلة النقدية في مفهومها الواسع ممثلة في المجموع م3 البالغ 355,5 مليار درهم كافة مكوناتها وإن بدرجة متباينة. وبالفعل، تراجع معد تزايد كل من النقد المتداول من 13,5% إلى 5,3% ، والنقود الكتابية من 17,1% إلى 10,7% والحسابات الادخارية من 12,3% إلى 8,9%، بينما عرفت الودائع لأجل في سنة 2002 تقلصا نسبته 1,1% بينما كانت قد تنامت بمقدار 10,5% في سنة 2001.

وموازا مع ذلك، فإن المبلغ الإجمالي لمجمعات التوظيفات السائلة وصل إلى 39,7 مليار درهم مسجلا توسعا قدره 6,8 مليار أو 20,6% يقارب المعدل الملاحظ في سنة 2001.

ويعزى تطور المجمعات النقدية على مستوى مقابلات م3 إلى تنامي صافي الموجودات الخارجية بمقدار 8,8 مليار درهم أو 8,7% وإلى ارتفاع بمعدل 5,5% للائتمان الداخلي ذي الطابع النقدي يرجع إلى تزايد كل من التمويلات للاقتصاد بما قدره 9,3 مليار أو 4,3% والديون على الدولة بمقدار 2,4 مليار أو 3%⁽¹⁾.

ويبرز الجدول التالي تطور مختلف المجمعات النقدية :

نهاية دجنبر 2002		نهاية دجنبر 2001		نهاية دجنبر 2000	المبلغ الجاري بملايين الدراهم
التغيرات %	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	المبالغ	
5,3 +	69.556	13,5+	66.025	58.169	العملة الائتمانية
10,7 +	159.522	17,1+	144.087	123.094	العملة الكتابية
9,0 +	229.078	15,9+	210.112	181.263	المجموع م1
8,9 +	43.097	12,3+	39.581	35.240	التوظيفات تحت الطلب (م-2 م-1) ...
9,0 +	272.175	15,3+	249.693	216.503	المجموع م2
1,1 -	83.337	10,5+	84.294	76.281	التوظيفات لأجل (م-3م-2).....
6,4 +	355.512	14,1+	333.987	292.784	المجموع م3

المجمع م 1

انخفض المجمع م 1 المكون من النقد المتداول والعملية الكتابية بشكل ملموس في شهر يناير قبل أن يعرف توجها نحو الارتفاع خلال باقي السنة باستثناء أبريل ثم شتبر وأكتوبر حيث عرف بعض التراجع. وقد لوحظت أهم الارتفاعات في يونيو ودجنبر على إثر توسع الودائع تحت الطلب لدى البنوك بما قدره على التوالي 6,4% و 4,9%. وفي نهاية دجنبر 2002 تحدد المجمع م 1 في 299,1 مليار درهم محققا نموا بما قدره 19 مليار أو 9%، مقابل 15,9% في مختتم السنة السابقة. وقد ارتفعت حصته ضمن المجمع م 3 بمقدار 1,5 نقطة مئوية لتصل إلى 64,4%.

وطبقا لنمط تطورها الموسمي، سجلت العملة الائتمانية تراجعا خلال الشهور الأربعة الأولى من السنة، باستثناء شهر فبراير الذي صادف حلول عيد الأضحى. وقد تزايد الطلب على الأوراق والقطع النقدية فيما بعد خاصة في يوليووز وغشت في ارتباط مع تسويق محصول الحبوب وفترة العطل وتوافد كل من السياح والمغاربة المقيمين بالخارج. وعقب توسعه الموسمي خلال الشهور الثلاثة الموالية، ارتفع النقد المتداول من جديد في دجنبر الذي تميز هذه السنة بحلول عيد الفطر. وقد تحددت العملة الائتمانية في 69,6 مليار درهم وسجلت في سنة 2002 تزايدا بمقدار 3,5 مليار أو 5,3% يقل عن نسبة 13,5% المحققة في السنة السابقة. ونتيجة لذلك، انخفضت حصتها ضمن الكتلة النقدية بشكل طفيف، حيث بلغت 19,6% مقابل 19,8% في نهاية دجنبر 2001.

ووصل مبلغ العملة الكتابية التي تميز تطورها بتقلبات هامة من شهر لآخر عند نهاية دجنبر 2002 إلى 159,5 مليار درهم، أي بزيادة سنوية قدرها 15,4 مليار أو 10,7% عوض 17,1% في مختتم السنة الماضية. وقد سجلت الودائع بحسابات الشيكات لدى البنوك البالغة 98,1 مليار ارتفاعا بما قدره 12,5 مليار أو 14,6% يشمل توسعا بمقدار 4,1 مليار أو 12,5% للموجودات بحسابات المغاربة المقيمين بالخارج. وعرفت الحسابات الجارية لدى البنوك البالغة

39,9 مليار بدورها زيادة قدرها 2,8 مليار أو 7,4%. ووصل مبلغ الودائع تحت الطلب لدى الخزينة العمومية ومصلحة الشيكات البريدية إلى 8,4 مليار مسجلا ارتفاعا طفيفا بالمقارنة مع نهاية دجنبر 2001. وقد تحددت حصة العملة الكتابية ضمن المجمع م1 في 44,9%، أي بزيادة قدرها 1,8 نقطة مئوية بالنسبة للسنة السابقة.

المجمع م2

عرفت المجموعة م2- م1 (م2 ناقص م1)، التي تشمل التوظيفات تحت الطلب غير القابلة للتحويل بواسطة الشيكات نموا مستمرا لتصل عند نهاية دجنبر 2002 إلى 43,1 مليار، بزيادة سنوية قدرها 3,5 مليار أو 8,9% مقابل 12,3% في السنة المنصرمة. وسجلت الودائع بالحسابات على دفاتر لدى البنوك البالغة 35,8 مليار ارتفاعا بمقدار 2,8 مليار أو 8,4% عوض 13,7%. ووصل مبلغ الموجودات بالحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني إلى 7,3 مليار مسجلا توسعا بما قدره 736 مليون أو 11,2% مقابل 5,9% في سنة 2001. وتبرز هذا التطورات أن تنامي حسابات التوفير التي انتقلت حصتها ضمن المجمع م3 من 11,9% إلى 12,1% في سنة 2002 لم يتأثر بفعل انخفاض أسعار الفائدة.

وقد تحدد المجمع م2 الذي يشمل بالإضافة إلى م1 المجموعة م2- م1 في 272,2 مليار درهم مسجلا توسعا بمقدار 22,5 مليار أو 9% عوض 15,3% في نهاية السنة السابقة.

المجمع م3

سجلت المجموعة م3- م2 المكونة من التوظيفات لأجل في شكل حسابات وسندات لأجل استحقاق ثابت تراجعاً شبه متواصل خلال الشهور السبعة الأولى من السنة، قبل أن تعرف توجهها نحو الارتفاع خلال الفترة المتبقية منها باستثناء شهر نونبر. وقد تحدد مبلغها في نهاية دجنبر 2002 في 83,3 مليار درهم، أي بانخفاض سنوي بمقدار 957 مليون أو 1,1% بينما كانت قد

حققت نمواً بمعدل 10,5% في سنة 2001. وقد شمل هذا التطور كلا من الموجودات بالحسابات والسندات لأمد استحقاق ثابت البالغة 82,5 مليار والتي تقلصت بمقدار 790 مليون أو 0,9%، وكذا شهادات الإيداع بحوزة المقاولات غير المالية والخواص التي تراجعت بما قدره 167 مليون أو 17,1%. ويبدو أن التوظيفات لأجل تأثرت في ظرفية تميزت بوفرة السيوليات من جراء انخفاض أسعار الفائدة قبل أن تستفيد من تحويل جزء من الأموال المستثمرة سابقاً في أذونات الخزينة لمدة 6 أشهر. وقد انخفضت حصة التوظيفات لأجل ضمن الكتلة النقدية بمقدار 1,8 نقطة مئوية وتراجعت من نهاية سنة لأخرى من 25,2% إلى 23,4%.

وفي المجمع، وصل مبلغ المجمع م3 المكون من المجموعة م3-م2 إلى 355,5 مليار درهم مسجلاً زيادة قدرها 21,5 مليار أو 6,4% عوض 41,2 مليار أو 14,1% في سنة 2001.

مجمعات التوظيفات السائلة

وصل المبلغ الجاري للأصول المحتسبة ضمن مجمعات التوظيفات السائلة (ت.س) إلى 39,7 مليار درهم محققاً توسعاً بمقدار 6,8 مليار أو 20,6% يقارب النسبة المسجلة في السنة السابقة. ويشمل هذا التطور نمواً قوياً للمجمع ت.س2 وعلى العكس من ذلك تقلصاً بينا للمجمعين ت.س1 و ت.س3.

ويبرز الجدول التالي تطور مختلف مجمعات التوظيفات السائلة :

نهاية دجنبر 2002		نهاية دجنبر 2001		نهاية دجنبر 2000	بملايين الدراهم
التغيرات %	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	المبالغ	
36,8 -	8.787	21,8 +	13.906	11.420	المجمع ت.س1
73,5 +	29.696	34,5 +	17.111	12.722	المجمع ت.س2
35,6 -	1.247	39,8 -	1.936	3.214	المجمع ت.س3
20,6+	39.730	20,5 +	32.953	27.356	مجموع التوظيفات السائلة

المجمع ت.س 1

سجل المجمع ت.س 1 المكون من سندات الدين القابلة للتداول باستثناء شهادات الإيداع المكتتب من لدن المقاولات غير المالية والخواص تراجعاً بمقدار 5,1 مليار أو 36,8% ليحدد في 8,8 مليار درهم عند نهاية سنة 2002، وذلك بعد أن حقق ارتفاعاً نسبته 21,8% في سنة 2001. ويرتبط هذا التطور بشكل اقتصادي بتراجع صافي الاكتتابات في أذينات الخزينة لمدة 6 أشهر من نهاية سنة لأخرى بما قدره 6,9 مليار أو 73,4%. وقد انتقل المبلغ الجاري لهذه الاكتتابات من 9,4 مليار في مختتم دجنبر 2001 إلى 13,9 مليار في نهاية يونيو 2002 قبل أن يتقلص إلى 2,5 مليار في آخر دجنبر من هذه السنة، وذلك في ارتباط مع الانخفاض المتوالي لمعدل الفائدة وكذا حصر إمكانية الاكتتاب في هذه الأذينات في الأشخاص الذاتيين ابتداء من يوليو 2002. وبخلاف ذلك، ارتفعت الاكتتابات في كل من أذينات الخزينة القابلة للتداول بمقدار 1,6 مليار أو 38,6%. وفي سندات شركات التمويل بما قدره 147 مليون أو 56,3%.

المجمع ت.س 2

عرف المجمع ت.س 2 الذي يشمل سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في سندات الاقتراض توسعاً بمقدار 12,6 مليار أو 73,5% ليصل إلى 29,7 مليار درهم، وذلك بعد الارتفاع بما نسبته 34,5% في السنة السابقة. ويعزى هذا التطور الذي تحقق في نهاية الشهر الخمسة الأولى بالأساس إلى تزايد الطلب وكذا إلى ارتفاع أسعار السندات نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة.

المجمع ت.س 3

تحدد المجمع ت.س 3 المكون من سندات التي تصدرها مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في الأسهم فقط أو في الأسهم وسندات الاقتراض في 1,2 مليار درهم مسجلاً تراجعاً بمقدار 689 مليون أو 35,6%، وذلك للسنة الرابعة على التوالي في ارتباط مع النتائج السالبة لبورصة القيم بالدار البيضاء.

سيولة الاقتصاد

وصل مجموع سيولات الاقتصاد التي تشمل بالإضافة إلى الكتلة النقدية في مفهومها الواسع إجمالي مجتمعات التوظيفات السائلة على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الشهر إلى 383,8 مليار درهم، وسجل توسعا نسبته 11,7% يفوق معدل 9,9% المحقق في سنة 2001. ويشمل هذا التطور تباطؤا في وتيرة تزايد المجتمعات النقدية التي تراجعت من سنة لأخرى من 11,7% إلى 9,5% بالنسبة للمجموع م3 وتوسعا لمجتمعات التوظيفات السائلة بما قدره 31,7% في سنة 2002 مقابل انخفاض بمقدار 4,2% في سنة 2001.

2002		2001		2000	بملايين الدراهم (1)
التغيرات %	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	المبالغ	
9,5 +	339.361	11,7 +	309.915	277.483	I - المجموع م3
11,4 +	215.320	12,6+	193.359	171.690 م1
6,4 +	124.040	10,2+	116.556	105.793 م3 - م1
31,7 +	44.433	4,2 -	33.733	35.220	II - مجموع التوظيفات السائلة
11,7 +	383.794	9,9 +	343.649	312.703	السيولات الإجمالية (II+I)

(1) متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الشهر.

ارتفعت سيولات الاقتصاد في سنة 2002 بوتيرة أعلى من معدل نمو كل من الناتج الداخلي غير الفلاحي بالأسعار الجارية بما قدره 3,1% والناتج الداخلي الإجمالي بمقدار 3,8% والدخل الوطني الإجمالي المتاح بما نسبته 2,8%. ونتيجة لذلك، عرف معدل سيولة الاقتصاد بغض النظر عن المؤشر المعتمد توسعا من سنة لأخرى كما يتضح من خلال الجدول التالي :

2002	2001	2000	معدل سيولة الاقتصاد (بالنسبة المئوية) م1
64,5	59,8	56,4	الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي
101,7	95,8	91,1	م3
79,6	74,7	74,8	الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي
115,0	106,2	102,7	م3
96,5	89,7	88,3	الدخل الوطني المتاح
90,0	82,8	84,3	السيولات الإجمالية
			الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي
			السيولات الإجمالية
			الناتج الداخلي الإجمالي
			السيولات الإجمالية
			الدخل الوطني المتاح

وموازاة مع ذلك، فإن سرعة تداول النقد التي تمثل نسبة الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى الكتلة النقدية في مفهومها الواسع عرفت تباطؤاً حيث تراجعت من 1,24 في سنة 2001 إلى 1,17 في سنة 2002.

مقابلات الكتلة النقدية

يعزى الإنشاء النقدي في سنة 2002 إلى ارتفاع جديد لصافي الموجودات الخارجية بما قدره 8,7% وإلى تزايد في الائتمان الداخلي ذي الطابع النقدي بنسبة 5,5% ترتب عن تنامي كل من التمويلات للاقتصاد بمقدار 4,3% والديون على الدولة بمعدل 3%.

ويبرز الجدول التالي تطور مقابلات المجمع م3 :

نهاية دجنبر 2002		نهاية دجنبر 2001		نهاية دجنبر 2000	بملايين الدراهم
التغيرات %	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	المبالغ	
8,7 +	110.780	86,4+	101.949	54.685	صافي الموجودات الخارجية (I)
					الانتماء الداخلي الإجمالي
3,0 +	80.697	8,8 -	78.329	85.934	أ- الديون على الدولة
4,3 +	226.221	4,3+	216.951	208.024	ب- تمويلات للاقتصاد
					ج- مقابل الموجودات بالحسابات على
12,2 +	7.312	5,9+	6.576	6.208	دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني ..
4,1 +	314.230	0,6+	301.856	300.166	المجموع (أ+ب+ج)
					يسقط منه :
1,4 -	60.011	4,0+	60.875	58.534	الموارد ذات الطابع غير النقدي
5,5 +	254.219	0,3 -	240.981	241.632	الانتماء الداخلي ذو الطابع النقدي (II)
6,4 +	364.999	15,7+	342.930	296.317	مجموع المقابلات (II+I)
-	9.487 -	-	8.942-	3.533-	رصيد العناصر الأخرى
6,4 +	355.512	14,1+	333.987	292.784	المجمع م3

الموجودات الخارجية الصافية

سجل صافي الموجودات الخارجية تراجعاً قوياً في يناير على إثر تسديد مبالغ هامة برسم استحقاقات الدين الخارجي، ثم عرف بعد ذلك توجهاً متواصلاً نحو الارتفاع طيلة الفترة المتبقية من السنة باستثناء شهر أكتوبر حيث تقلص قليلاً. ووصلت احتياطييات الصرف عند نهاية دجنبر 2002 إلى 110,8 مليار درهم وحققت توسعاً بمقدار 8,8 مليار أو 8,7% يعقب النمو بما قدره 47,3 مليار أو 86,4% الملاحظ في ختام السنة السابقة. ويرجع هذا الارتفاع على الخصوص إلى نتائج الحسابات الخارجية وبالأخص إلى استمرار تدفق هام لكل من المداخل السياحية وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

وقد عرفت احتياطاتي الصرف الصافية لبنك المغرب تزايدا بمقدار 5,2 مليار أو 5,3%، بينما سجلت احتياطات البنوك توسعا قدره 3,6 مليار أو 134,3% ليصل مبلغها على التوالي إلى 104,5 مليار و 6,3 مليار درهم. ويعزى تطور الموجودات الخارجية للبنوك بالأساس إلى تحويل الودائع بالعملة الأجنبية لدى بنك المغرب بكيفية شبة كاملة إلى المراسلين الأجانب، وذلك على إثر تحرير توظيفات البنوك بالعملة الأجنبية. وهكذا أصبح بإمكان البنوك تكوين ودائع لدى مؤسسات بالخارج وكذا اقتناء سندات سيادية أو مصدرة من لدن المؤسسات المالية الدولية.

الديون على الدولة

أدى التأخير الحاصل في إنجاز عمليات الخصخصة المبرمجة برسم قانون المالية لسنة 2002 إلى رفع حاجيات الخزينة للتمويل إلى مستوى أعلى مما كان متوقعا. وقد تم تمويل هذه الحاجيات وكذا الأديان الصافية إزاء الخارج بفضل وفرة السيولة التي ميزت سنة 2002، وذلك من خلال الالتجاء إلى سوق الأديان بالمزايدة في حدود 26,8 مليار أساسا لدى المؤسسات المالية غير المصرفية وبالأخص مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. ونتيجة لذلك، ظل تمويل الخزينة ذو الطابع النقدي جد محدود.

وبالفعل، فبعد الانخفاض بما قدره 7,6 مليار أو 8,8% في سنة 2001 عرفت الديون على الخزينة ارتفاعا لم يتجاوز 2,4 مليار أو 3% لتتحدد في نهاية دجنبر 2002 في 80,7 مليار درهم. ويشمل هذا التطور تزايدا بمقدار 3,8 مليار أو 5,1% في التجاءات الخزينة إلى البنوك وانخفاضا بمبلغ 1,5 مليار في وضعيتها الصافية إزاء بنك المغرب. ومن نهاية سنة لأخرى قلصت الخزينة استدانتها لدى البنك المركزي بمقدار 951 مليون، كما قامت بتكوين رصيد دائن إضافي لديه في حدود 516 مليون.

التمويلات المقدمة للاقتصاد

ظل توسع القروض ضئيلا في ظرفية اتسمت بنمو اقتصادي معتدل وتميزت بوفرة السيوليات وانخفاض أسعار الفائدة مما دفع بعض المقاولات الكبرى إلى الالتجاء للتمويلات البديلة في سوق الرساميل. وبلغت التمويلات للاقتصاد 226,2 مليار درهم، بزيادة قدرها 9,3 مليار أو 4,3% تقارب مثلتها في سنة 2001. وقد سجلت القروض الممنوحة من لدن البنوك ارتفاعا بمقدار 7,8 مليار أو 3,8%، يشمل توسعا جديدا للتمويلات المقدمة لشركات التمويل بما قدره 3,7 مليار أو 30,8% وتزايدا للسلفات لفائدة المقاولات والخواص بمبلغ 3,2 مليار أو 1,6%. أما القروض العقارية فقد عرفت نموا بمعدل 14,5% بينما سجلت تسهيلات الصندوق وقروض التجهيز تراجعاً بما قدره على التوالي 3,8% و 7,2%.

وقد تحدد الائتمان الداخلي الإجمالي المكون من التمويلات للاقتصاد والديون على الدولة في 314,2 مليار درهم، محققا ارتفاعا بمقدار 12,4 مليار أو 4,1% عوض 1,7 مليار أو 0,6% في سنة 2001. وبالنظر إلى انخفاض الموارد غير النقدية، فإن الائتمان الداخلي ذا الطابع النقدي تزايد بما قدره 13,2 مليار أو 5,5%، بينما كان قد سجل انخفاضا طفيفا في السنة السابقة.

أدوات الأداء

لاتزال العملة الائتمانية تستعمل بشكل واسع في التعاملات. غير أن حصتها ضمن وسائل الأداء الأخرى ما فتئت تتقلص، إذ تراجعت من 31,4% سنة 2001 إلى 30,4% عام 2002. وبالمقابل، توسع استعمال وسائل الأداء الكتابية كما يدل على ذلك الارتفاع في العدد وكذلك في القيمة الإجمالية للتعاملات التي تمت بواسطة الشيك، عبر غرف المقاصة. وقد واکب هذا التطور انخفاض في نسبة القيم المرجعة، حيث لم تتعد 2,5%.

ولمسايرة التطور الذي عرفته وسائل الأداء الكتابية وكذلك التوسع الهائل لعمليات المقاصة الناجمة عنها، أحدث بنك المغرب سنة 2001 بالاشتراك مع باقي المؤسسات البنكية "النظام المغربي للمقاصة الآلية فيما بين البنوك". وبعد التجربة التي خضع لها منذ شهر فبراير من هذه السنة، أصبح هذا النظام معتمدا ابتداء من فبراير 2003، بالنسبة للشيكات المتداولة على مستوى الدار البيضاء.

ومن جهة أخرى، ومن أجل توسيع استعمال البطاقات البنكية كوسيلة للأداء، سوف يبدأ "مركز تدبير البطاقات البنكية"، الذي تم تصنيفه كشركة للتمويل في أبريل 2002، مزاولة نشاطه انطلاقا من النصف الثاني من سنة 2003.

الأوراق والقطع النقدية

بلغت القيمة الإجمالية للأوراق والقطع النقدية المتداولة عند نهاية دجنبر 2002 ما قدره 73,2 مليار درهم، بزيادة 3,6 مليار أو 5,1%، وهي نسبة جد منخفضة بالمقارنة مع التزايد الاستثنائي المسجل في السنة السابقة. وقد عرفت سنة 2001 بالفعل توسعا قويا في المجمعات النقدية، نتج عن التدفق غير المسبوق للعملات الأجنبية.

القيمة (بملايين الدراهم)			العدد (بالآلاف الوحدات)			معطيات نهاية شهر دجنبر
2002	2001	2000	2002	2001	2000	
						الأوراق النقدية المتداولة
20,9	21,1	21,2	4.179	4.218	4.243	5 دراهم
178,9	197,3	231,2	17.886	19.731	23.123	10 دراهم
984,0	1.008,5	961,3	49.202	50.423	48.063	20 درهم
1.822,0	1.787,8	1.725,0	36.441	35.755	34.501	50 درهم
31.180,8	30.314,2	27.954,3	311.808	303.142	279.543	100 درهم
37.596,2	34.974,0	29.357,7	187.981	174.870	146.788	200 درهم
71.782,8	68.302,9	60.250,7	607.497	588.139	536.261	مجموع الأوراق النقدية
1.387,8	1.292,4	1.192,9	1.556.161	1.492.638	1.416.354	مجموع القطع المعدنية

وصل مبلغ الأوراق البنكية، الذي يشكل 98% من النقد المتداول، إلى 71,8 مليار درهم. وتوسعت حصة الأوراق من فئة 200 درهم ضمن هذا المجموع من 51,2% إلى 52,4%، بينما تقلصت نسبة الأوراق من فئة 100 درهم من 44,4% إلى 43,4% من سنة لأخرى. أما الأوراق من فئة 50 درهما و 20 درهما، فبقيت حصتها ضئيلة لا تتعدى 2,5% و 1,4% على التوالي. وفيما يخص القطع النقدية التي تتكون بنسبة 30,7% من القطع من فئة 10 دراهم و 24,3% من القطع من فئة 5 دراهم، فقد بلغت قيمتها الإجمالية 1,4 مليار درهم.

وأُسفرت عمليات دفع وسحب الأوراق والقطع النقدية التي قام بها بالأساس البنوك والمحاسبون العموميون لدى شبابيك بنك المغرب، خلال سنة 2002، عن سحب صافية بلغت 3,6 مليار درهم، عوض 7,8 مليار عند متم السنة الماضية. ويرجع هذا التباطؤ إلى البنوك، حيث كانت دفعاتها لدى شبابيك بنك المغرب أعلى بكثير من سحباتها⁽¹⁾.

(1) يرجع للملحق الإحصائي 1-XIII

2002	2001	2000	بملايين الدراهم
72.328	69.501	55.892	سحب الأموال
68.744	61.687	54.450	دفع الأموال
3.584	7.814	1.442	صافي الأموال المسحوبة

وبالفعل، بلغت الأموال المدفوعة لدى شبابيك بنك المغرب 68,7 مليار درهم، بزيادة معدلها 11,4%، تعود بالخصوص إلى ارتفاع مدفوعات البنوك التي نمت بمبلغ 7,3 مليار أو 13,2% لتتحدد في 62,5 مليار درهم، أي ما يعادل 91% من المجموع. أما المدفوعات التي قام بها المحاسبون العموميون، فقد ارتفعت من جهتها بنسبة 6,7%، وانتقلت من 4,8 مليار إلى 5,1 مليار من سنة لأخرى.

وفيما يخص الأموال التي تم سحبها خلال سنة 2002، فقد بلغت 72,3 مليار درهم، بزيادة قدرها 2,8 مليار أو 4,1% بدل 24,3% سنة من قبل. وسجلت سحبوات البنوك التي تحددت في 48,6 مليار، ارتفاعا طفيفا بنسبة 1,9%، في حين، تزايدت السحبوات التي أنجزها المحاسبون العموميون بنسبة 8,2% وبلغت 21,6 مليار درهم.

ومن أجل الحفاظ على جودة الأوراق والنقود المتداولة وتحسينها، يقوم بنك المغرب بصفة منتظمة بعمليات فرز الأوراق والنقود التي تودع بمختلف شبابيكه. وهكذا، ومن بين 504,4 مليون ورقة تم التوصل بها خلال سنة 2002، شملت عمليات الفرز 441,5 مليون وحدة، أي بنسبة 88% من المجموع. وأسفرت هذه العمليات عن سحب 216,6 مليون ورقة لم تعد صالحة للتداول، أي بنسبة ورقة مقابل اثنين.

2002		2001		2000	بآلاف الأوراق
التغيرات %	العدد	التغيرات %	العدد	العدد	
1,4 -	504.366	10,1 +	511.685	464.788	- الأوراق المدفوعة بشبابيك بنك المغرب
6,6 +	441.483	9,8 -	414.155	459.140	- الأوراق المفروزة
3,7 +	216.635	41,7 -	208.935	358.148	- الأوراق الملغاة

الأداءات الكتابية

عمليات المقاصة

يقوم بنك المغرب، عبر غرف المقاصة العشرين التي تحتضنها وكالاته، بتنظيم عمليات تبادل القيم بين المؤسسات البنكية المنخرطة وتسديد أرصدة حسابات البنوك الناجمة عنها.

وارتفع عدد الشيكات والأوراق التجارية المتداولة في سنة 2002 إلى 23 مليون، بزيادة 6,8% بعدما ظل مستقرا سنة 2001. وينطوي هذا التطور على تزايد بنسبة 4,3% في عدد الأوراق التجارية وبنسبة 7,2% فيما يخص الشيك، واكبه تقلص في نسب القيم المرجعة إذ انخفضت من 23% إلى 20,1% بالنسبة للأوراق التجارية ومن 3,2% إلى 2,5% فيما يتعلق بالشيكات. ويدل هذا التراجع المستمر في معدل الشيكات المرجعة على الثقة التي أصبح الشيك يستعيدها والمصدقية التي يتمتع بها كوسيلة للأداء⁽¹⁾.

(1) يرجع للملحق الإحصائي 2-XIII

السنة	عدد العمليات (بالآلاف)			قيمة العمليات (بملايين الدراهم)		
	أوراق تجارية	شيكات	المجموع	أوراق تجارية	شيكات	المجموع
2000	3.203	18.783	21.986	64.932	431.929	318.634
2001	3.320	18.660	21.980	69.330	438.878	363.438
2002	3.464	20.010	23.474	71.372	453.269	368.620

ارتفعت القيمة الإجمالية لكل من الشيكات والأوراق التجارية والتحويلات، التي تحددت في 893,3 مليار درهم، بمقدار 21,6 مليار أو 2,5%، عوض 6,9% سنة 2001. ويعزى هذا التراجع، بالأساس إلى تباطؤ وتيرة نمو قيمة التحويلات والأوراق التجارية التي انخفضت على التوالي من 14,1% و 6,8% سنة 2001 إلى 1,4% و 2,9% عام 2002. أما المبلغ الإجمالي للشيكات، فقد ارتفع في ظرف سنة من 1,6% إلى 3,3%. وفيما يخص توزيع وسائل الأداة، فقد بقيت حصة كل واحدة منها شبه مستقرة مقارنة مع السنة الماضية، حيث شكلت الشيكات 50,7%، والتحويلات 41,3% والأوراق التجارية 8%.

النظام المغربي للمقاصة الآلية

فيما بين البنوك

بعد مرحلة تجريبية انطلقت في فبراير 2001 بالنسبة للشيكات، استمر معها التبادل الفعلي لهذه القيم، تعميم بعد ذلك "النظام المغربي للمقاصة الآلية فيما بين البنوك" ليشمل مجموع المؤسسات البنكية، ويبدأ العمل به منذ فبراير 2003.

وسيتم توسيع هذا النظام الذي يقتصر حاليا على الشيكات المتبادلة على صعيد الدار البيضاء، تدريجيا ليشمل كذلك الأوراق التجارية والتحويلات. ويهدف هذا النظام الذي سيتمتد فيما بعد إلى باقي مدن المملكة، إلى تقليص آجال إنجاز العمليات وتقوية سلامة عمليات الأداء.

مركزة عوارض الأداء

من أجل محاربة إصدار الشيكات بدون رصيد وتعزيز الثقة في الشيك، تسهر المصلحة المركزية لعوارض الأداء التي يحتضنها بنك المغرب، على مركزة التصريحات بعوارض الأداء لتكوين قاعدة للمعلومات تضم قوائم الأشخاص الذاتيين والأشخاص المعنويين المسببين لهذه العوارض. ويجب على المؤسسات المؤهلة لإدارة حسابات الشيك، أن تطلب مسبقا من هذه المصلحة، المعلومات حول كل من تقدم لها بطلب فتح حساب شيك، قبل أن تسلمه دفتر الشيكات.

وفي سنة 2002، بلغ عدد التصريحات برفض أداء شيكات لانعدام المؤونة أو عدم كفايتها، التي توصلت بها المصلحة المركزية لعوارض الأداء 291.287 تصريح. وعرفت هذه التصريحات، على غرار توجه السنوات الأخيرة، انخفاضا بلغ 4,8% في سنة 2002، في حين ارتفعت نسبة تسوية عوارض الأداءات إلى 25,3% بدل 22% في السنة الماضية.

وبلغ عدد طلبات المعلومات، خاصة قبل تسليم دفتر الشيكات للأشخاص الذين تقدموا بطلب فتح حساب شيك جديد، 703.252 طلب، في انخفاض بنسبة 5,2%، بعد تزايد بلغ 24% سنة 2001.

البطاقات البنكية

تحدد عدد البطاقات البنكية التي تم إصدارها إلى غاية 2002، في 1,5 مليون بطاقة، بزيادة سنوية قدرها 15,3%، في حين اتسع عدد شبابيك التوزيع الآلي للأوراق البنكية بنسبة 21% ليشكل 1.162 وحدة. وقد بلغ عدد عمليات السحب بواسطة البطاقات البنكية ما يقارب 37,8 مليون عملية، وسجلت توسعا بنسبة 22,6%، مقابل 50,9% سنة 2001. وبلغت الأموال المسحوبة 24,6 مليار درهم، عوض 18,7 مليار عند متم السنة الفارطة. أما الأداءات بواسطة البطاقات، فقد شملت 2,4 مليون عملية بقيمة إجمالية بلغت 1,4 مليار درهم، بدل 2,3 مليون عملية بقيمة 1,3 مليار درهم سنة 2001.

ومن أجل توسيع التعامل بالبطاقات البنكية، أنشأ التجمع المهني للبنوك المغربية "مركز تدبير البطاقات البنكية". وسيمكن هذا المركز من خلال ربط الشبكات الأربعة المتواجدة وإدماجها، من مركزة وتوحيد استعمال البطاقات وبالتالي تأمين التعاملات بواسطتها.

الائتمان

سجلت القروض الممنوحة من طرف مؤسسات الائتمان ارتفاعا محدودا بمقدار 5,4 مليار أو 2,4%، حيث وصلت عند نهاية 2002 إلى 233,3 مليار درهم^(*)، أو ما يعادل تقريبا 59% من الناتج الداخلي الإجمالي، وذلك في ظل ظرفية نمو اقتصادي معتدل، تميزت بفائض في السيولة وبانخفاض أسعار الفائدة الذي دفع ببعض المقاولات الكبرى إلى اللجوء لسوق الرساميل، كما اتسمت بتزايد المخاطر المرتبط بارتفاع الديون معلقة الأداء.

وارتفعت القروض الممنوحة من طرف البنوك للمقاولات والخواص والتي تشكل 85,3% من المجموع بما يقارب 2%، بينما تزايدت القروض المقدمة من طرف شركات التمويل بنسبة 9,3%.

القروض الموزعة من طرف البنوك^(**)

وصل المبلغ الجاري للقروض البنكية إلى 214,3 مليار درهم، مسجلا ارتفاعا بمقدار 7,3 مليار أو 3,5% يقل نسبيا عن وتيرة 4,2% المسجلة في سنة 2001.

(*) ما عدا القروض الممنوحة من طرف البنوك لشركات التمويل
(**) ابتداء من سنة 2003، سوف يتم استبدال هذا التوزيع الذي أنجز خلال السنوات الأخيرة حسب حصيلة البنوك وذلك باعتماد سلسلة زمنية جديدة تأخذ بعين الاعتبار مقتضيات المخطط المحاسبي الجديد الذي دخل حيز التطبيق سنة 2000.

بملايين الدراهم	دجنبر 2002	بالنسبة المئوية
الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة..	72.403	33,8
القروض للتجهيز	42.116	19,7
القروض للعقار	35.155	16,4
القروض للاستهلاك	20.910	9,8
ديون مختلفة على الزبناء	5.679	2,6
الديون معلقة الأداء	38.021	17,7
مجموع القروض البنكية (1)	214.284	100,0
(1) بما فيها مجموع التمويلات المقدمة لشركات التمويل من لدن البنوك.		

وصل المبلغ الجاري للحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة عند نهاية دجنبر 2002 إلى 72,4 مليار درهم، وشكل 33,8% من مجموع القروض البنكية، بينما بلغت القروض للتجهيز 42,1 مليار أي ما يناهز الخمس. أما القروض للعقار والاستهلاك، فقد بلغت على التوالي 35,2 مليار و 20,9 مليار درهم، وشكلت 16,4% و 9,8% من مجموع القروض الموزعة من طرف البنوك.

وفيما يخص الديون معلقة الأداء، فقد بلغت 38 مليار درهم ومثلت 17,7% من القروض البنكية. وباستبعاد البنوك المتخصصة، تتراجع هذه النسبة إلى 11,6%.

توزيع القروض البنكية حسب أجلها

بالتسبة المئوية	دجنبر 2002	بملايين الدراهم
43,2	92.522	القروض لأجل قصير
39,1	83.741	القروض لأجل متوسط وطويل
22,5	48.159	القروض لأجل متوسط
16,6	35.582	القروض لأجل طويل
17,7	38.021	الديون معلقة الأداء
100,0	214.284	مجموع القروض البنكية

وصل المبلغ الجاري للقروض قصيرة الأمد إلى 92,5 مليار درهم، ومثل 43,2% من مجموع القروض الموزعة من طرف البنوك عند نهاية دجنبر 2002. وبلغت القروض لأجل متوسط ولأمد طويل على التوالي 48,2 مليار و 35,6 مليار درهم، أي ما يعادل 22,5% و 16,6% من المجموع.

توزيع القروض البنكية حسب القطاعات

بالملايين الدراهم	دجنبر 2002	بالنسبة المئوية
القطاع الأولي	18.576	8,7
الزراعة	15.923	7,4
الصيد البحري	2.653	1,2
القطاع الثانوي	52.527	24,5
الصناعات الاستخراجية	2.589	1,2
الطاقة والمياه	3.068	1,4
الصناعات التحويلية	34.769	16,2
البناء والأشغال العمومية	12.101	5,6
القطاع الثالثي	143.181	66,8
المؤسسات الفندقية	9.704	4,5
النقل والمواصلات	6.649	3,1
التجارة	71.110	33,2
النشاطات المالية	19.344	9,0
الخدمات الأخرى	36.374	17,0
مجموع قروض البنوك	214.284	100,0

وصل المبلغ الجاري للتسهيلات الممنوحة للقطاع الأولي إلى 18,6 مليار درهم أو 8,7% من مجموع القروض المقدمة من طرف النظام البنكي. أما القروض الممنوحة للقطاع الثانوي، فقد تحدد مبلغها في 52,5 مليار درهم وشكلت 24,5% من المجموع، منها ما يقرب 35 مليار لفائدة الصناعات التحويلية. وأخيرا، فيما يخص التسهيلات المقدمة للقطاع الثالثي، والتي مثلت ثلثي المجموع، فقد بلغت 143,2 مليار، حيث أن ما يقرب نصفها استفادت منه النشاطات التجارية.

القروض الموزعة من طرف شركات التمويل

التغيرات دجنبر 2002 / دجنبر 2001		دجنبر 2002	دجنبر 2001	دجنبر 2000	بملايين الدراهم
%	المبالغ				
7,9 +	1.475 +	20.202	18.727	17.934	شركات القرض للاستهلاك....
13,5 +	1.477 +	12.393	10.916	9.209	شركات القرض الإيجاري....
2,6 +	32 +	1.241	1.209	1.152	شركات القرض العقاري.....
14,0 +	74 +	602	528	625	شركات تحصيل وشراء الديون
19,2 -	98 -	413	511	456	شركات الكفالة
9,3 +	2.960 +	34.851	31.891	29.376	مجموع قروض شركات التمويل

سجل المبلغ الجاري للتسهيلات الممنوحة من لدن شركات القرض للاستهلاك ارتفاعا بمقدار 1,5 مليار أو 7,9% عوض 4,4% سنة 2001، ليصل إلى 20,2 مليار وهو ما يمثل 58% من مجموع القروض التي قدمتها شركات التمويل. كما مثلت السلفات الشخصية غير المرصدة 58,4% من مجموع قروض هذه الشركات، وشكلت القروض المخصصة لشراء السيارات ما يقرب من 13%.

أما التسهيلات المقدمة من طرف شركات القرض الإيجاري، فقد وصلت إلى 12,4 مليار درهم، أي ما يمثل 35,6% من مجموع قروض شركات التمويل، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 1,5 مليار أو 13,5%. وخصصت هذه التمويلات في حدود 60,2% لاقتناء معدات التجهيز، و 26,8% لحيازة السيارات السياحية، وبما يناهز 7% لامتلاك العقارات.

وبلغت سلفات شركات القرض العقاري، 1,2 مليار، مسجلة ارتفاعا بنسبة 2,6%، بعد زيادة قدرها 4,9% سنة 2001.

وشملت تدخلات شركات تحصيل وشراء الديون ما يبلغه 602 مليون درهم، مسجلة بذلك زيادة قدرها 74 مليون أو 14%، بعد انخفاض بلغ 15,5% سنة 2001.

وفيما يتعلق بالتسهيلات الممنوحة من لدن شركات الكفالة فقد تراجعت بنسبة 31% إلى 2,2 مليار، حيث أن التعهدات بواسطة التوقيع التي تمثل 81,6% من المجموع انخفضت بنسبة 40,6%، بينما تراجعت مبالغ القروض المصروفة بمقدار 19,2%.

بالنسبة المئوية	دجنبر 2002	بملايين الدراهم
58,7	136.868	الشركات
9,4	22.036	المقاولات الفردية.....
28,5	66.526	الخواص
3,4	7.825	الجماعات المحلية والإدارات العمومية..
100,0	233.255	مجموع قروض مؤسسات الائتمان

وصل مبلغ القروض الممنوحة للشركات إلى 136,9 مليار درهم، ومثل 58,7% من إجمالي التمويلات المقدمة من طرف مؤسسات الائتمان. أما التسهيلات التي استفاد منها الخواص، فقد بلغت 66,5 مليار درهم أو 28,5% من المجموع، بينما تحددت القروض المقدمة للمقاولات الفردية في 22 مليار. وأخيرا، وصلت السلفات الممنوحة للجماعات المحلية إلى 7,8 مليار درهم.

مؤسسات الائتمان

واصلت السلطات النقدية سنة 2002 عملها في مجال القواعد الاحتراسية لملاءمتها مع المعايير المعمول بها عالميا وذلك من أجل تعزيز الوضعية المالية لمؤسسات الائتمان. وهكذا، تم خلال شهر يوليوز 2002 إدخال طرق جديدة فيما يتعلق باحتساب المعامل الأدنى للسيولة ورفعت نسبته من 60% إلى 100%، كما تقرر تطبيق قواعد صارمة في مجال تصنيف وتمويل الديون معلقة الأداء ابتداء من بداية 2003. وبالإضافة إلى ذلك، حددت مهمة المفتحصين الخارجيين وكذا شروط ترخيص عملهم وعزلهم. ومن جهة أخرى تمت مراجعة العناصر التي تدخل في حساب معدل الفائدة الفعلي الإجمالي، بغض النظر عن بعض المصاريف المتعلقة بتدبير الملفات.

وبالمقابل تواصلت عملية تحرير النشاط البنكي حيث أصبح بإمكان البنوك، ابتداء من شهر ماي 2002، إنجاز عمليات توظيف الأموال بالعملات الأجنبية في الخارج كما سمح لها ابتداء من شهر دجنبر لنفس السنة بمنح قروض بالدرهم لغير المقيمين من أجل اقتناء أو بناء ممتلكات عقارية بالمغرب.

وصل عدد مؤسسات الائتمان عند نهاية دجنبر 2002 إلى 18 مؤسسة بنكية⁽¹⁾ عوض 19 على إثر عملية اندماج⁽²⁾، وإلى 48 شركة للتمويل عوض 50 سنة 2001. ويرجع انخفاض عدد هذه الشركات إلى سحب الترخيص لشركة مختصة بالقرض

(1) بما فيها القرض الشعبي الذي يتكون من البنك الشعبي المركزي و16 بنكا جهويا

(2) البنك المركزي الشعبي والشركة المغربية للإيداع والقرض

للاستهلاك وكذا إلى تصفية شركة أخرى تمارس نفس النشاط بناء على طلب مساهميها. وفيما يخص الشبكة البنكية، فقد توسعت بعد فتح 64 شباكا دائما جديدا ووصلت إلى 1878 وحدة عند نهاية 2002، أي بمعدل شباك لكل 16.000 نسمة.

سجل نشاط مؤسسات الائتمان كما يتضح من خلال مبلغ استخداماتها ومواردها ارتفاعا بنسبة 5% تقل عن نسبة 9,2% المسجلة سنة من قبل. وقد شمل هذا التطور ارتفاع نشاط البنوك بنسبة 4,7% وكذا شركات التمويل بمعدل 8,5%.

وفيما يتعلق بالبنوك الستة التي تزاول نشاطها بالمنطقة المالية الحرة بطنجة، زاولت خمسة من ضمنها نشاطها عند نهاية دجنبر 2002، عوض أربعة سنة 2001. ووصل إجمالي حصيلة هذه البنوك إلى 389,1 مليون دولار، مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 84%. ويرجع هذا إلى انتقال وكالة بنكية إلى لائحة البنوك التي تمارس نشاطها ضمن المنطقة الحرة والتي يشكل مجموع موجوداتها أكثر من 40% من إجمالي حصيلة هذه البنوك.

نشاط البنوك

لا تزال بنية النظام البنكي تتميز بدرجة عالية من التمرکز المالي، الذي تزايد سنة 2002. وبالفعل، ارتفعت حصة البنوك الثلاثة الكبرى من 48,4% إلى 50,9% من مجموع المبلغ الإجمالي للوضعية المحاسبية المجمعّة للبنوك الثمانية عشر الذي يناهز 362 مليار درهم. أما حصة ست مؤسسات متوسطة والبنوك التسعة الأخرى فقد تراجعنا على التوالي من 43,5% إلى 42,8% ومن 8,1% إلى 6,3%.

إجمالي الوضعية المحاسبية المجمعة				عدد البنوك		المبالغ (بملايير الدراهم)
النسبة المئوية		بملايير الدراهم		2002	2001	
2002	2001	2002	2001	2002	2001	
50,9	48,4	184,2	167,1	3	3	40 فما فوق
37,8	38,7	136,6	133,6	5	5	من 20 إلى أقل من 40
5,0	4,8	18,2	16,6	1	1	من 10 إلى أقل من 20
6,3	8,1	22,8	28,2	9	10	أقل من 10
100,0	100,0	361,8	345,5	18	19	المجموع

استخدامات البنوك

وصلت استخدامات البنوك إلى 367,5 مليار درهم⁽¹⁾ عند نهاية دجنبر 2002، حيث تزايدت بمبلغ 16,4 مليار أو 4,7%. ويعزى هذا التوسع بالأساس إلى ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد وكذا الودائع الموجودة عند المرسلون بالخارج وبنسبة أقل إلى تزايد محفظة أذينات الخزينة وسندات الدولة⁽²⁾.

بلغت القروض المقدمة للاقتصاد 214,3 مليار درهم وشكلت 58,3% من استخدامات البنوك. ولقد تزايدت بمقدار 7,3 مليار درهم أو 3,5%، وهي نسبة تتخفف بقليل عن وتيرة 4% المسجلة في آخر السنة الماضية. ويعود هذا التراجع من جهة، إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وكذا تشديد وسائل تقييم المخاطر وذلك بتقوية المساطر الاحتراسية ومن جهة أخرى، إلى تزايد لجوء كبار المقاولات لسوق الرساميل. وقد واکب هذا التطور ارتفاع الديون معلقة الأداء الذي انتقل مبلغها من 35,7 مليار إلى 38 مليار درهم، أي 17,7% من محفظة قروض البنوك. ومع استبعاد البنوك المتخصصة، بلغت هذه النسبة 11,6%.

(1) تم إنجاز مقاصة ما بين الاستخدامات المختلفة والموارد المختلفة

(2) يرجع للملحق الإحصائي XIV-1.

ووصل مبلغ حافطة البنوك من سندات الخزينة عند نهاية دجنبر 2002 إلى 75,2 مليار درهم حيث ارتفع بنسبة 2,9 مليار أو 4%، أقل بكثير من تلك التي سجلت سنة من قبل. إذ أن الخزينة قد أمنت تغطية حاجتها إلى التمويل باللجوء لسوق الأذونات بالمزايدة خاصة لدى مؤسسات لا تنتمي للقطاع البنكي. وهكذا فإن صافي اكتتابات البنوك في أذونات الخزينة بالمزايدة لم ترتفع إلا بمبلغ 1,1 مليار لتصل إلى 56,7 مليار، بعدما تنامت بمقدار 13,2 مليار سنة 2001. وفيما يخص أذونات الخزينة لمدة سنة واحدة والموجهة إلى تمويل البرامج الاجتماعية والاقتصادية، وذلك في إطار المعامل الاستخدام الإجباري، قد انتقل عددها من 1,2 مليار إلى 1,6 مليار.

ووصل مبلغ السندات الأخرى إلى 24,6 مليار درهم، حيث ارتفع بنسبة تناهز 8% عوض 19% سنة 2001. وهكذا، تزايدت سندات المساهمة بنسبة 11,6%، حيث بلغت 13,4 مليار درهم، بينما بلغت سندات الصفقات وسندات التوظيف 11,2 مليار، بارتفاع نسبته 3,6%. وقد شمل هذا التطور بالأساس تزايد السندات المصدرة من طرف المقاولات غير البنكية بمقدار 904 مليون وكذا انخفاض ما بحوزة البنوك من أذونات شركات التمويل بمبلغ 348 مليون درهم.

بلغت موجودات البنوك لدى المراسلين الأجانب، عند نهاية دجنبر 2002، 8,5 مليار درهم، حيث ارتفعت بنسبة 2,7 مليار درهم أو 47%. ويرجع هذا التطور إلى إرسال الودائع التي كانت موظفة في الأسبق ببنك المغرب عند المراسلين بالخارج وذلك على إثر تحرير عمليات توظيف العملات التي في حوزة البنوك بالخارج طبقا لوضعية الصرف.

وأخيرا، شهد المبلغ الإجمالي للموجودات بخزائن البنوك وأصولها السائلة تزايدا بمقدار 707 مليون أو 2,4%، بحيث وصل إلى 29,8 مليار درهم، منه 22,8 مليار برسم الاحتياطي النقدي الذي أصبح، ابتداء من دجنبر 2002، مجزى بسعر فائدة نسبته 0,5%.

ويتضمن هذا التطور من جهة ارتفاعا بمقدار 2,8 مليار الذي عرفته الودائع بعملة الدرهم التي في حوزة بنك المغرب وتزايد آخر بقيمة 901 مليون لتلك الموجودة عند الخزينة ومصالحة الشيكات البريدية ومن جهة أخرى، تراجع بمبلغ 3,1 مليار درهم أو 96% للودائع بالعملات الأجنبية الموجودة ببنك المغرب. وارتفعت الأموال المجمعة برسم الاحتياطي النقدي بمقدار 6,3 مليار درهم وذلك مع تزايد سعر معدله بنسبة أربع نقاط مئوية. وهكذا وضعت بنك المغرب حدا لعمليات سحب السيولة، التي وصل مبلغها عند نهاية السنة الماضية إلى 4 مليار درهم.

موارد البنوك

تزايدت ودائع الزبائن بمقدار 15,2 مليار أو 6% عوض 14% سنة 2001، لتصل إلى 269,8 مليار درهم ومثلت بالتالي 73,4% من مجموع موارد البنوك. وقد واكب هذا التطور وذلك في ظرفية تميزت بوفرة في السيولة البنكية وبتراجع في أسعار الفائدة، تدعيم الحسابات تحت الطلب وتقلص التوظيفات لأجل. وهكذا ارتفعت الحسابات الدائنة تحت الطلب غير المجزية بمبلغ 14,7 مليار أو 11%، حيث تمثل ما يناهز 55% من مجموع الودائع، في حين سجلت الودائع المجزية، ارتفاعا محدودا في 555 مليون. وقد نتجت هذه الأخيرة عن ارتفاع في حسابات الادخار بمبلغ 2,8 مليار أو 8,4% وعن تدني في ودائع لأجل وكذا شهادات الإيداع بما قدره 790 مليون و 1,4 مليار على التوالي.

وقد تراجع حجم اقتراضات البنوك لأمد متوسط وطويل بمبلغ 2,3 مليار أو 10,6% ليصل إلى 19,9 مليار درهم في نهاية دجنبر 2002. ويعود هذا التدني بالأساس إلى الانخفاض بما يناهز 2 مليار الذي عرفته الاقتراضات الإلزامية وبنسبة أقل إلى تراجع الاقتراضات الخارجية بمبلغ 376 مليون.

بلغت الأموال الذاتية للبنوك 32,7 مليار درهم أو 8,9% من مجموع موارد البنوك، وذلك دون اعتبار نتائج السنة، حيث لم تعرف أي تغيير ملموس من سنة لأخرى، نظرا للضياح المحدود في الرأسمال الذي سجله الصندوق الوطني للقرض الفلاحي على إثر التنازل عن ديون الفلاحين في إطار عملية معالجة مديونيتهم المرتفعة.

وقد تزايدت المؤونات بمقدار 2,4 مليار أو 11% سنة 2002 لتصل إلى 24,5 مليار درهم، ويعود هذا بالخصوص إلى الارتفاع الذي عرفته الديون معلقة الأداء التي تمت تغطيتها في حدود 73% فيما يخص البنوك التجارية و 41,7% بالنسبة للبنوك المتخصصة.

سجلت الإلتزامات الخارجية للبنوك اتجاه المراسلين بالخارج انخفاضا مبلغه مليار واحد، لتصل إلى 2,2 مليار درهم، بينما تراجعت الودائع بالعملات الأجنبية لغير المقيمين بمقدار 114 مليون وتحددت في 527 مليون درهم.

وأخيرا، مع وفرة سيولة البنوك، أصبح لجوء البنوك لبنك المغرب هامشيا.

نشاط شركات التمويل

بلغ مجموع حصيلة شركات التمويل، عند نهاية دجنبر 2002، ما قدره 36,9 مليار درهم، أي بزيادة نسبتها 8,5%. ويعود هذا بالخصوص إلى الارتفاع الذي عرفته حصيلة كل من شركات الائتمان للاستهلاك وكذا شركات القرض الإيجاري بنسبة 6,3% و 15,4%⁽¹⁾ على التوالي.

(1) يرجع للمحققين الإحصائيين 2-XIV و 3-XIV.

شركات الائتمان للاستهلاك

وصل مجموع حصيلة شركات الائتمان للاستهلاك، البالغ عددها 26 وحدة، إلى 21,1 مليار درهم، مسجلا بذلك زيادة قدرها 1,3 مليار أو 6,3%، تفوق نسبة 4,2% المسجلة السنة الفارطة. وهكذا ارتفعت القروض، التي تمثل أكثر من 94% من مجموع أصولهم، بمبلغ 1,2 مليار لتصل إلى ما يناهز 20 مليار وقد تمثل الديون معلقة الأداء حوالي 19% من هذا المبلغ، حيث ارتفعت بنسبة 13,6% وتحددت في 3,9 مليار. وقد انتقلت المؤونات الخاصة بها من 2,3 مليار إلى 2,9 مليار لتغطية هذه الفئة من الديون بنسبة 74,4% عوض 69,3% سنة 2001.

شركات القرض الإيجاري

عرف نشاط شركات القرض الإيجاري التسع تقدما بينا سنة 2002. وبالفعل، ارتفع مجموع حصيلتهم بنسبة 15,4% حيث بلغ ما يناهز 13 مليار درهم، وذلك على إثر ارتفاع القروض بما قدره 1,6 مليار أو 14,5% بحيث وصل المبلغ الجاري إلى 12,5 مليار درهم. وفيما يخص الديون معلقة الأداء، فقد بلغت 1,3 مليار وارتفعت بنسبة 6,3%. وقد تمت تغطيتها بما يناهز 82,5% عن طريق تكوين المؤونات، التي تعززت بنسبة 28% وارتفعت إلى مليار واحد.

شركات التمويل الأخرى

بلغ المبلغ الجاري للقروض الممنوحة من طرف شركات التمويل الأخرى 2,3 مليار درهم، حيث سجل تزايدا قدره 53 مليون أو 2,4%. وقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة من طرف شركات تحصيل وشراء الديون بنسبة 26%، لتصل إلى 602 مليون.

أما القروض التي قدمتها شركات القرض العقاري، فقد بلغت 1,2 مليار درهم وزادت بنسبة 2,6%. وعلى العكس من ذلك، انخفضت السلفات بواسطة التوقيع المقدمة من طرف شركات الكفالة بنسبة 40,6% مقارنة مع سنة 2001.

المعاملات الاحتراسية

تباعت البنوك في المجمل مراعاة القواعد الاحتراسية الجاري بها العمل باستثناء ما كان يعرف بالمؤسسات المالية المتخصصة. وبالفعل، تحدد بالمتوسط معامل الملاءة، عند نهاية دجنبر 2002 في 12,2%، حيث تجاوز المعدل القانوني الذي يمثل 8% والذي يتوجب على البنوك مراعاته فيما بين أموالها الذاتية الصافية من جهة، وأصولها والتزاماتها بواسطة التوقيع مرجحة حسب درجة مخاطرها، من جهة أخرى. وكذلك بلغ معامل السيولة، الذي تم رفعه خلال شهر يوليوز من 60% إلى 100%، إلى 122,6% بالمتوسط عند نهاية سنة 2002.

وفيما يتعلق بوضعية الصرف⁽¹⁾ الصافية التي تمثل الفرق بين الأصول والإلتزامات في نفس العملة، لايجوز أن يفوق 10% من الأموال الذاتية الصافية. وظلت وضعيات الصرف بكل عملة على حدة، أدنى بكثير من المعامل الأقصى المرخص، حيث بلغ بالمتوسط 0,4% بالنسبة للدولار و 1,1% للأورو وذلك فيما يتعلق بوضعيات الصرف الطويلة أما الوضعية القصيرة برسم هاتين العملتين، فقد حددت في 1%. وفيما يخص وضعيات الصرف الصافية الكلية والتي تمثل مجموع الوضعية الطويلة أو القصيرة التي لايجوز لكل واحدة منهما أن تتعدى نسبة 20% من الأموال الذاتية الصافية، فقد انخفض في المتوسط من 5,3% إلى 1,9% بالنسبة للوضعية الطويلة وارتفعت من 0,8% إلى 2,2% فيما يتعلق بالوضعية القصيرة.

سوق الرساميل

تميزت سنة 2002 بتوسع حجم الأموال المعبأة في مختلف أسواق سندات الدين ضمن ظرفية اتسمت بوفرة السيولة وتراجع أسعار الفائدة. أما على صعيد نشاط البورصة فقد تواصلت السنة الرابعة على التوالي التوجه نحو الانخفاض.

وبغية تشجيع الاستثمار في البورصة، تم اتخاذ تدابير جبائية تحفيزية ضمن قانون المالية لسنة 2002 لمدة أربع سنوات، وتشمل تخفيضا بمقدار 50% من الضريبة على الأرباح المحققة في البورصة لفائدة المستثمرين المؤسسين، بينما تم منع إعفاء كلي من هذه الضريبة لفائدة الأشخاص الذاتيين. وموازية مع ذلك تواصل تطوير السوق المالية مع إقرار نظام لضمان إتمام المعاملات في البورصة في مارس. ويضمن هذا النظام للمتعاملين تصفية المعاملات المنجزة في السوق المركزية ضمن أجل موحد من خلال توفير آليات لمواجهة حالات انعدام السندات أو المبالغ النقدية. ولهذه الغاية، تم إلزام شركات البورصة بتكوين ودائع للضمان لتغطية الخسائر التي يمكن أن تترتب عن تصفية وضعيات المنخرط العاجز عن الوفاء بالتزاماته.

و من أجل تعزيز حماية المدخرين، قام مجلس القيم المنقولة بتوضيح العلاقة القائمة في إطار الوساطة وحفظ السندات ما بين شركات البورصة والبنوك من جهة والعملاء من جهة أخرى، وذلك من خلال اتفاقيات تحدد حقوق والتزامات كل طرف.

السوق القائمة بين البنوك

انخفض حجم المعاملات في السوق ما بين البنوك، محتسبا على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الشهر، من 3 ملايين في سنة 2001 إلى أقل من 2 مليار درهم في سنة 2002. ويعزى هذا التراجع إلى توسع الخزائن البنكية وكذا إلى الالتجاء المتزايد للمتعاملين إلى العمليات المؤقتة للبيع والشراء في السوق الثانوية لسندات الخزينة. وفي هذه الظروف، تعزز التوجه نحو انخفاض أسعار الفائدة، حيث سجل المعدل المتوسط المرجح في هذه السوق تراجعا بمقدار 11,5 نقطة أساس ليحدد في 2,99% عوض 4,44%⁽¹⁾.

سوق سندات الخزينة

تمكنت الخزينة العمومية نتيجة لوفرة السيولة من زيادة التجائها لسوق الأذنيات بالمزايدة وتغطية عجزها المرتفع بأسعار فائدة منخفضة. وموازاة مع ذلك، عرفت التعاملات في السوق الثانوية توسعا قويا.

إصدارات أذنيات الخزينة

وصل مبلغ عروض الاكتتاب إلى 283 مليار درهم مسجلا ارتفاعا نسبته 61,7%. وضمن هذا المجموع، قامت الخزينة العمومية بإصدار أذنيات بقيمة 75,9 مليار أو 26,8% عوض 57,4 مليار في السنة السابقة. وقد بلغت اكتتابات البنوك سواء لحسابها الخاص أو لفائدة زبائنها 61,2 مليار مقابل 42,2 مليار في 2001، بينما ارتفعت اكتتابات

(1) يرجع للملحق الإحصائي XV-1.

صندوق الإيداع والتدبير من 10 ملايين إلى 11,2 مليار درهم، بينما ظل مبلغ مبلغ الأذنيات المقتناة من لدن شركات التأمين دون تغيير في حدود 1,6 مليار وترادعت اكتتابات مؤسسات التوظيف الجماعي من 3,6 مليار إلى 1,9 مليار درهم.

وتحددت الإصدارات لأمد قصير في 20,4 مليار درهم، في تراجع بنسبة 34,6%. ويعكس هذا التطور عزم الخزينة العمومية على تمديد متوسط أجل استحقاق اقتراضاتها في ظرفية تميزت بانخفاض أسعار الفائدة. وبالفعل، تراجعت المعدلات المطبقة على الإصدارات لأمد قصير بشكل بين، وتراوح في المتوسط ما بين 2,64% و 3,76% مقابل 4,65% إلى 5,26% في سنة 2001. وبالنظر للتسديدات البالغة 28,5 مليار، سجل المبلغ الجاري للأذنيات لأمد قصير تراجعا بمقدار 31% ليتحدد في نهاية السنة في 18 مليار عوض 26 مليار في السنة الماضية.

وبخلاف ذلك، تزايد مبلغ الإصدارات لأمد متوسط وطويل بما يفوق الضعف ليصل إلى 55,5 مليار درهم. ويعزى هذا التوسع إلى نمو إصدارات الأذنيات لمدة سنتين و 5 سنوات التي ارتفعت في المجمل إلى 41,2 مليار عوض 23 مليار درهم في سنة 2001. وقد عرفت أسعار الفائدة على الأذنيات لمدة سنتين تراجعا بمقدار 115 نقطة أساس. وتحددت في 4,73% بينما بلغت المعدلات المطبقة على الأذنيات لمدة 5 و 10 سنوات على التوالي 5,65% و 6,19%، أي بانخفاض قدره 57 و 54 نقطة أساس. وباعتبار التسديدات البالغة 20,6 مليار، ارتفع المبلغ الجاري للأذنيات لأمد متوسط وطويل عند نهاية دجنبر 2002 إلى 151,9 مليار درهم مسجلا توسعا يناهز 30%⁽¹⁾.

السوق الثانوية لأذنيات الخزينة

تواصل توسع النشاط في السوق الثانوية في سنة 2002 حيث بلغ متوسط التعاملات الشهرية 206 مليار درهم ليصل مجموعها إلى 2.475 مليار درهم عوض 1.888 مليار في سنة 2001.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من 2-XV إلى 4-XV.

غير أن هذا الارتفاع ظل مرتبطا بنمو العمليات المؤقتة للبيع والشراء المنجزة بالأساس من طرف كل من البنوك وصندوق الإيداع والتدبير ومؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. ويبرز توزيع المعاملات حسب أمد الاستحقاق المتبقى أهمية الآجال المتراوحة ما بين أزيد من 3 سنوات و 5 سنوات التي بلغت حصتها 51,7%. وبالفعل، فإن الآجال المتوسطة استقادت من توسع فارق معدلات الفائدة مع الأذنيات لأمد قصير، وذلك ضمن ظرفية اتسمت بانخفاض في هذه المعدلات تميز بعكسية التناسب مقارنة مع أمد الاستحقاق.

سندات الدين الأخرى القابلة للتداول

بلغت إصدارات سندات الدين القابلة للتداول 4 ملايين درهم مقابل 3,6 مليار في السنة السابقة. ويشمل هذا الارتفاع انخفاضا بما يفوق النصف لإصدارات شهادات الإيداع البالغة 668 مليون واستقرارا على مستوى سندات شركات التمويل في حدود 2 مليار وتوسعا قويا لإصدارات أوراق الخزينة التي انتقلت من 25 مليون إلى 1,3 مليار درهم منها 1 مليار برسم إصدار للمكتب الوطني للكهرباء. ويعزى هذا التوسع بالخصوص إلى تراجع أسعار الفائدة على أذنيات الخزينة التي يتم على أساسها تحديد المعدلات المطبقة في سوق سندات الدين القابلة للتداول.

وبالفعل، فإن معدلات الفائدة المطبقة على آجال الاستحقاق الأكثر تداولاً، وهي 5 سنوات بالنسبة لشهادات الإيداع و 3 سنوات فيما يخص سندات شركات التمويل تراوحت على التوالي ما بين 6% إلى 6,50% و 5,50% إلى 7% مقابل 6% إلى 8% و 6,75% إلى 7,50% في سنة 2001. وفيما يتعلق بأوراق الخزينة التي تتميز بفوارق أكبر في العائد حسب فئات المصدرين، فإن أسعار الفائدة تراوحت ما بين 3,60% و 6% بالنسبة لمدة 3 أشهر.

وقد سجل المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتداول زيادة سنوية قدرها 6% ليصل إلى 11,5 مليار درهم، منها 7 ملايين برسم سندات شركات التمويل و 3,4 مليار بالنسبة لشهادات الإيداع و 1,1 مليار فيما يخص أوراق الخزينة⁽¹⁾.

إصدارات سندات الاقتراض

وصل مجموع إصدارات سندات الاقتراض عند نهاية سنة 2002 إلى 3,8 مليار درهم عوض 1,9 مليار في السنة السابقة. وقد أنجزت أهم الإصدارات من طرف المكتب الوطني للسكك الحديدية الذي قام باقتراض لمدة 15 سنة مضمون من طرف الدولة في حدود 1,7 مليار قسط منه بمعدل فائدة قدره 6,95% والباقي بمعدل فائدة متغير، وكذا من لدن مجموعة أومينيوم الشمال الإفريقي التي أصدرت سندات لمدة 5 سنوات بمبلغ قدره 1,2 مليار وبمكافأة بلغت 6,35%. وبالإضافة إلى ذلك، أنجزت شركة التمويل وفاسلف إصدارين بقيمة إجمالية قدرها 500 مليون لمدة سنتين و 3 سنوات بفائدة تراوحت بين 4,50% و 5,50%.

بورصة القيم

تواصل تراجع الأسعار في سنة 2002 حيث سجل كل من مقياس MASI و MADEX⁽²⁾ انخفاضا بما قدره على التوالي 16,48% و 24,39%. وقد ساد التوجه نحو الانخفاض طوال السنة باستثناء ارتفاع في غشت، وبدرجة أهم خلال الشهرين الأخيرين من السنة حيث حقق مؤشر MASI تقدما بنسبة 3%.

(1) يرجع للملحق الإحصائي XV-5.

(2) يرجع للملحق الإحصائي XV-6.

وتحددت رسملة البورصة في 87,2 مليار درهم، مسجلة تقلصا نسبته 7,16% يرجع بالأساس إلى تراجع الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، عرفت الزيادات في رأس المال انخفاضا بينا حيث انحصر مبلغها الإجمالي في 283 مليون عوض 571 مليون درهم في سنة 2001، بينما قامت شركة للأسمنت بشراء أسهمها في حدود 583 مليون قبل أن تقدم على تخفيض رأسمالها عبر إلغاء الأسهم المكتتاة.

وسجل مبلغ المعاملات بدوره تراجعا بنسبة 16% ليصل إلى 22,5 مليار درهم. ويشمل هذا التطور انخفاضا بمقدار 48,5% في العمليات في السوق المركزية التي تقلصت إلى 8,5 مليار. وبالمقابل، ارتفعت المبادلات في سوق الكتل بمعدل 46,2% وشكلت 57% من المبلغ الإجمالي للمعاملات، وذلك في ارتباط مع عمليات إعادة تقييم الحافظات التي بلغت في شهر دجنبر وحده 8,8 مليار درهم.

وقد قامت الشركات المدرجة بتوزيع ربيحات في حدود 4,4 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 8,2%. وباعتبار قيمة الأسهم الممنوحة بالمجان التي بلغت 72,5 مليون مقابل 103 مليون درهم، فإن المعدل العام للربحية وصل إلى 5,14% مسجلا ارتفاعا بنسبة 30,8% مقارنة مع السنة السابقة. وانتقل المعدل الجزئي للربحية بدوره من 4,05% إلى 5,26% محققا زيادة قدرها 29,9%.

الادخار المالي

سجلت تدفقات التوظيفات المالية للمقاولات غير المالية والخواص، كما تم احتسابها من خلال تغيرات المبالغ الجارية عند نهاية السنة، تراجع ملحوظا خلال سنة 2002، إذ وصلت إلى 54,7 مليار درهم، وذلك بعد نمو استثنائي في سنة 2001 قدره 64,9 مليار⁽¹⁾. وتبقى هذه النتيجة، التي تزامنت مع ظرفية اتسمت باستمرار وفرة السيولة وبناتعاش طفيف للاستثمار، على العموم مرتفعة بالمقارنة مع معدل السنوات الأخيرة. وقد شمل الانخفاض المسجل هذه السنة تعديلا لمكونات حافظة الأصول المالية، ترتب عنه ارتفاع في توظيفات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض، مقابل انخفاض الموجودات السائلة والتوظيفات لأجل قصير ومتوسط. وبالفعل، عرفت الحسابات على دفاتر وتيرة نمو تقل عن السنة الماضية وسجلت الودائع لأجل تطورا سلبيا لتدفقاتها. كما اتسمت الاكتتابات في سندات الخزينة بتدن ملحوظ، يعزى بالأساس إلى تراجع أدينات الخزينة لمدة 6 أشهر للعموم.

وفيما يخص الادخار لأمد طويل، فقد تواصل نموه بوتيرة جد مرتفعة. ويعكس الإقبال على الاكتتاب في سندات الشركات إرادة المستثمرين في تعزيز رسمة مقاولاتهم، بينما يبرز تنامي الاحتياطات المكونة من لدن شركات التأمين ومنظمات الاحتياط استمرار إعادة هيكلة هذا القطاع.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من 1-XVI إلى 3-XVI

ويبرز الجدول التالي تطور توظيفات الخواص والمقاولات غير المالية خلال السنوات الثلاث الأخيرة :

التدفقات الصافية		المبالغ الجارية في نهاية السنة			بملايين الدراهم
2002	2001	2002	2001	2000	
20.031	28.416	231.290	211.259	182.843	الموجودات السائلة
					التوظيفات تحت الطلب ولأمد قصير
3.818-	17.661	128.589	133.407	114.746	التوظيفات لأجل متوسط
1.549	2.621-	4.991	4.991	7.612	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
11.894	3.113	30.943	19.049	15.936	الإدخار المؤسسي
9.109	6.109	105.523	96.414	90.305	
38.765	52.678	502.885	464.120	411.442	مجموع جزئي
15.495	12.783	أسهم الشركات			
15.495	12.783	منها : - الإصدارات الجديدة			
-	-	- أسهم المقاولات المحولة للقطاع الخصوصي			
54.260	65.461	المبلغ الإجمالي			
434	563-	ركن التعديل			
54.694	64.898	المبلغ الصافي			

الموجودات السائلة

تنامت الموجودات السائلة بمقدار 9,5% في سنة 2002، وبلغ التدفق الصافي 20 مليار درهم، وهو مستوى يقل عن مثيله في السنة السابقة، وبقيت مع ذلك نسبتها مرتفعة ضمن مجموع التدفقات حيث بلغت 36,6%. ولم يتجاوز ارتفاع الموجودات من الأوراق النقدية 3,5 مليار مقابل 7,9 مليار السنة الفارطة. كما انخفضت الودائع تحت الطلب من 20,6 مليار درهم إلى 16,5 مليار درهم.

التوظيفات تحت الطلب ولأجل

عرفت هذه الفئة من التوظيفات تراجعاً قدره 2,3 مليار بعد أن سجلت نمواً صافياً حجمه 15 مليار في سنة 2001. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض كل من أذونات الخزينة لمدة 6 أشهر للعموم والودائع لأجل، بينما عرفت الحسابات على دفاتر تدفقاً إيجابياً رغم أن نموها كان أقل من السنة الفارطة.

وبالفعل، تنامت الحسابات على دفاتر بمبلغ قدره 3,5 مليار مقابل 4,3 مليار في سنة 2001. وتعزى هذه النتيجة إلى توسع الودائع لدى البنوك بمبلغ 2,8 مليار وارتفاع الودائع لدى صندوق التوفير الوطني بما قدره 736 مليون درهم، وذلك رغم انخفاض معدل المكافأة على هاتين الفئتين من التوظيفات. وقد تراجع معدل الفائدة بالنسبة للحسابات على دفاتر لدى البنوك من 4,72% خلال النصف الثاني من سنة 2001، إلى 3,95% خلال النصف الأول من سنة 2002، ثم إلى 3,42% ابتداءً من شهر يوليوز. كما سجل معدل الفائدة المطبق من لدن صندوق التوفير الوطني انخفاضاً من 3,75% خلال النصف الثاني من سنة 2001، إلى 3,70% في شهر يناير 2002، ثم إلى 3,50% ابتداءً من يوليوز 2002.

وبموازاة مع ذلك، وفي ظرفية اتسمت بتوسع خزائن البنوك وتراجع معدل الفائدة، عرفت الموجودات بالحسابات لأجل والأذونات لأمد استحقاق ثابت انخفاضاً قدره مليار درهم بعد أن تنامت بمقدار 8,2 مليار السنة الماضية. وقد سجلت هذه الفئة تراجعاً خلال الأشهر الأولى، ولم تعرف نمواً إلا ابتداءً من شهر غشت. وانخفض سعر الفائدة على هذه التوظيفات، بالمتوسط المرجح، من 4,69% في نهاية 2001 إلى 3,88% في دجنبر 2002.

وأفرزت الاككتبات الصافية في أذينات الخزينة تدفقا سالباً يعزى بالأساس إلى تطور أذينات الخزينة لمدة 6 أشهر التي عرفت هذه السنة انخفاضا قدره 6,9 مليار بعد أن تنامت بمبلغ 5,4 مليار سنة 2001. ويرجع هذا التراجع بالأساس إلى القرار الخاص بحصر الاككتاب في هذا النوع من الأذينات على الخواص منذ يوليوز 2002 ، وكذا إلى تراجع معدل المكافأة من 6,10% إلى 3,30%. أما فيما يخص التوظيفات الصافية في سوق أذينات الخزينة بالمزايدة، فقد عرفت توسعا قدره 2,6 مليار درهم.

سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

سجل المبلغ الجاري لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بحوزة المقاولات غير المالية والخواص ارتفاعا هاما قيمته 11,9 مليار بعد توسع قدره 3,1 مليار سنة 2001، وذلك بفضل تطور سندات مؤسسات التوظيف التي تستثمر في سندات الاقتراض التي عرفت تزايدا بمقدار 12,6 مليار درهم. وبالفعل، فإن تقلص معدل المكافأة على التوظيفات لأجل قصير ومتوسط وكذا ارتفاع أسعار سندات الاقتراض الناتج عنه، أسهما في توجيه ادخار المقاولات غير المالية والخواص نحو سندات مؤسسات التوظيف المستثمرة في سندات الاقتراض. ونتيجة لذلك، عرف مؤشر أداء هذه الفئة من الأصول تحسنا نسبته 6,5% بعد 7,2% في السنة الماضية.

وبخلاف ذلك، فإن استمرار التوجه نحو الانخفاض الذي ميز الأسعار في بورصة القيم أثر سلبا على التوظيفات في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التي تقوم بالاستثمار في الأسهم فقط أو في الأسهم وسندات الاقتراض معا، مما أدى إلى تراجع هذه الفئة بمبلغ 691 مليون بعد التقلص الذي عرفتته سنة 2001 والذي كان قد وصل إلى 1,3 مليار درهم. ونتيجة لهذا التطور، انخفض مؤشر أداء مؤسسات التوظيف التي تستثمر في الأسهم بنسبة 11,5%، بينما ارتفع مؤشر أداء مؤسسات التوظيف التي تستثمر في الأسهم وسندات الاقتراض معا بنسبة 0,3% فقط.

وفي المجمال، شكل المبلغ الجاري للسندات بحوزة المقاولات غير المالية والخواص ما يفوق 50% من مجموع الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة البالغ 60,1 مليار درهم مقابل 48,1%، وذلك نتيجة لتنامي حصة العناصر غير المالية ضمن أصول المؤسسات التي تستثمر في سندات الاقتراض التي توسعت من 50,4% سنة 2001 إلى 52,6% هذه السنة، بينما تراجعت حصتها ضمن أصول المؤسسات الأخرى من 33,9% إلى 20,7% في ظرف سنة.

الادخار المؤسسي

قدر المبلغ الإجمالي للأموال التي تديرها منظمات الاحتياط وشركات التأمين عند نهاية دجنبر 2002 بحوالي 105,5 مليار درهم، وسجل زيادة قدرها 9,1 مليار مقابل 6,1 مليار في السنة السابقة.

وضمن هذا المجموع، وصل المبلغ الجاري للاحتياطيات التقنية لمنظمات التقاعد والاحتياط إلى حوالي 53,1 مليار درهم محققا تدفقا صافيا قدره 4,1 مليار درهم، مقابل 1,9 مليار في سنة 2001. وقد بلغت المخصصات الإضافية المكونة من لدن المؤسسات التي يسيرها صندوق الإيداع والتدبير⁽¹⁾ 23,6 مليار درهم وسجلت تدفقا صافيا قدره 2,3 مليار، أي بتزايد طفيف مقارنة مع مثيله في السنة السابقة. وبالفعل، تميزت سنة 2002 ببداية برنامج تقويم صناديق التقاعد في بعض المؤسسات العمومية بتحويلها إلى النظام الجماعي للتقاعد. ولقد شملت أول عملية المكتب الوطني للسكك الحديدية وتم تمويلها عن طريق اقتراض مضمون من طرف الدولة بمبلغ 4,7 مليار درهم على ثلاثة أشهر، منها 1,7 مليار خلال سنة 2002 والباقي خلال سنتي 2003 و 2004. أما موجودات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فقد وصلت إلى 14,7 مليار درهم، بتزايد قدره 657 مليون بعد أن تقلصت في السنة الماضية. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج تأهيل الصندوق قد تواصل هذه السنة.

(1) يتعلق الأمر بالصندوق الوطني للتقاعد والتأمين وكذلك بالنظام الجماعي للتقاعد.

وفيما يتعلق بالاحتياطيات التقنية لشركات التأمين، فقد بلغت بناء على أرقام تقديرية 52,4 مليار درهم عند نهاية دجنبر 2002، مسجلة نموا قدره حوالي 5 مليار، مقابل 4,2 مليار السنة الماضية. وتعزى هذه النتيجة إلى تطور فرع التأمين على الحياة والرسملة. وتجدر الإشارة إلى أن عملية إعادة هيكلة هذا القطاع قد تواصلت وتعززت هذه السنة بإجراءات جديدة همت نظام الاحتياطيات خلال شهر مارس 2002 وإصدار المدونة الجديدة للتأمين في شهر نونبر.

أسهم الشركات

بلغت الاستثمارات الصافية في الإصدارات الجديدة لأسهم الشركات 15,5 مليار درهم، أي بزيادة سنوية قدرها 21,2%، مقابل الانخفاض الطفيف الذي شهدته السنة الفارطة. ولقد نتج هذا التطور بالأساس عن تراجع عمليات تحويل الوضعية القانونية للشركات. ونتيجة لذلك، تقلصت التخفيضات في رأس المال بشكل ملحوظ وتراجعت في ظرف سنة من 8,5 مليار إلى 3,5 مليار، مما عوض تراجع التوسع الإجمالي لرأس المال الذي بلغ 19 مليار هذه السنة مقابل 21,3 مليار في سنة 2001.

2002	2001	2000	1999	بملايين الدراهم
18.978	21.282	17.600	14.946	التوسع الإجمالي في رأس المال
15.615	10.801	12.390	11.263	- زيادات في رأس المال
11.874	7.920	11.197	10.459	. شركات المساهمة
7.267	4.124	309	3.841 اكتتابات نقدية
2.027	2.595	9.480	2.054 دمج الاحتياطات
2.580	1.201	1.408	4.564 إسهامات عينية
3.741	2.881	1.193	804	. الشركات محدودة المسؤولية
3.363	10.481	5.210	3.683	- تكوين الشركات
614	3.480	415	861 شركات المساهمة
2.749	7.001	4.795	2.822 الشركات محدودة المسؤولية
3.483-	8.499	4.625	3.552	تخفيضات في رأس المال
3.116	8.074	4.433	3.329	- شركات المساهمة
1.641	531	531	562 تخفيضات
714	2.274	877	857 عمليات التصفية والدمج
761	5.269	3.025	1.910 تحويل الوضعية القانونية
367	425	192	223	- الشركات محدودة المسؤولية
15.495	12.783	12.975	11.394	الزيادة الصافية في رأس المال
-	-	18	7	أسهم الشركات المحولة للقطاع الخاص ..

شملت الزيادات في رأس المال، التي بلغ مجموعها 15,6 مليار درهم، 2075 شركة. وضمن هذا المجموع، وصلت حصة شركات المساهمة، البالغ عددها 414، إلى 11,9 مليار، منها 7,3 مليار في شكل اكتتابات نقدية، و 2 مليار بواسطة إدماج الاحتياطات و 2,6 مليار عن طريق إسهامات عينية. وظل التوزيع حسب قطاع النشاط متميزا بهيمنة المقاولات الصناعية والمالية التي شكلت حوالي ثلاثة أرباع من مجموع الإسهامات في رأس المال. وقد حققت شركات التأمين لوحدها زيادة في رأس المال بلغت 4,9 مليار درهم. ووصلت حصة الشركات محدودة المسؤولية إلى 3,7 مليار درهم، وشملت 1.661 وحدة متركرة بالأساس في قطاعي الصناعة والتجارة.

وفيما يتعلق بمجموع الرساميل المخصصة لإحداث الشركات، فقد بلغ 3,4 مليار درهم مقابل 10,5 مليار سنة 2001. ويعزى هذا التطور إلى التقلص الذي سجلته شركات المساهمة التي لم تخصص إلا مبلغ 614 مليون لإحداث 146 شركة جديدة، مقابل 3,5 مليار درهم في السنة الماضية. كما يعكس هذا التوجه التراجع من 7 ملايين إلى 2,7 مليار درهم الذي سجلته إسهامات الشركات محدودة المسؤولية لإحداث 3.316 وحدة. ويعكس هذا الوضع الانخفاض الحاصل في عمليات تحويل شركات المساهمة إلى شركات محدودة المسؤولية التي لم تشمل هذه السنة سوى 514 وحدة بلغ مجموع رساميلها 761 مليون درهم، عوض 5,3 مليار درهم أو 2.285 شركة السنة الماضية.



مكن مجموع تدفقات الرساميل الناتجة عن التوظيفات المنجزة من طرف العناصر غير المالية من تمويل المقاولات والأسر بمبلغ 24,7 مليار درهم سنة 2002، مقابل 22,9 مليار في السنة الفارطة، كما استفادت الخزينة من مبلغ قدره 14,9 مليار، عوض 9,7 مليار لتغطية حاجياتها للتمويل. ويبرز تطور التوظيفات التي أنجزتها العناصر غير المالية كذلك زيادة في الموجودات الخارجية الصافية بمقدار 8,8 مليار درهم، وذلك بعد التوسع الهام الذي عرفته السنة الماضية والذي وصل إلى 47,3 مليار درهم.

حصيلة بنك المغرب

وصل مبلغ حصيلة بنك المغرب عند نهاية شهر دجنبر 2002 بعد رصد الأرباح إلى 125.919,9 مليون درهم، مسجلا ارتفاعا قدره 5.824,8 مليون أو 4,9% من سنة لأخرى.

ويشمل هذا التطور، من ناحية الأصول، تعزيز الموجودات من العملات القابلة للتحويل والتسيقات وكذلك انخفاض المساعدات المالية للدولة، ومن ناحية الخصوم، ارتفاع النقود المتداولة والموجودات في حساب الخزينة والأبنك وكذا تقلص الالتزامات بالعملات الأجنبية.

الأصول

الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات القابلة للتحويل

تحدد مبلغ الموجودات الخارجية الإجمالية لبنك المغرب عند نهاية شهر دجنبر 2002 في 105.298,7 مليون درهم وارتفع بما قدره 5.109,2 مليون أو 5,1% بعد التوسع الملحوظ بنسبة 87,1% المسجل سنة 2001. ونتج هذا النمو عن تعزيز الموجودات من العملات القابلة للتحويل بمقدار 5.301,7 مليون درهم، على إثر الفائض الذي أفرزته الحسابات الخارجية. أما الموجودات من حقوق السحب الخاصة، فقد تراجعت بمبلغ 181,6 مليون لتتحدد في 1.244,2 مليون درهم.

التمويلات المقدمة للدولة

تراجع مبلغ التسبيقات المقدمة إلى الخزينة من 6,1 مليار إلى 5,5 مليار درهم، مسجلا بذلك انخفاضا نسبته 10,4% أو 636,1 مليون مطابقا لتسديد المبلغ المستعمل سالفا برسم تسهيلة الصندوق. ويعتبر هذا التطور من الأهمية بمكان سيما وأن الخزينة كانت في حاجة إلى تمويل إضافي، على إثر إرجاء عمليات الخصخصة، تمت تغطيته بالتوجه إلى سوق الأذنينات بالمزايدة.

استقر مبلغ السلفات التعاقدية المقدمة للخزينة تطبيقا للفقرة الثالثة من المادة 35 من الظهير المؤسس لبنك المغرب، في مبلغ 5.500 مليون، موزعة كالتالي :

250	مليون درهم برسم السلف التعاقدية الممنوح بتاريخ 12 مارس 1964
250	مليون درهم " " " " 31 دجنبر 1967
500	مليون درهم " " " " 7 ماي 1970
1.000	مليون درهم " " " " 13 مارس 1974
2.000	مليون درهم " " " " 13 أكتوبر 1977
1.500	مليون درهم " " " " 9 أبريل 1980

الحسابات البريدية الجارية

بلغ رصيد حساب بنك المغرب لدى مصلحة الشيكات البريدية 38 مليون درهم، مسجلا ارتفاعا قدره 11,6 مليون مقارنة مع السنة الماضية.

عمليات الائتمان

سجلت عمليات الائتمان البالغة 11.013,2 مليون درهم عند نهاية دجنبر 2002، ارتفاعا قدره 1.110,8 مليون أو ما يعادل 11,2% مقارنة مع السنة المنصرمة. ويرجع هذا النمو إلى التقدم بنسبة 17,3% الذي عرفته التسبيقات، إذ ارتفعت من 8.311,2 مليون إلى 9.748,2 مليون درهم. وضمن هذا المجموع، ظل مبلغ التسهيلات المقدمة للأبنك ضئيلا، حيث أنه لم يتجاوز 1 مليون درهم بسبب وفرة سيولتها. أما الأوراق التجارية قيد الاستيفاء والتي بلغت 1.265 مليون، فقد تراجعت بما قدره 326,2 مليون درهم أو 20,5%، نتيجة بالأساس إلى انخفاض الشيكات المسددة للخزينة قبل تحصيلها.

استخدام رأس المال والاحتياطات

تحدد مبلغ ركن "استخدام رأس المال والاحتياطات"، الذي يشمل المستعقرات الصافية من الاستخدامات وكذا محفظة السندات في 2.594,2 مليون درهم، مسجلا بذلك تراجعا مقداره 68,5 مليون أو 2,6% مقارنة مع نهاية دجنبر 2001.

عناصر مختلفة

وصل مبلغ العناصر المختلفة للأصول التي تشمل الدفعات المؤداة للدولة برسم الضريبة على الشركات والديون على الغير في نهاية سنة 2002، إلى ما مجموعه 1.475,8 مليون درهم، بزيادة قدرها 297,8 مليون.

الخصوم

الأوراق النقدية المتداولة

تحدد قيمة الأوراق النقدية المتداولة عند نهاية دجنبر 2002 في 71.782,8 مليون درهم وتزايدت بمبلغ 3.479,9 مليون أو 5,1%، وهو مستوى يقل عن معدل 13,4% المسجل في السنة الفارطة التي عرفت تزايدا هاما للمجمعات النقدية على إثر التدفق الاستثنائي للعملات الأجنبية.

وتتوزع الأوراق النقدية المتداولة في نهاية شهر دجنبر 2002 كما يلي :

4.178.691	ورقة	من فئة 5	دراهم	بالدراهم	20.893.455,00
17.886.335	ورقة	من فئة 10	دراهم	بالدراهم	178.863.350,00
49.201.748	ورقة	من فئة 20	درهما	بالدراهم	984.034.960,00
36.440.616	ورقة ونصف	من فئة 50	درهما	بالدراهم	1.822.030.825,00
311.807.695	ورقة ونصف	من فئة 100	درهم	بالدراهم	31.180.769.500,00
187.981.163	ورقة ونصف	من فئة 200	درهم	بالدراهم	37.596.232.700,00

المجموع بالدراهم 71.782.824.790,00

القطع النقدية المتداولة

وصلت قيمة القطع النقدية المتداولة إلى 1.387,8 مليون درهم وتنامت بمقدار 95,4 مليون أو 7,4% مقارنة مع نهاية دجنبر 2001.

وتتوزع النقود المعدنية في نهاية سنة 2002 كما يلي :

- قطع من الذهب

2.861.250,00	من فئة 250 درهما	بالدراهم	11.445	قطعة تذكارية
1.002.000,00	من فئة 500 درهم	بالدراهم	2.004	قطعة تذكارية

- قطع من الفضة

6.377.755,00	من فئة درهم واحد (1960)	بالدراهم	6.377.755	قطعة
3.253.730,00	من فئة 5 دراهم (1965)	بالدراهم	650.746	قطعة
1.362.900,00	من فئة 50 درهما	بالدراهم	27.258	قطعة تذكارية
914.100,00	من فئة 100 درهم	بالدراهم	9.141	قطعة تذكارية
589.050,00	من فئة 150 درهما	بالدراهم	3.927	قطعة تذكارية
3.905.600,00	من فئة 200 درهم	بالدراهم	19.528	قطعة تذكارية

- قطع من النيكل

111.252.076,50	من فئة 50 سنتيما ونصف درهم	بالدراهم	222.504.153	قطعة
402.944.041,00	من فئة درهم واحد	بالدراهم	402.944.041	قطعة
334.617.890,00	من فئة 5 دراهم	بالدراهم	66.923.578	قطعة
425.574.810,00	من فئة 10 دراهم	بالدراهم	42.557.481	قطعة

- قطع من برونز الألومينيوم

11.155.341,75	من فئة 5 سنتيمات	بالدراهم	223.106.835	قطعة
49.882.483,10	من فئة 20 سنتيمات	بالدراهم	249.412.415	قطعة ونصف
31.872.230,60	من فئة 10 سنتيما	بالدراهم	318.722.306	قطعة

- قطع من الألومينيوم

228.882,21	من فئة سنتيم واحد	بالدراهم	22.888.221	قطعة
------------	-------------------------	----------	------------	------

المجموع بالدراهم 1.387.794.140,16

الالتزامات بالذهب والعملات القابلة للتحويل

تحددت الإلتزامات بالذهب والعملات القابلة للتحويل في 951,3 مليون درهم وسجلت تقلصا قدره 3.232,8 مليون أو 77,3%، وذلك بعد ما عرفت تزايدا بمبلغ 1.129 مليون أو 37% سنة من قبل. ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى تحويل شبه كلي للودائع بالعملات الأجنبية، المودعة سابقا من لدن الأبنك لدى بنك المغرب، لدى المراسلين بالخارج، وذلك بعد قرار تحرير توظيف العملات الأجنبية في الخارج في مايو 2002.

ودائع والتزامات أخرى

سجلت الودائع والالتزامات الأخرى، البالغة 36.696,4 مليون درهم، تزايدا مقداره 3.580,4 مليون أو 10,8% من نهاية سنة لأخرى. ويعود هذا الارتفاع إلى تكوين رصيد دائن مبلغه 1.356,8 مليون من لدن الخزينة وكذا إلى نمو بين لحسابات الأبنك على إثر رفع معدل الاحتياطي النقدي من 10% إلى 14% ابتداء من 26 دجنبر 2002. أما حسابات استرجاع السيولة، فقد عرفت تقلصا بما مبلغه 4.000 مليون، حيث أن البنك المركزي وضع حدا لهذه العمليات في نهاية السنة. وفيما يخص مبلغ الأموال المودعة في حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد بلغ 9.159,9 مليون درهم، مسجلا بذلك انخفاضا قدره 840,1 مليون درهم على إثر التمويلات الممنوحة من لدن هذه المؤسسة.

مناحيات حقوق السحب الخاصة

بلغ مقابل قيمة السحوبات المنجزة في إطار منحيات حقوق السحب الخاصة 433,6 مليون درهم، وظل دون تغيير من سنة لأخرى.

رأس المال والاحتياطيات

بلغ ركن رأس المال والاحتياطيات ما مجموعه 5.369 مليون درهم مسجلا انخفاضا قدره 54,7 مليون أو 1% يعود بشكل اقتصاري إلى تقلص الاحتياطيات، بينما ظل الرأس المال مستقرا في مبلغ 500 مليون درهم.

عناصر مختلفة

سجلت العناصر المختلفة للخصوم، البالغة 9.298,8 مليون درهم، ارتفاعا قدره 1.956,6 مليون أو 26,6%، ناتج بالأساس عن تزايد المؤونات المخصصة لتغطية خسائر الصرف بقيمة 1.812,6 مليون.

وبلغ الربح السنوي الصافي بعد اقتطاع مبلغ 1.006,8 مليون درهم برسم الضريبة على الشركات 1.560,1 مليون درهم، وانخفض بمبلغ 167,3 مليون مقارنة مع السنة الفارطة.

2002

حصيلة بنك المغرب

الأصول

بالدراهم	
	الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة
105.298.722.692,56	والعملات القابلة للتحويل
1.960.135.451,30	- الموجودات من الذهب
1.293.531.311,54	- الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي - حصة الاحتياطي
1.244.183.638,90	- الموجودات من حقوق السحب الخاصة
100.515.788.590,82	- الموجودات من العملات القابلة للتحويل
285.083.700,00	- الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي
11.307,30	اتفاقات الأداء
5.500.000.000,00	المساعدات المالية للدولة
5.500.000.000,00	- تسبيقات للدولة - الفصل 35 الفقرة 3 من القانون الأساسي ..
-	- تسبيق للدولة - الفصل 35 الفقرة 2 من القانون الأساسي
-	- تعبئة سفائح جمركية وسندات اقتراض مكفولة
38.002.465,99	الحسابات البريدية الجارية
11.013.237.902,58	عمليات الائتمان
9.748.246.543,55	- التسبيقات
1.264.991.359,03	- السندات الجاري تحصيلها
-	سندات الخزينة المقتناة في السوق الثانوية
2.594.210.247,37	إستخدام رأس المال والاحتياطيات
1.475.799.486,97	عناصر مختلفة
125.919.984.102,77	مجموع الأصول

في نهاية دجنبر 2002

الخصوم

بالدراهم	
73.170.618.930,16	الأوراق النقدية والقطع المعدنية المتداولة
71.782.824.790,00	- الأوراق النقدية
1.387.794.140,16	- القطع المعدنية
951.329.317,82	الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية
-	القابلة للتحويل
719.164.914,55	- الالتزامات بالذهب
29.827.058,28	- الالتزامات بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل
202.337.344,99	- الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل
	- المنظمات الدولية
225.405,75	اتفاقات الأداء
36.696.384.621,65	ودائع والتزامات أخرى
1.356.786.737,44	- الحساب الجاري للخرينة العمومية
22.787.990.367,83	- البنوك - حسابات العمليات
-	- البنوك - حسابات الاحتياطيات
-	- البنوك - حسابات سحب السيولة
12.537.775.770,03	- حسابات أخرى
13.831.746,35	- التزامات أخرى
433.628.327,61	مناحيات حقوق السحب الخاصة
5.368.959.326,91	رأس المال والاحتياطيات
500.000.000,00	- رأس المال
4.868.959.326,91	- الاحتياطيات
9.298.838.172,87	عناصر مختلفة
125.919.984.102,77	مجموع الخصوم

حساب النتائج لسنة 2002

بالدراهم	
	الإيرادات
3.135.028,75 إيرادات الخصم
3.234.879.296,06 الفوائد
152.360.449,80 العمولات
256.344.211,39 إيرادات مالية أخرى
76.299.929,77 إيرادات مختلفة
3.723.018.915,77	I. مجموع الإيرادات
	التحملات
492.377.733,94 نفقات التشغيل
478.074.017,12 تحملات مختلفة
131.025.919,64 مخصصات للاستخدام
54.580.398,47 مؤونات
1.156.058.069,17	II. مجموع التحملات
2.566.960.846,60	III. الربح الإجمالي (II-I)
1.006.834.689,34	IV. الضريبة على الشركات
1.560.126.157,26	V. الربح الصافي (IV-III)

I-1- الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي
(أسعار السوق لسنة 1980)

(بملايين الدراهم)

**2002	*2001	*2000	1999	1998	فروع النشاط الاقتصادي
20.717	19.619	15.377	18.251	21.901	القطاع الأول
20.717	19.619	15.377	18.251	21.901	الزراعة والغابات والصيد
44.817	43.643	41.580	40.422	39.358	القطاع الثاني.....
4.079	3.952	3.838	3.905	3.951	صناعات استخراجية
7.468	7.250	6.722	6.754	6.544	الماء والكهرباء (1)
26.641	25.792	24.744	23.906	23.277	صناعة التحويل
6.628	6.648	6.276	5.857	5.586	البناء والأشغال العمومية
57.519	55.705	54.592	51.924	50.005	القطاع الثالث
10.625	10.162	10.186	9.358	8.655	النقل والمواصلات
31.395	30.216	29.298	27.618	26.555	التجارة والحقوق والرسوم على الواردات
19.586	18.766	17.595	16.779	16.467	منها : - التجارة
11.809	11.449	11.703	10.839	10.088	- الحقوق والرسوم على الواردات
15.499	15.328	15.108	14.948	14.795	خدمات أخرى (2)
123.053	118.967	111.549	110.597	111.264	الناتج الداخلي الإجمالي القابل للمتاجرة .
24.916	24.428	23.351	23.027	22.465	الإدارات العمومية
147.969	143.395	134.900	133.623	133.729	الناتج الداخلي الإجمالي

I-2- تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي
(أسعار السوق لسنة 1980)

(التغيرات بالنسبة المئوية)

**2002	*2001	*2000	1999	1998	فروع النشاط الاقتصادي
5,6	27,6	15,7-	16,7-	27,9	القطاع الأول
5,6	27,6	15,7-	16,7-	27,9	الزراعة والغابات والصيد
2,7	5,0	2,9	2,7	2,3	القطاع الثاني.....
3,2	3,0	1,7-	1,2-	3,3-	صناعات استخراجية
3,0	7,9	0,5-	3,2	5,1	الماء والكهرباء (1)
3,3	4,2	3,5	2,7	2,1	صناعة التحويل
0,3-	5,9	7,1	4,9	4,1	البناء والأشغال العمومية
3,3	2,0	5,1	3,8	6,8	القطاع الثالث
4,6	0,2-	8,8	8,1	8,7	النقل والمواصلات
3,9	3,1	6,1	4,0	7,7	التجارة والحقوق والرسوم على الواردات
4,4	6,7	4,9	1,9	7,5	منها : - التجارة
3,1	2,2-	8,0	7,4	7,9	- الحقوق والرسوم على الواردات
1,1	1,5	1,1	1,0	4,2	خدمات أخرى (2)
3,4	6,6	0,9	0,6-	8,6	الناتج الداخلي الإجمالي القابل للمتاجرة .
2,0	4,6	1,4	2,5	3,2	الإدارات العمومية
3,2	6,3	1,0	0,1-	7,7	الناتج الداخلي الإجمالي

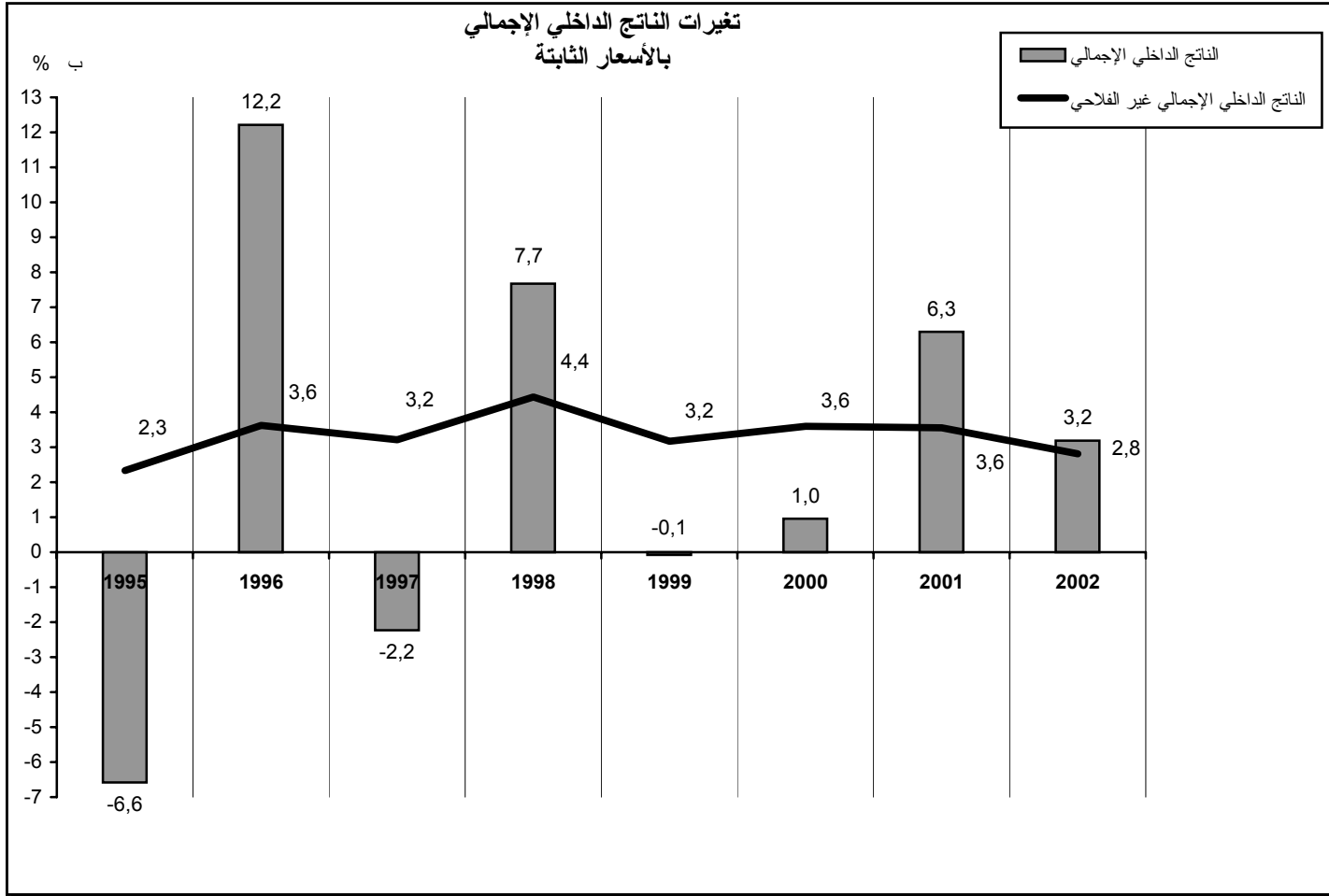
(1) المحروقات الصلبة، النفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.

(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الأخرى غير المالية، المؤسسات المالية، الخدمات البنكية المقطعة.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : قطاع التوقعات الاقتصادية والتخطيط.



I-3- الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي
(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

**2002	*2001	*2000	1999	1998	فروع النشاط الاقتصادي
64.141	59.657	48.991	52.905	59.211	القطاع الأول
64.141	59.657	48.991	52.905	59.211	الفلاحة والغابات والصيد
120.622	118.653	113.100	110.553	108.669	القطاع الثاني
7.314	7.429	7.290	7.464	7.335	صناعات استخراجية
27.129	26.983	25.264	27.159	27.462	الماء والكهرباء ⁽¹⁾
66.864	64.869	62.246	59.582	58.400	صناعة التحويل
19.314	19.372	18.300	16.348	15.472	البناء والأشغال العمومية
153.047	146.621	141.628	132.712	128.892	القطاع الثالث
28.673	26.259	24.897	21.678	19.796	النقل والمواصلات
75.708	73.036	70.624	66.339	66.104	التجارة والحقوق والرسوم على الواردات
47.149	44.989	42.490	39.843	39.312	منها : - التجارة
28.559	28.047	28.134	26.496	26.792	- الحقوق والرسوم على الواردات
48.666	47.326	46.107	44.695	42.992	خدمات أخرى ⁽²⁾
337.810	324.932	303.719	296.170	296.772	الناتج الداخلي الإجمالي القابل للمتاجرة
59.972	58.253	50.489	49.424	47.234	الإدارات العمومية
397.782	383.185	354.208	345.594	344.006	الناتج الداخلي الإجمالي

I-4- تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

(التغيرات بالنسبة المئوية)

**2002	*2001	*2000	1999	1998	فروع النشاط الاقتصادي
7,5	21,8	7,4 -	10,7 -	20,5	القطاع الأول
7,5	21,8	7,4 -	10,7 -	20,5	الفلاحة والغابات والصيد
1,7	4,9	2,3	1,7	3,5	القطاع الثاني
1,5 -	1,9	2,3 -	1,8	2,8	صناعات استخراجية
0,5	6,8	7,0 -	1,1 -	2,2	الماء والكهرباء ⁽¹⁾
3,1	4,2	4,5	2,0	3,9	صناعة التحويل
0,3 -	5,9	11,9	5,7	4,8	البناء والأشغال العمومية
4,4	3,5	6,7	3,0	6,7	القطاع الثالث
9,2	5,5	14,8	9,5	6,7	النقل والمواصلات
3,7	3,4	6,5	0,4	6,5	التجارة والحقوق والرسوم على الواردات
4,8	5,9	6,6	1,4	7,2	منها : - التجارة
1,8	0,3 -	6,2	1,1 -	5,5	- الحقوق والرسوم على الواردات
2,8	2,6	3,2	4,0	6,9	خدمات أخرى ⁽²⁾
4,0	7,0	2,5	0,2 -	7,9	الناتج الداخلي الإجمالي القابل للمتاجرة
3,0	15,4	2,2	4,6	8,9	الإدارات العمومية
3,8	8,2	2,5	0,5	8,1	الناتج الداخلي الإجمالي

(1) المحروقات الصلبة، النفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.

(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الأخرى غير المالية، المؤسسات المالية، الخدمات البنكية المقتطعة.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : قطاع التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

I-5- حساب السلع والخدمات

(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

التغيرات %		**2002	*2001	*2000	1999	
2002 2001	2001 2000					
3,8	8,2	397.782	383.185	354.208	345.594	الموارد
9,7-	41,8-	12.215	13.533	23.245	14.880 الناتج الداخلي الإجمالي
6,4	3,7	128.239	120.479	116.200	99.543 رصيد الموارد
8,5	15,1	116.024	106.946	92.955	84.663 واردات السلع والخدمات
3,3	5,1	409.997	396.718	377.453	360.474 صادرات السلع والخدمات
3,5	5,3	319.680	308.997	293.512	280.562 مجموع الموارد المتاحة
2,8	3,3	239.718	233.174	225.823	214.416	الاستثمارات
5,5	12,0	79.962	75.823	67.689	66.146 الاستهلاك النهائي الوطني
3,0	4,5	90.317	87.721	83.941	79.912 الأسر المقيمة
6,8	0,1-	91.142	85.375	85.422	81.896 الإدارات العمومية
135,2-	-	825-	2.346+	1.481-	1.984- الاستثمار
3,3	5,1	409.997	396.718	377.453	360.474 التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت
					 التغيير في المخزونات
					 مجموع الاستثمارات

I-6- الدخل الوطني الإجمالي المتاح واستعمالاته

(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

التغيرات %		**2002	*2001	*2000	1999	
2002 2001	2001 2000					
3,8	8,2	397.782	383.185	354.208	345.594 الناتج الداخلي الإجمالي
9,7 -	74,4	28.665	31.743	18.199	13.243 الدخل الخارجي الصافي
2,8	11,4	426.447	414.927	372.407	358.837 الدخل الوطني الإجمالي المتاح
3,5	5,3	319.680	308.997	293.512	280.562 الاستهلاك النهائي الوطني
0,8	34,3	106.767	105.930	78.895	78.275 التوفير الوطني الإجمالي
2,8	11,4	426.447	414.927	372.407	358.837 استعمال الدخل الوطني الإجمالي المتاح

I-7- الاستثمار والتوفير

(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

التغيرات %		**2002	*2001	*2000	1999	
2002 2001	2001 2000					
0,8	34,3	106.767	105.930	78.895	78.275 التوفير الوطني الإجمالي
34,7 -	60,3	66 -	101 -	63 -	84 - صافي الرساميل المتلقاة
-	-	-	-	5.109	1.720 حاجيات التمويل
0,8	26,1	106.701	105.829	83.941	79.912 مجموع الموارد
6,8	0,1 -	91.142	85.375	85.422	81.896 التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت
-	-	825 -	2.346 +	1.481 -	1.984 - التغيير في المخزونات
-	-	16.384	18.108	-	- طاقة التمويل
0,8	26,1	106.701	105.829	83.941	79.912 مجموع الاستثمارات

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : قطاع التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

II-1- زراعات الحبوب

الموسم الفلاحي 2001 - 2002			الموسم الفلاحي 2000 - 2001			
المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المساحة (ألف هكتار)	المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المساحة (ألف هكتار)	
13,3	23.252	1.745	13,2	22.776	1.724	الحبوب الرئيسية
11,7	10.315	882	10,6	10.398	977 القمح الطري
8,3	16.690	2.002	5,4	11.552	2.126 القمح الصلب
7,5	1.989	265	2,1	536	254 الشعير
					 الذرة
10,7	52.246	4.894	8,9	45.262	5.081 المجموع
10,7	513	47,8	11,8	678	57,6	الحبوب الثانوية
41,5	265,3	6,4	52,8	396	7,5 منها الأرز

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية.

(مديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية).

II-2- الحبوب

التسويق الرسمي

(بالآلاف القناطير)

من يونيو إلى دجنبر 2002	من يونيو 2001 إلى مايو 2002	من يونيو 2000 إلى مايو 2001	
9.157	8.052	4.036 القمح الطري
134	87	99 القمح الصلب
100	68	6 الشعير
20	2	28 الذرة
9.411	8.209	4.169 المجموع

المصدر: المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

II-3- القطنى

الموسم الفلاحى 2001 - 2002			الموسم الفلاحى 2000 - 2001			
المردود (قطنار للهكتار)	الإنتاج (ألف قطنار)	المساحة (ألف هكتار)	المردود (قطنار للهكتار)	الإنتاج (ألف قطنار)	المساحة (ألف هكتار)	
5,8	888	154	5,7	820	143	الفول.....
7,1	513	72	5,5	318	58	الحمص.....
5,5	216	39	4,6	128	28	الجلبان.....
6,8	417	61	3,1	129	42	العدس.....
5,9	331	56	5,2	222	43	قطنى مختلفة.....
6,2	2.365	382	5,1	1.617	314	المجموع.....

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية.

II-4- زراعات الخضر

من أكتوبر 2001 إلى شتبر 2002			من أكتوبر 2000 إلى شتبر 2001			
المردود (طن للهكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	المردود (طن للهكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	
20,9	4.200	201,4	17,3	3.707	214,0	زراعات الخضر الموسمية...
45,1	1.105	24,5	40,1	962	24,0	البواكر.....
95,8	565	5,9	94,9	446	4,7	الطماطم.....
18,6	130	7,0	14,7	140	9,5	البطاطس.....
35,3	410	11,6	38,4	376	9,8	خضر أخرى.....
23,5	5.305	225,9	19,6	4.669	238,0	المجموع.....

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية.

(مديرية الإنتاج النباتي).

II-5- تصدير البواكر

(بآلاف الأطنان)

من أكتوبر 2001 إلى شتبر 2002	من أكتوبر 2000 إلى شتبر 2001	من أكتوبر 1999 إلى شتبر 2000	
205,0	186,8	215,8	
38,6	47,1	66,6	البطاطس.....
133,0	109,7	93,4	خضر أخرى.....
376,6	343,6	375,8	المجموع.....

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية.

(مديرية الإنتاج النباتي).

II- 6 - الحوامض

(بالآلاف الأطنان)

من أكتوبر 2001 إلى يوليو 2002		من أكتوبر 2000 إلى يوليو 2001		من أكتوبر 1999 إلى يوليو 2000		
الصادرات	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	
240	703	254	694	325	845	البرتقال
122	286	95	175	192	360	الكلمانتين
68	154	41	110	80	195	حوامض أخرى
430	1.143	390	979	597	1.400	المجموع

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية.
(مديرية الإنتاج النباتي).

II- 7 - زراعات الشمندر وإنتاج السكر

إنتاج السكر * (الأطنان)	المردود (الأطنان للهكتار)	المحصول (الأطنان)	المساحة المجنية (الهكتارات)	
الموسم الفلاحي 2000 - 2001				
126.672 {	46,5	767.000	16.500	الغرب
80.000	40,2	225.000	5.600	اللوكوس
159.000	50,0	675.000	13.500	تادلة
33.048	64,8	1.192.000	18.400	دكالة
	56,1	247.000	4.400	ملوية
398.720	53,2	3.106.000	58.400	المجموع
الموسم الفلاحي 2001 - 2002				
110.200	45,5	764.000	16.800	الغرب
36.800	44,7	253.000	5.660	اللوكوس
91.184	49,0	668.000	13.640	تادلة
107.216	53,3	985.000	18.480	دكالة
33.000	65,4	316.000	4.830	ملوية
378.400	50,3	2.986.000	59.410	المجموع

(*) أرقام وزارة الصناعة والتجارة والمواصلات.
المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية.
(مديرية الإنتاج النباتي).

II-8 - زراعات قصب السكر وإنتاج السكر

إنتاج السكر* (الأطنان)	المردود (الأطنان للهكتار)	الإنتاج (الأطنان)	المساحة المجنية (الهكتارات)	
				2001
101.593	72,5	989.000	13.644 الغرب
	77,9	332.000	4.262 اللوكوس
101.593	73,8	1.321.000	17.906 المجموع
				2002
59.400	62,1	624.000	10.050 الغرب
29.200	79,3	314.000	3.960 اللوكوس
88.600	67,0	938.000	14.010 المجموع

(*) أرقام وزارة الصناعة والتجارة والمواصلات.
المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية.
(مديرية الإنتاج النباتي).

II-9 - القطن الخام⁽¹⁾

الموسم الفلاحي 2001 - 2002			الموسم الفلاحي 2000 - 2001			دكالة
المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (القنطار)	المساحة (الهكتار)	المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (القنطار)	المساحة (الهكتار)	
12,0	4.080	340	12,0	3.600	300	

(1) منذ انطلاق الموسم الفلاحي 1999 - 2000، لم يعد القطن يزرع إلا في منطقة دكالة.
المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية.
(مديرية الإنتاج النباتي).

II - 10 - زراعة الزيتون

(بالآلاف الأطنان)

المحصول	المحصول	المحصول	
نهاية 2002 - بداية 2003**	نهاية 2001 - بداية 2002*	نهاية 2000 - بداية 2001	
500	600	420	إنتاج الزيتون
45	60	35	إنتاج زيت الزيتون

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية.

(مديرية الإنتاج النباتي).

II - 11 - الحبوب الزيتية

الموسم الفلاحي 2001 - 2002			الموسم الفلاحي 2000 - 2001			
المردود	الإنتاج	المساحة	المردود	الإنتاج	المساحة	
(قنطار للهكتار)	(آلاف القناطير)	(آلاف الهكتارات)	(قنطار للهكتار)	(آلاف القناطير)	(آلاف الهكتارات)	
3,6	164	45,8	4,4	270	61,5	عباد الشمس
22,9	480	21,0	24,0	500	20,8	القول السوداني

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية.

(مديرية الإنتاج النباتي).

II - 12 - زراعة الكروم

سنة 2002		سنة 2001		سنة 2000		
الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	
(الأطنان)	(الهكتار)	(الأطنان)	(الهكتار)	(الأطنان)	(الهكتار)	
240.600	39.600	203.200	38.800	196.600	37.500	العنب المخصص للاستهلاك
79.000	10.400	60.800	10.700	56.000	9.800	العنب المخصص لإنتاج المشروبات
319.600	50.000	264.000	49.500	252.600	47.300	المجموع

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية.

(مديرية الإنتاج النباتي).

II-13 - تربية المواشي (1)

(آلاف الرؤوس)

*2002	2001	2000	
2.570	2.500	2.575	البقر
15.102	15.000	14.499	الغنم
5.046	4.800	4.930	الماعز
22.718	22.300	22.004	المجموع

(1) يتعلق الأمر بالإحصاء الذي يتم خلال شهري أكتوبر و نونبر.
(*) أرقام مؤقتة .

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية.
(مديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية).

II-14 - اللحوم المتوفرة للاستهلاك

(آلاف الأطنان)

**2002	*2001	2000	
344	334	330	اللحوم الحمراء
170	145	140	البقر
110	120	120	الغنم
15	20	22	الماعز
49	49	48	لحوم أخرى والأحشاء
315	280	220	اللحوم البيضاء

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية.
(مديرية تربية المواشي).

II-15 - الصيد البحري

(آلاف الأطنان)

**2002	*2001	
949,3	1.101,1	الإنتاج
56,5	122,5	- الصيد بأعالي البحار
892,8	978,6	- الصيد الساحلي
229,5	189,5	استهلاك المنتجات الطرية (1)
650,5	769,7	التحويل
230,0	210,0	المصبرات (1)
353,1	509,0	المواد المشتقة
67,4	58,3	التجميد
303,8	391,0	الصادرات
46,4	55,0	- السمك الطري والمجمد
127,9	134,0	- القشريات والرخويات
106,4	109,0	- السمك المصبر
23,1	93,0	- منتجات ثانوية مستخرجة من السمك

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة .

(1) أصبح المكتب الوطني للصيد البحري يسقط، من ركن "استهلاك المنتجات الطرية"، المشتريات التي يقوم بها تجار الأسماك والتي يسلمونها لقطاع التصبير، وذلك ليحتسبها ضمن ركن "المصبرات".

المصدر : - الإنتاج : وزارة الصيد البحري والمكتب الوطني للصيد البحري

- التصدير : مكتب الصرف.

III-1 - أهم المنتجات المعدنية

(بآلاف الأطنان)

التصدير (2)			الإنتاج (1)			
**2002	*2001	2000	**2002	*2001	2000	
11.649,3	10.853,2	10.487,5	23.041,0	21.983,0	21.463,0	الفوسفات الجاف
						المعادن غير الفلزية
406,8	410,9	327,2	469,9	467,1	343,6	البارتين
94,5	94,0	78,2	94,9	96,5	77,0	الفليورين
-	111,3	37,7	266,1	231,8	162,4	الملح
-	41,8	25,0	65,8	71,7	43,2	البنونيت
						المعادن الفلزية
325,3	187,4	190,3	178,4	174,8	201,7	معدن الزنك
30,8	33,7	39,2	87,4	110,9	117,4	معدن الرصاص
-	-	-	1,6	8,0	6,5	معدن الحديد
19,3	20,9	25,2	17,8	19,1	23,2	معدن النحاس
13,8	15,5	16,9	17,5	13,8	25,8	المنغنيز الكيماوي

(*) أرقام مراجعة .

(**) أرقام مؤقتة .

المصدر : (1) الإنتاج : وزارة الطاقة والمعادن.

(2) الصادرات : مكتب الصرف.

III-2 - مقياس إنتاج المعادن

(الأساس =100 =1992)

% $\frac{2002}{2001}$	**2002	*2001	2000	الترجيح	
2,6 +	115,1	112,2	109,6	100,0	
4,8 +	120,4	114,9	112,1	78,65	- الفوسفات
9,9 -	80,2	89,0	103,2	16,50	- المعادن الفلزية

(*) أرقام مراجعة .

(**) أرقام مؤقتة .

المصدر : قطاع التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

III - 3 - ميزان الطاقة

(بآلاف الأطنان المعادلة للنفط)

**2002		*2001		2000		
%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	
100	10.287	100	10.161	100	9.655	الاستهلاك الأولي
32,4	3.331	32,2	3.274	26,6	2.567 الفحم
61,0	6.277	60,7	6.166	64,6	6.236 المنتجات النفطية
0,5	48	0,4	38	0,4	38 الغاز الطبيعي
						الكهرباء من أصل مائي والإمدادات
6,1	631	6,7	683	8,4	814 الخارجية
100	323	100	325	100	267	المواد الأولية المحلية
-	-	-	-	6,0	16 الفحم الحجري
16,7	54	14,8	48	19,1	51 النفط والغاز الطبيعي
83,3	269	85,2	277	74,9	200 الكهرباء من أصل مائي وهوائي
	9.964		9.836		9.388	العجز في الطاقة
96,9		96,8		97,2	 بالنسبة المئوية للاستهلاك الكلي

(*) أرقام مراجعة .

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

III-4 - إنتاج الطاقة

% $\frac{2002}{2001}$	**2002	*2001	2000	
-	-	-	29,0	إنتاج الفحم الحجري (آلاف الأطنان).....
39,8 -	6,5	10,8	14,0	إنتاج النفط الخام (آلاف الأطنان)
26,0	63,0	50,0	50,0	إنتاج الغاز الطبيعي (ملايين الأمتار المكعبة).....
10,0 -	5.694,0	6.324,0	6.189,0	إنتاج معلمي التكرير (آلاف الأطنان) ⁽¹⁾
7,2	14.103,0	13.153,0	11.579,0	الإنتاج الصافي للطاقة الكهربائية (ملايين كيلواط ساعة)
(3,6)	(9.566,6)	(9.233,8)	(6.499,8)	منه : إنتاج القطاع الخاصي

(*) أرقام مراجعة .

(**) أرقام مؤقتة .

(1) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزيت).

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء.

III-5 - إنتاج الطاقة

محتسب بالأطنان المعادلة للنفط

**2002			*2001			بآلاف الأطنان المعادلة للنفط
التركيب	التغيير بالنسبة المئوية	الكميات	التركيب	التغيير بالنسبة المئوية	الكميات	
100,0	3,9 -	9.361	100,0	5,9	9.744	مجموع الإنتاج ⁽¹⁾
60,8	10,0 -	5.694	64,9	2,2	6.324	منه : المنتجات النفطية ⁽²⁾
39,2	7,2	3.667	35,1	14,2	3.420	الكهرباء
-	-	-	-	-	-	الفحم

(*) أرقام مراجعة .

(**) أرقام مؤقتة .

(1) احتسب الإنتاج الكلي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء، وبناء على معامل تحولي يبلغ 0,26 لألف كيلواط ساعة بالنسبة للكهرباء و0,56 للطن فيما يتعلق بالفحم.

(2) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزيت).

III-6 - مجموع استهلاك الطاقة

% $\frac{2002}{2001}$	**2002	*2001	2000	
1,8	6.277	6.166	6.236	المنتجات النفطية (آلاف الأطنان)
0,6	3.812	3.791	3.656	المنتجات البيضاء
3,8 -	76	79	79	. الوقود العادي
0,6 -	321	323	326	. الوقود الممتاز
1,4	282	278	285	. بترول المحركات النفاثة
1,1	3.026	2.992	2.841	. زيت الغاز
10,1 -	107	119	125	. مواد مختلفة
4,3	1.240	1.189	1.129	الغازات السائلة
4,4	1.134	1.086	1.038	. البوطان
2,9	106	103	91	. البروبان
3,3	1.225	1.186	1.451	زيت الفئول
44,5	422	292	611	. استهلاك المكتب الوطني للكهرباء
10,2 -	803	894	840	. استهلاك الآخرين
1,6	5.047	4.969	3.913	الفحم (آلاف الأطنان)
3,5	4.317	4.171	3.219	. استهلاك المكتب الوطني للكهرباء
8,5 -	730	798	694	. استهلاك الآخرين
26,0	63	50	50	الغاز الطبيعي (ملايين الأمتار المكعبة)
4,9	13.425	12.800	12.175	الكهرباء (ملايين كيلواط ساعة)
11,0 -	1.392	1.564	2.363	منه : الإمدادات الخارجية

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء.

III-7 - الاستهلاك النهائي للطاقة (1)

**2002			*2001			بآلاف الأطنان المعادلة للنفط
التركيب بالنسبة المئوية	التغيير بالنسبة المئوية	الكميات	التركيب بالنسبة المئوية	التغيير بالنسبة المئوية	الكميات	
100	1,1	9.868	100	5,2	9.757	الاستهلاك النهائي للطاقة (2)
59,7	0,1 -	5.895	60,5	4,4	5.902	. المنتجات النفطية
						منها :
(30,6)	(1,2)	(3.018)	(30,6)	(5,4)	(2.982)	. (زيت الغاز)
35,4	4,9	3.491	34,1	5,1	3.328	. الكهرباء
4,9	8,5 -	482	5,4	15,1	527	. الفحم

(1) يشمل الاستهلاك النهائي للطاقة الاستهلاك الأولي بعد طرح استهلاك المكتب الوطني للكهرباء.

(2) احتسب الاستهلاك النهائي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء، و بناء على

معامل تحويلي يبلغ 0,26 لألف كيلواط ساعة بالنسبة للكهرباء و 0,66 للطن فيما يتعلق بالفحم.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

IV-1 - مقاييس الإنتاج الصناعي

(الأساس 100 : 1992)

التغيرات (%)		سنة 2002	سنة 2001	سنة 2000	الترجيح	
2002 2001	2001 2000					
1,9	4,5	138,1	135,5	129,7	249	الصناعات الغذائية، المشروبات والتبغ
2,7	2,3	139,3	135,7	132,7	184	الصناعات الغذائية (1)
0,1 -	11,7	134,8	134,9	120,8	65	المشروبات والتبغ
0,7 -	2,1 -	114,7	115,5	118,0	223	صناعات النسيج، الملابس والجلد
0,8 -	0,1 -	101,1	101,9	102,0	113	منتجات النسيج والملابس الداخلية
1,5 -	5,4 -	129,2	131,2	138,7	90	الملابس باستثناء الأحذية
4,3	5,3	126,1	120,9	114,8	20	الجلد والمواد والأحذية الجلدية
5,4	4,2	145,7	138,2	132,6	218	صناعات كيميائية وشبه كيميائية
5,4	5,9	145,2	137,7	130,0	151	منتجات كيميائية وشبه كيميائية
6,0	2,7 -	130,3	122,9	126,3	30	منتجات من المطاط والبلاستيك
4,6	3,2	160,0	153,0	148,2	37	الورق، الورق المقوى والطباعة
3,5	6,5	133,6	129,1	121,2	181	صناعات ميكانيكية، معدنية، كهربائية وإلكترونية
16,3	7,0	168,4	144,8	135,3	22	منتجات الصناعة المعدنية الأساسية
6,9	9,0	127,0	118,8	109,0	61	منتجات معدنية باستثناء الآلات
1,6 -	1,9 -	116,3	118,2	120,5	20	آلات ومعدات التجهيز
6,0 -	14,3	134,8	143,4	125,5	41	معدات النقل
3,6	0,2	132,0	127,4	127,1	34	معدات كهربائية وإلكترونية
9,4	28,0 -	125,7	114,9	159,6	2	آلات المكتب وأدوات دقيقة للقياس ومراقبة النظر والساعات
5,9 -	2,6 -	102,4	108,8	111,7	1	صناعات تحويلية أخرى
5,6	3,7	130,9	124,0	119,6	129	الخشب ومواد البناء
3,7	5,4	121,1	116,8	110,8	21	الخشب والأدوات الخشبية
5,9	3,4	132,8	125,4	121,3	108	منتجات تحويل معادن المقالع
2,9	3,2	132,7	128,9	124,9	1000	مجموع الصناعات التحويلية

(1) منتجات الصناعات الغذائية (فرع 10) ومنتجات أخرى للصناعات الغذائية (فرع 11).

المصدر: قطاع التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

V-1 - دخول السياح

التغيرات 2002 2001 (%)	سنة 2002	سنة 2001	سنة 2000	
0,5	2.477.572	2.465.788	2.505.708	I. السياح من جنسية أجنبية
1,2-	2.222.267	2.249.662	2.325.505	أ. سياحة الإقامة
0,4	1.778.716	1.772.365	1.805.088	دول الاتحاد الأوروبي
				منها :
4,4	877.465	840.230	813.865	فرنسا
0,4	201.258	200.519	232.245	إسبانيا
12,1-	172.860	196.700	211.039	المانيا
8,0	146.511	135.642	137.232	المملكة المتحدة
9,0-	112.518	123.628	142.426	إيطاليا
2,3-	90.037	92.180	113.494	دول أوروبية أخرى
20,0-	119.229	149.103	178.625	أمريكا
				منها :
25,0-	72.845	97.072	121.068	الولايات المتحدة
9,9-	28.503	31.633	34.320	كندا
52,6-	2.697	5.693	6.876	الأرجنتين
2,9	74.273	72.165	67.157	الشرق الأوسط (*)
5,8-	67.279	71.454	63.989	المغرب العربي
6,0-	36.152	38.477	36.077	دول إفريقية أخرى
7,6	35.616	33.094	40.120	آسيا
0,7	20.965	20.824	20.955	بلدان أخرى
18,1	255.305	216.126	180.203	ب. سياحة العبور
0,1-	1.971.065	1.973.653	1.787.532	II. المغاربة المقيمون بالخارج
0,2	4.448.637	4.439.441	4.293.240	المجموع

(*) بما فيها مصر.
المصدر : وزارة السياحة

VI-1 - الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة (385 مادة)

(الأساس 100 = 1989)

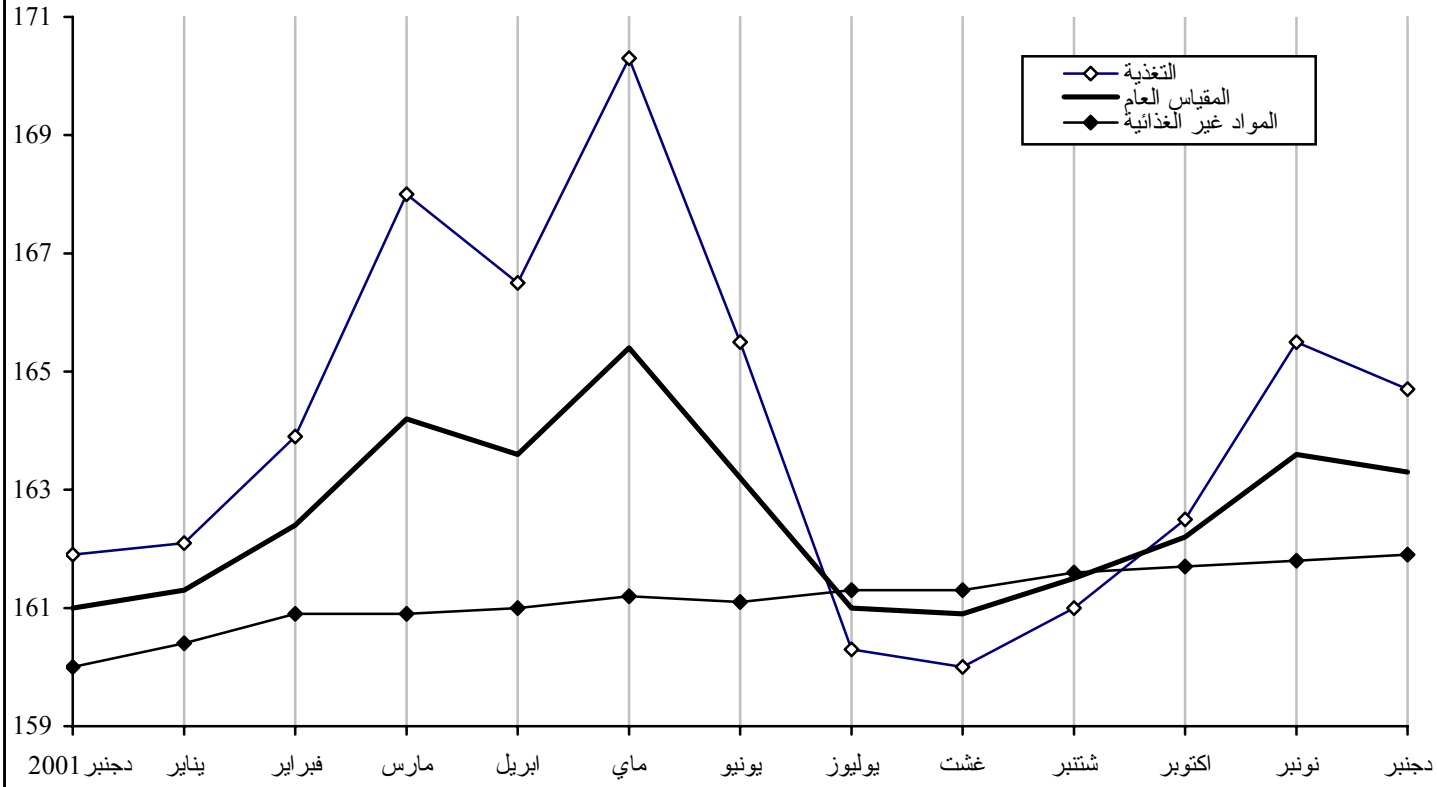
التغيرات %		2002												2001		المجموعات	
*2002 *2001	دجنبر 02 دجنبر 01	المتوسط السنوي	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتتير	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر		المتوسط السنوي
4,3+	1,7+	164,2	164,7	165,5	162,5	161,0	160,0	160,3	165,5	170,3	166,5	168,0	163,9	162,1	161,9	157,5	المواد الغذائية..... منها:
0,6+	0,3+	143,3	143,5	143,6	143,6	143,8	143,5	143,1	143,3	143,3	143,3	143,4	142,9	142,8	143,1	142,4	الخبوب.....
2,2+	0,8+	142,7	148,0	149,4	144,9	143,7	143,2	140,4	141,1	139,1	138,9	139,9	140,6	143,5	146,8	139,7	الحليب ومشتقاته والبيض.....
0,1 -	2,5+	139,9	144,0	143,5	142,7	140,6	139,4	138,1	137,9	138,0	138,6	138,6	138,7	138,9	140,5	140,1	المواد الدهنية.....
7,0+	8,9+	176,6	183,2	179,7	178,0	179,4	178,0	176,7	178,3	186,0	173,6	169,7	168,8	168,1	168,2	165,1	اللحوم.....
7,2+	2,9+	179,0	192,4	198,2	173,9	174,9	176,9	173,0	177,3	183,4	169,9	178,1	176,3	174,1	186,9	166,9	الاسماك الطرية.....
15,2+	8,6 -	192,1	188,5	188,6	166,3	146,1	140,7	147,0	175,5	193,9	230,9	272,5	236,2	218,4	206,2	166,7	الخضر الطرية.....
4,4+	0,7+	214,4	172,2	202,1	215,7	213,2	209,4	222,1	274,5	305,8	222,9	189,7	176,0	169,7	171,0	205,4	الفواكه الطرية.....
1,6+	1,2+	161,2	161,9	161,8	161,7	161,6	161,3	161,3	161,1	161,2	161,0	160,9	160,9	160,4	160,0	158,7	المواد غير الغذائية.....
1,7+	1,3+	166,2	167,2	166,9	166,5	166,3	166,2	166,3	166,0	166,1	166,0	165,6	165,5	165,2	165,0	163,5	الملبس.....
1,6+	1,6+	165,0	165,7	165,4	165,2	165,1	165,1	165,1	165,0	165,0	164,9	164,7	164,6	163,6	163,1	162,5	المسكن.....
0,6+	0,2+	139,2	139,3	139,3	139,2	139,3	139,3	139,3	139,3	139,2	139,2	139,2	139,1	139,0	139,0	138,4	التجهيز المنزلي.....
1,1+	0,8+	144,1	144,4	144,4	144,1	144,1	144,1	144,1	144,1	144,1	143,8	144,0	144,1	144,1	143,2	142,5	العلاجات الطبية.....
0,6+	0,2+	163,4	163,6	163,5	163,5	163,5	163,5	163,4	163,4	163,4	163,4	163,4	163,3	163,3	163,2	162,5	النقل والمواصلات.....
3,3+	2,2+	164,8	166,4	166,6	166,6	166,5	165,2	165,1	163,7	163,7	163,4	163,4	163,3	163,1	162,8	159,5	الترفيه والثقافة.....
2,2+	1,2+	170,3	171,2	171,1	170,8	170,8	170,5	170,3	170,1	170,0	169,8	169,6	169,7	169,2	169,1	166,6	مواد وخدمات أخرى.....
2,8+	1,4+	162,7	163,3	163,6	162,2	161,5	160,9	161,0	163,2	165,4	163,6	164,2	162,4	161,3	161,0	158,3	المقياس العام.....

(*) المتوسط السنوي .

المصدر : قطاع التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة - سنة 2002

الأساس 100 = 1989



VI - 2 - الرقم الاستدلالي لأثمان الإنتاج الصناعي (*)

(الأساس 100 = 1997)

التغيرات %			2001					المتوسط	ثلاثة أشهر	الترجيح	
2002	2001	ثلاثة أشهر الرابعة 02	المتوسط	ثلاثة أشهر	ثلاثة أشهر	ثلاثة أشهر	السنوي	الرابعة	%		
2001	2000	ثلاثة أشهر الرابعة 01	السنوي	الرابعة	الثالثة	الثانية	الأولى	2001	2001		
2,8 +	0,6 -	3,7 +	102,0	103,5	102,0	102,0	100,4	99,2	99,8	28,9	صناعات غذائية
-	0,3 -	-	113,4	113,4	113,4	113,4	113,4	113,4	113,4	3,1	صناعة التبغ
0,7 +	0,3 +	0,1 -	98,0	98,0	98,0	98,0	98,1	97,4	98,1	6,5	صناعة النسيج
0,2 -	0,8 -	0,3 +	96,6	96,8	96,5	96,5	96,5	96,8	96,5	6,7	صناعة الملابس
1,2 +	0,7 -	1,0 +	97,3	97,0	97,4	97,4	97,4	96,3	96,0	1,6	صناعة الجلد و الأحذية
0,9 -	0,5 -	0,2 -	97,6	97,6	97,6	97,6	97,6	98,5	97,8	1,8	نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب
3,6 -	9,0 -	2,5 -	91,2	88,1	93,7	92,6	90,4	94,5	90,4	2,6	صناعة الورق والورق المقوى
1,1 +	4,6 +	-	96,5	96,5	96,5	96,5	96,5	95,5	96,5	1,4	نشر، طباعة واستساخ
9,7 -	6,6 -	3,7 +	128,9	135,8	128,9	135,7	115,1	142,7	131,0	13,3	تكرير البترول
1,7 -	1,9 -	-	94,8	94,6	95,0	95,0	94,6	96,6	94,6	13,1	صناعة كيميائية
-	-	0,9 -	95,9	95,9	95,9	95,9	95,9	97,6	96,8	2,0	صناعة المطاط والبلاستيك
1,4 +	1,4 +	0,2 +	106,3	106,4	106,4	106,1	106,1	104,9	106,2	5,9	صناعة منتجات أخرى غير معدنية
1,3 +	1,3 -	2,0 +	101,1	101,8	101,3	100,5	100,6	99,8	99,8	3,2	صناعة المواد المعدنية
0,7 +	0,8 +	0,9 +	101,8	102,2	102,1	101,4	101,4	101,1	101,3	3,0	تحويل المواد المعدنية
5,6 -	1,4 -	5,4 -	91,0	91,0	91,0	91,0	91,0	96,4	96,2	0,9	صناعة الآلات والتجهيزات
3,9 -	0,8 -	3,4 -	102,6	101,7	102,4	103,1	103,2	106,9	105,3	2,0	صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية
3,6 -	0,3 -	3,5 -	93,4	93,4	93,4	93,4	93,4	96,9	96,8	0,5	صناعة أجهزة الراديو، التلفزة و الاتصال
-	-	6,6 +	103,2	103,2	103,2	103,2	103,2	96,8	96,8	0,1	صناعة أجهزة الطب، الدقة، النظر وصناعات الساعات ..
0,4 +	0,2 +	0,2 +	99,5	99,6	99,6	99,6	99,2	99,1	99,4	2,5	صناعات السيارات والهيكل
0,9 +	2,3 -	1,6 +	93,5	93,9	93,9	93,9	92,4	92,8	92,4	0,1	صناعة وسائل أخرى للنقل
1,0 +	2,7 +	-	102,7	102,7	102,7	102,7	102,7	101,7	102,7	0,9	صناعة الأثاث وصناعات مختلفة
1,3 -	1,8 -	3,3 +	103,8	105,1	103,9	104,7	101,4	105,1	101,7	100	المقياس العام

(*) يحتسب هذا الرقم الاستدلالي على أساس الأثمنة بدون ضريبة ومع الأخذ بعين الاعتبار لثمن المنتج عند مغادرة المصنع .

المصدر : قطاع التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

VI - 3 مؤشرات حول وضعية التشغيل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

المجموع			الوسط القروي			الوسط الحضري			
التغيرات 2002 2001 ⁽²⁾	2002	2001	التغيرات 2002 2001 ⁽²⁾	2002	2001	التغيرات 2002 2001 ⁽²⁾	2002	2001	
461+	29.632	29.171	4 -	12.859	12.863	465+	16.773	16.308	مجموع السكان
521+	20.475	19.954	97+	8.244	8.147	424+	12.231	11.807	السكان البالغون 15 سنة فما فوق
149+	10.379	10.230	24+	4.821	4.797	125+	5.558	5.433	السكان النشيطون البالغون 15 سنة فما فوق ..
222+	9.176	8.954	52+	4.635	4.583	169+	4.541	4.372	منهم - السكان النشيطون المشتغلون
72 -	1.203	1.275	28 -	186	214	44 -	1.017	1.061	- السكان النشيطون العاطلون
0,6 -	50,7	51,3	0,4 -	58,5	58,9	0,6 -	45,4	46,0	معدل النشاط ⁽¹⁾
0,9 -	11,6	12,5	0,6 -	3,9	4,5	1,2 -	18,3	19,5	معدل البطالة
									. حسب الجنس
1,2 -	11,3	12,5	0,9 -	4,7	5,6	1,4 -	16,6	18,0	ذكور
0,0	12,5	12,5	0,1 +	1,7	1,6	0,5 -	24,2	24,7	إناث
									. حسب فئات السن
1,3 -	17,6	18,9	1,0 -	6,2	7,2	1,3 -	34,2	35,5	15 إلى 24 سنة
1,5 -	17,7	19,2	1,2 -	4,7	5,9	1,8 -	26,2	28,0	25 إلى 34 سنة
0,2 -	6,3	6,5	0,1 -	2,2	2,3	0,5 -	8,7	9,2	35 إلى 44 سنة
0,2 -	2,1	2,3	-	1,1	1,1	0,3 -	3,2	3,5	45 سنة فما فوق
									. حسب المستوى التعليمي
0,8 -	5,6	6,4	0,4 -	2,6	3,0	1,4 -	10,4	11,8	غير الحاصلين على شهادة
1,3 -	23,7	25,0	2,2 -	13,6	15,8	1,2 -	25,6	26,8	الحاصلون على شهادة

(1) نسبة السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق إلى السكان البالغين 15 سنة فما فوق .

(2) تحتسب تغيرات المعدلات بالنسب المئوية.

المصدر : قطاع التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

VI-4 - تطور وضعية التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي (1)

(بآلاف الأشخاص)

التغيرات		السنوات		فروع النشاط الاقتصادي
بالنسب المئوية	بآلاف الأشخاص	2001	2001	
1,3	51	3.951	3.900	الزراعة، تربية المواشي والصيد البحري
5,3	62	1.231	1.169	الصناعة (بما فيها الصناعة التقليدية).....
8,0	48	646	598	البناء والأشغال العمومية
2,2	25	1.180	1.155	التجارة
4,8	15	332	317	النقل والمواصلات
0,1	1	976	975	الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية المقدمة للجماعة
2,4	20	856	836	خدمات أخرى (بما فيها الإصلاحات)
16,8-	1 -	4	5	نشاطات غير محددة
2,5	221	9.176	8.955	المجموع

(1) يتعلق الأمر بالأشخاص الذين يبلغ عمرهم 15 سنة فما فوق.
المصدر : قطاع التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

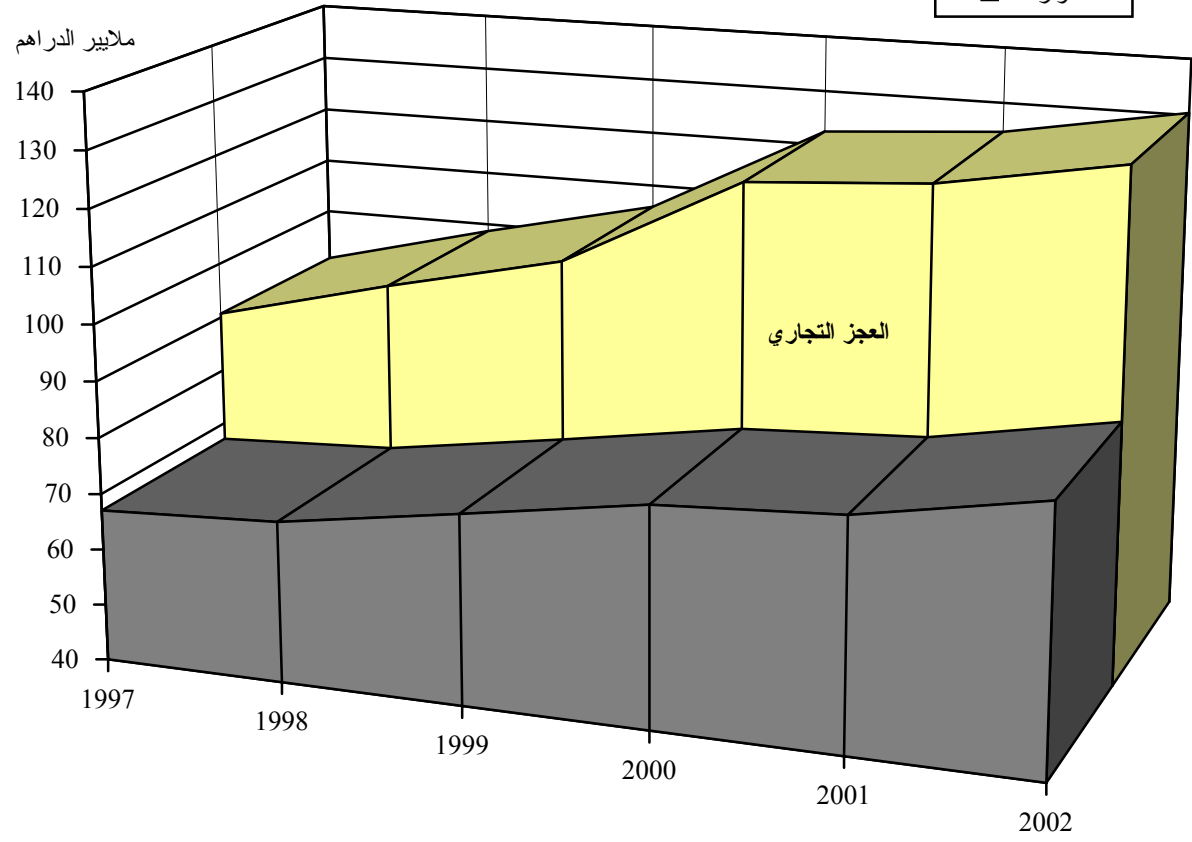
VII -1- بنية المبادلات التجارية (1)

الصادرات		الواردات		الحصص بالنسبة المئوية حسب المجموعات
2002	2001	2002	2001	
20,7	20,7	11,6	12,3	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
2,8	4,2	15,5	17,6	الطاقة ومواد التزبييت
9,4	8,8	6,9	6,3	المواد الخام
23,8	21,6	22,0	21,3	أنصاف المنتوجات
43,3	44,7	44,0	42,4	المنتجات منتهية الصنع
6,5	5,6	20,1	18,5	. مواد التجهيز
36,8	39,1	23,9	23,9	. مواد الاستهلاك
100	100	100	100	المجموع

(1) ابتداء من سنة 1998 ، تشمل إحصاءات التجارة الخارجية المعاملات المنجزة في إطار نظام القبول المؤقت بدون أداء، سواء على مستوى المجموع أو على صعيد كل مادة على حدة.

المبادلات التجارية مع الخارج

■ الصادرات
■ الواردات



VII -2- الواردات حسب أهم المنتجات

التغيرات				**2002		*2001		الوزن بالآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم
القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	
%	(بملايين الدراهم)	%	(بالآلاف الأطنان)					
1,7-	258-	0,1-	6-	15.144	6.606	15.402	6.612	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
6,0-	370-	1,7-	58-	5.819	3.318	6.189	3.376	القمح
13,3	175	10,6	103	1.494	1.076	1.319	973	الذرة
30,1-	335-	21,8-	176-	779	631	1.114	807	الشعير
3,7	57	12,1	62	1.592	574	1.535	512	السكر
0,1-	1-	14,8	8	976	62	977	54	المنتجات اللبينية
4,5-	30-	15,8	6	641	44	671	38	النشاي
4,2-	31-	-	-	703	10	734	10	التبغ
9,7	277	5,8	49	3.140	891	2.863	842	مواد أخرى
8,2-	1.812-	5,6-	791-	20.168	13.298	21.980	14.089	الطاقة ومواد التزييت
11,2-	1.627-	12,0-	869-	12.861	6.390	14.488	7.259	زيت البنترول الخام
4,2	203	7,2	122	4.993	1.816	4.790	1.694	الغاز ومواد بترولية أخرى
9,0-	211-	0,9-	44-	2.129	5.092	2.340	5.136	الفحم
48,9-	177-	-	-	185	-	362	-	الطاقة الكهربائية
13,7	1.074	12,8	562	8.936	4.953	7.862	4.391	المواد الخام
9,4	160	9,2-	37-	1.858	367	1.698	404	الزيوت
42,1	264	39,0	99	891	353	627	254	الحبوب الزيتية
22,7	354	33,5	199	1.913	793	1.559	594	الأخشاب الخام
7,1-	90-	3,3	3	1.183	93	1.273	90	خيوط النسيج والقطن
8,2	85	11,5	290	1.127	2.818	1.042	2.528	الكبريت الخام
18,1	301	1,5	8	1.964	529	1.663	521	مواد أخرى
8,0	2.122	10,1	422	28.718	4.596	26.596	4.174	أنصاف المنتجات (1)
0,9	35	6,7	55	3.852	882	3.817	827	المواد الكيماوية
0,9	9	12,9	4	1.061	35	1.052	31	الأصبغ ومواد التطهير
22,0	188	22,5	133	1.044	724	856	591	الأسمدة الطبيعية والكيماوية
20,6	420	14,6	131	2.454	1.029	2.034	898	الحديد والصلب
4,8	175	7,4	39	3.796	568	3.621	529	منتجات أخرى لصناعة الحديد والصلب
5,1	164	12,4	38	3.353	345	3.189	307	المواد البلاستيكية
9,6	168	15,2	30	1.914	228	1.746	198	الورق والورق المقوى
2,2	26	13,5	5	1.201	42	1.175	37	خيوط القطن والألياف
10,3	937	1,7-	13-	10.043	743	9.106	756	مواد أخرى
12,8	113	23,5	4	998	21	885	17	مواد التجهيز الفلاحي
13,6	3.013	30,3	82	25.208	353	22.195	271	مواد التجهيز الصناعي
3,4	162	16,1	5	4.908	36	4.746	31	آلات وأجهزة مختلفة
47,7-	114-	-	-	125	2	239	2	مولدات حرارية
54,6	359	69,2	9	1.016	22	657	13	آلات الجرش والتجميع
3,4-	23-	-	-	662	6	685	6	آلات النسيج
24,8	100	26,7	4	504	19	404	15	أجهزة استخراج المعادن
2,4	16	-	-	674	11	658	11	أدوات وآلات
-	1.720	-	26	1.760	27	40	1	طائرات، بواخر
20,1	384	16,7	6	2.299	42	1.915	36	سيارات صناعية
25,8-	269-	50,0-	1-	772	1	1.041	2	أجهزة كهربائية للمواصلات بالهاتف
71,4-	744-	-	3-	298	-	1.042	3	أجهزة البث للمواصلات اللاسلكية
18,6	146	23,1	3	931	16	785	13	خيوط وحبال كهربائية
12,9	1.276	23,9	33	11.259	171	9.983	138	منتجات أخرى
4,7	1.407	12,2	53	31.205	488	29.798	435	مواد الاستهلاك
11,7	193	-	-	1.846	4	1.653	4	الأدوية
3,6-	428-	4,9-	6-	11.601	116	12.029	122	منتجات النسيج
19,8	242	25,0	7	1.465	35	1.223	28	الأدوات البلاستيكية
9,6	229	33,3	4	2.609	16	2.380	12	أجهزة الاستقبال للمواصلات اللاسلكية
12,9	276	7,7	2	2.417	28	2.141	26	السيارات السياحية
40,9-	425-	16,7-	4-	615	20	1.040	24	قطع الغيار
14,1	1.320	22,8	50	10.652	269	9.332	219	منتجات أخرى
4,5	5.659	1,1	326	130.377	30.315	124.718	29.989	المجموع

(1) من ضمنها الذهب الصناعي بمبلغ 120 مليون درهم سنة 2001 و 222 مليون درهم سنة 2002.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

VII-3- الصادرات حسب أهم المنتجات

التغيرات				**2002		*2001		الوزن بالآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم
القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	
%	(بملايين الدراهم)	%	(بالآلاف الأطنان)					
7,6	1.263	6,3-	97-	17.954	1.444	16.691	1.541	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
0,4	9	5,3-	23-	2.092	408	2.083	431	الحوامض
17,1	312	-	-	2.141	334	1.829	334	البواكر
13,5	698	4,5-	6-	5.885	128	5.187	134	الرخويات والقشريات
5,9-	85-	16,4-	9-	1.358	46	1.443	55	السماك الطري
8,0	207	2,8-	3-	2.794	106	2.587	109	مصبرات السمك
2,3	27	2,2-	2-	1.222	89	1.195	91	مصبرات الخضر والفواكه
66,1-	290-	69,7-	53-	149	23	439	76	دقيق السمك
20,0	385	0,3-	1-	2.313	310	1.928	311	مواد أخرى
28,7-	979-	37,3-	709-	2.427	1.191	3.406	1.900	الطاقة ومواد التزييت
22,1	308	57,0	69	1.702	190	1.394	121	المواد الخام من أصل حيواني ونباتي
102,5	243	117,0	62	480	115	237	53	عجين الورق
4,8	11	8,3	1	241	13	230	12	النباتات والورود
3,9-	8-	-	-	198	1	206	1	الأغرة
13,4-	15-	-	-	97	10	112	10	الفلين
12,6	77	13,3	6	686	51	609	45	مواد أخرى
12,9	742	7,3	957	6.478	14.128	5.736	13.171	المواد الخام من أصل معدني
11,2	471	7,3	796	4.686	11.649	4.215	10.853	الفسفاط
37,9	155	73,8	138	564	325	409	187	الزنك
16,0-	28-	59,3-	73-	147	50	175	123	الرصاص والنحاس
15,4	144	4,8	96	1.081	2.104	937	2.008	مواد أخرى
18,3	3.188	5,7	261	20.621	4.846	17.433	4.585	أنصاف المنتجات ⁽¹⁾
14,1	718	9,2	144	5.794	1.702	5.076	1.558	الحامض الفوسفوري
6,9-	271-	10,5-	257-	3.676	2.195	3.947	2.452	الأسمدة الطبيعية والكيميائية
25,6	1.102	-	-	5.404	3	4.302	3	المركبات الإلكترونية
35,0	257	35,8	19	992	72	735	53	الرصاص والفضة
30,1-	95-	75,0-	3-	221	1	316	4	الجلد
142,2	219	200,0	56	373	84	154	28	الصفائح
43,3	1.258	62,0	302	4.161	789	2.903	487	مواد أخرى
24,4	1.100	87,2	41	5.606	88	4.506	47	مواد التجهيز
53,5	54	66,7	2	155	5	101	3	عجلات وإطارات المطاط
28,5	110	-	-	496	1	386	1	أجهزة إلكترونية ثانوية
32,1	818	38,9	7	3.370	25	2.552	18	أسلاك وحبال كهربائية
8,1	118	128,0	32	1.585	57	1.467	25	مواد أخرى
1,1	348	3,6-	9-	31.849	240	31.501	249	المنتجات منتهية الصنع
6,4	1.096	3,5-	3-	18.298	82	17.202	85	الملايس الجاهزة
11,2-	997-	-	-	7.903	53	8.900	53	الملايس الداخلية
2,0	27	-	-	1.356	10	1.329	10	الأحذية
25,7-	46-	33,3-	1-	133	2	179	3	الزرايبي
10,8-	74-	22,2-	2-	612	7	686	9	الأثواب من الألياف والقطن
10,7	342	3,4-	3-	3.547	86	3.205	89	منتجات أخرى
7,4	5.970	2,4	513	86.637	22.127	80.667	21.614	المجموع

(1) من ضمنها الذهب الصناعي بمبلغ 131 مليون درهم سنة 2001 و 292 مليون درهم سنة 2002.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف

VII - 4- التوزيع الجغرافي للمبادلات

(بملايين الدراهم)

الأرصدة		الصادرات مسلمة بمينااء الشحن		الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين		
2002	2001	2002	2001	2002	2001	
19.046-	19.509-	65.835	61.840	84.881	81.349	أوروبا
10.743-	11.172-	62.639	59.431	73.382	70.603	الاتحاد الأوروبي
1.432	4.074-	28.283	27.158	26.851	31.232	فرنسا
1.546-	99-	13.597	11.816	15.143	11.915	إسبانيا
3.245-	2.626-	3.609	3.796	6.854	6.422	ألمانيا
2.781-	1.835-	4.700	4.619	7.481	6.454	إيطاليا
71	268-	7.043	6.856	6.972	7.124	المملكة المتحدة
220-	294-	1.936	1.713	2.156	2.007	هولندا
843-	220	1.833	2.042	2.676	1.822	الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج
3.611-	2.196-	1.638	1.431	5.249	3.628	دول أخرى ضمن الاتحاد الأوروبي
8.303-	8.337-	3.196	2.409	11.499	10.746	دول أخرى
3.262-	3.589-	661	609	3.923	4.197	روسيا
15.699-	15.028-	9.399	8.722	25.098	23.750	آسيا
10.204-	9.728-	1.179	1.424	11.383	11.152	الدول العربية للشرق الأوسط
5.495-	5.300-	8.220	7.298	13.715	12.598	دول آسيا الأخرى
738	511	3.025	2.396	2.287	1.885	اليابان
2.263	2.006	3.220	2.762	957	756	الهند
2.892-	2.896-	299	289	3.191	3.185	إيران
3.467-	2.755-	287	391	3.754	3.146	الصين
2.137-	2.166-	1.389	1.461	3.526	3.627	دول أخرى
6.863-	7.121-	5.860	5.233	12.723	12.354	أمريكا
2.795-	1.482-	2.822	3.126	5.617	4.608	الولايات المتحدة الأمريكية
1.418-	2.211-	347	335	1.765	2.546	كندا
1.708-	2.159-	1.633	906	3.341	3.065	البرازيل
500	403	627	487	127	84	المكسيك
1.442-	1.671-	431	380	1.873	2.051	دول أخرى
2.349-	3.380-	4.384	3.425	6.733	6.805	إفريقيا
1.569-	1.670-	1.780	1.803	3.349	3.473	دول اتحاد المغرب العربي
1.520-	2.086-	239	98	1.759	2.184	الجزائر
66-	85	541	596	607	511	تونس
236-	135	741	913	977	778	ليبيا
253	196	259	196	6	-	موريطانيا
780-	1.710-	2.604	1.622	3.384	3.332	دول أخرى
217	987	1.159	1.447	942	460	أوقيانوسيا ومناطق أخرى
43.740-	44.051-	86.637	80.667	130.377	124.718	المجموع

المصدر : مكتب الصرف

VIII - 1 - ميزان المدفوعات مع الخارج

(بملايين الدراهم)

**2002			*2001			
الأرصدة	التفقات	المدخيل	الأرصدة	التفقات	المدخيل	
16.450,5+	160.270,0	176.720,5	18.209,4+	153.280,4	171.489,8	أ. حساب المعاملات الجارية
33.461,2-	120.098,3	86.637,1	34.156,8-	114.880,6	80.723,8	السلع
45.279,9-	101.541,4	56.261,5	43.670,7-	96.430,6	52.759,9	- البضائع العامة
11.520,8+	18.469,6	29.990,4	9.207,1+	18.346,5	27.553,6	- السلع المستوردة بدون أداء و المعاد
297,9+	87,3	385,2	306,8+	103,5	410,3	تصديرها بعد التحويل
21.368,7+	26.610,7	47.979,4	21.594,3+	23.945,6	45.539,9	- مشتريات السلع بالموائء
844,6-	9.445,9	8.601,3	1.389,0-	8.844,8	7.455,8	الخدمات
24.261,7+	4.896,7	29.158,4	24.795,9+	4.399,9	29.195,8	- النقل
2.335,8+	215,0	2.550,8	1.714,8+	193,9	1.908,7	- الأسفار
188,6-	501,7	313,1	97,0-	428,7	331,7	- خدمات الاتصالات
324,3-	446,8	122,5	2.648,5-	2.898,1	249,6	- خدمات التأمين
1.125,4-	5.476,7	4.351,3	1.155,3+	2.504,1	3.659,4	- رسوم الامتياز والترخيص
2.745,9-	5.627,9	2.882,0	1.937,2-	4.676,1	2.738,9	- خدمات أخرى مقدمة للمقاولات
8.136,9-	12.288,9	4.152,0	9.411,8-	13.096,5	3.684,7	- خدمات مسداة من طرف أو لفائدة الإدارات
5.225,8-	5.327,8	102,0	4.393,4-	4.548,3	154,9	العمومية (غير مدرجة في أماكن أخرى) ..
2.911,1-	6.961,1	4.050,0	5.018,4-	8.548,2	3.529,8	المدخيل
36.679,9+	1.272,1	37.952,0	40.183,7+	1.357,7	41.541,4	- الدخل من الاستثمارات الخصوصية
1.181,0+	484,8	1.665,8	225,0+	509,7	734,7	- الدخل من الاستثمارات
35.498,9+	787,3	36.286,2	39.958,7+	848,0	40.806,7	والاقتراضات العمومية
8.476,0-	26.233,9	17.757,9	22.625,1+	23.533,0	46.158,1	التحويلات الجارية
66,8-	66,8	-	101,1-	101,1	-	- العمومية
66,8-	66,8	-	101,1-	101,1	-	- الخصوصية
8.409,2-	26.167,1	17.757,9	22.726,2+	23.431,9	46.158,1	ب. الحساب الرأسمالي والمالي
5.742,5+	4.425,6	10.168,1	33.997,0+	4.007,7	38.004,7	الحساب الرأسمالي
3.541,6+	-	3.541,6	3.597,3+	-	3.597,3	- تحويل الرأسمال
2.200,9+	4.425,6	6.626,5	29.288,7+	4.007,7	33.296,4	العمليات المالية
-	-	-	1.111,0+	-	1.111,0	القطاع الخاص
13.981,8-	21.330,1	7.348,3	12.205,1-	19.298,2	7.093,1	- قروض تجارية
13.981,8-	21.330,1	7.348,3	12.205,1-	19.298,2	7.093,1	- سلفات واستثمارات
169,9-	411,4	241,5	934,3+	126,0	1.060,3	- رساميل خصوصية أخرى
946,1-	946,1	-	2.656,8+	-	2.656,8	القطاع العام
7.028,4+	187.450,0	194.478,4	43.491,3+	176.813,4	220.304,7	- سلفات
						عمليات أخرى
						ج. بند التفاوت الإحصائي
						المجموع

(*) أرقام مراجعة .

(**) أرقام مؤقتة .

المصدر : مكتب الصرف

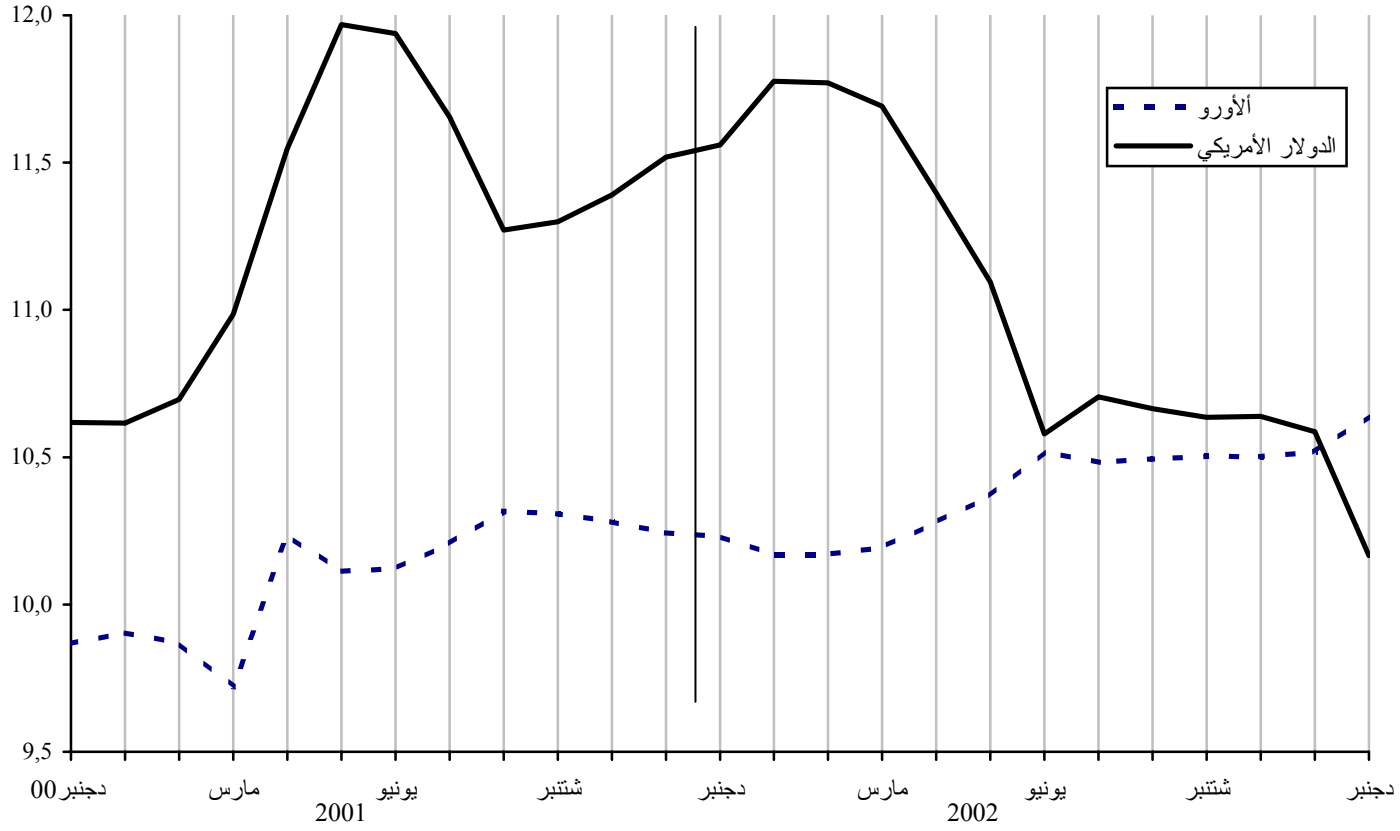
IX-1- الأسعار بالدرهم لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب
(أسعار التحويل)

المتوسط السنوي	2002											2001		نهاية الفترة		
	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتتبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر		المتوسط السنوي	
10,3903	10,6080	10,4860	10,4700	10,4710	10,4630	10,4510	10,4880	10,3370	10,2490	10,1630	10,1400	10,1380	10,2010	10,1080	شراء	1 أورو
	10,6720	10,5490	10,5330	10,5340	10,5250	10,5140	10,5510	10,3990	10,3100	10,2240	10,2010	10,1990	10,2620		بيع	
11,021	10,136	10,555	10,607	10,604	10,633	10,673	10,547	11,062	11,363	11,656	11,735	11,741	11,525	11,303	شراء	1 دولار الولايات المتحدة الأمريكية
	10,197	10,618	10,671	10,667	10,697	10,737	10,610	11,128	11,432	11,727	11,806	11,811	11,595		بيع	
7,0194	6,4212	6,7133	6,7699	6,7227	6,8297	6,7758	7,0042	7,2357	7,2477	7,3104	7,3154	7,4041	7,2464	7,3015	شراء	1 دولار كندي
	6,4598	6,7537	6,8105	6,7631	6,8708	6,8166	7,0463	7,2792	7,2913	7,3544	7,3594	7,4486	7,2899		بيع	
16,525	16,306	16,390	16,543	16,637	16,469	16,680	16,154	16,164	16,560	16,586	16,605	16,596	16,697	16,262	شراء	1 جنيه إسترليني
	16,404	16,489	16,643	16,737	16,568	16,780	16,251	16,261	16,660	16,686	16,705	16,969	16,798		بيع	
7,0427	7,3062	7,1035	7,1582	7,1787	7,1225	7,1881	7,1263	7,0567	7,0203	6,9264	6,8727	6,8759	6,8940	6,6952	شراء	1 فرنك سويسري
	7,3501	7,1461	7,2012	7,2219	7,1653	7,2313	7,1691	7,0991	7,0624	6,9681	6,9140	6,9172	6,9354		بيع	
8,7988	8,5445	8,6150	8,6556	8,7414	8,9872	8,8974	8,8835	8,8937	8,8593	8,8060	8,7529	8,8173	8,7742	9,3018	شراء	100 ين ياباني
	8,5958	8,6668	8,7076	8,7939	9,0412	8,9509	8,9368	8,9472	8,9125	8,8589	8,8055	8,8703	8,8270		بيع	

المصدر : بنك المغرب.

أسعار الصرف
(أسعار التحويل في نهاية الفترة)

بالدراهم



1-X - بيان تطور موارد وتحملات الخزينة

(بملايين الدراهم)

يناير - دجنبر 2002	يناير - دجنبر *2001	
98.882	118.964	1. الموارد العادية
87.666	84.235	الموارد الجبائية
30.377	28.162	الضرائب المباشرة
12.233	12.350	الرسوم الجمركية
40.057	39.177	الضرائب غير المباشرة
4.999	4.546	رسوم التسجيل والتتبر
-	-	موارد استثنائية
7.862	31.810	الموارد غير الجبائية
4.244	4.904	الاحتكارات والاستغلالات
141	168	عوائد أملاك الدولة
2.856	3.341	مداخل أخرى
621	23.397	حصيلة عمليات الخوصصة
3.354	2.919	موارد بعض الحسابات الخصوصية
115.932	129.005	2. التحملات
90.491	92.612	النفقات العادية
69.033	66.534	التسيير
(48.580)	(47.998)	منها نفقات الموظفين
17.411	18.754	فوائد الدين
(13.174)	(12.846)	. الداخلي
(4.237)	(5.908)	. الخارجي
4.047	7.324	دعم بعض الأسعار
8.391+	26.352+	الرصيد العادي
20.253	21.253	نفقات الاستثمار
5.068-	4.527-	رصيد الحسابات الخصوصية
120	10.613	صندوق الحسن الثاني
17.050-	10.041-	عجز الميزانية
(4,3)	(2,6)	نسبة عجز الميزانية إلى الناتج الداخلي الإجمالي
231-	8.796-	3. تغير مؤخرات الأداء
17.281-	18.837-	عجز التمويل (1-2+3)
17.281	18.837	التمويل الصافي
11.199-	9.861-	التمويل الخارجي
4.484	3.342	الاقتراضات الخارجية
15.683-	13.203-	التسديدات
28.480	28.698	التمويل الداخلي
2.632	7.795-	التمويل البنكي
(1.140-)	(19.227-) ⁽¹⁾	- بنك المغرب (**)
(3.772)	(11.432)	- البنوك
25.848	36.493	التمويل غير البنكي
12.808	18.860	- في سوق الرساميل
73	113	- الودائع لدى الخزينة والشيكات البريدية
12.967	(1) 17.520	- وداائع أخرى

(*) أرقام مراجعة .

(**) دون احتساب الشيكات التي تم تسلمها بهدف الخصم .

(1) منها 10 ملايين على شكل توظيفات في إطار صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المصدر : وزارة المالية والخوصصة .

بنك المغرب .

X-2- بيان تطور الموارد العادية للخزينة

(بملايين الدراهم)

التغيرات %	يناير - دجنبر 2002	يناير - دجنبر 2001	
			الموارد الجبائية
			الضرائب المباشرة
4,1 +	87.666	84.235	الضريبة على الشركات
7,9 +	30.377	28.162	الضريبة العامة على الدخل
10,4 +	12.914	11.697	واجب التضامن الوطني
6,6 +	16.353	15.338	ضرائب مباشرة أخرى
46,7 -	152	285	
13,8 +	958	842	
			الرسوم الجمركية
0,9 -	12.233	12.350	رسوم الاستيراد
0,9 -	12.193	12.308	الاقطاع الجبائي عند الاستيراد
-	-	9	رسوم جمركية أخرى
21,2 +	40	33	
			الضرائب غير المباشرة
2,2 +	40.057	39.177	الضريبة على القيمة المضافة
2,8 +	23.952	23.298	- على المعاملات الداخلية
2,6 +	(10.751)	(10.482)	- عند الاستيراد
3,0 +	(13.201)	(12.816)	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
1,4 +	16.105	15.879	- منتوجات الطاقة
0,7 +	(9.308)	(9.239)	- التبغ
3,1 +	(5.801)	(5.627)	- رسوم أخرى
1,7 -	(.996)	(1.013)	
			التسجيل والتنبر
10,0 +	4.999	4.546	
			الموارد غير الجبائية
75,3 -	7.862	31.810	مؤسسات الاحتكار
13,5 -	4.244	4.904	الأموال المخزنية
16,1 -	141	168	موارد أخرى
14,5 -	2.856	3.341	الخصوصية
97,3 -	621	23.397	موارد بعض الحسابات الخاصة
14,9 +	3.354	2.919	
			مجموع الموارد العادية
16,9 -	98.882	118.964	

المصدر : وزارة المالية والخصوصية.

3-X- تقديرات نفقات الميزانية العامة

(بملايين الدراهم)

قانون المالية 2002	قانون المالية 2001	قانون المالية للنصف الثاني من 2000	
75.442	74.879	33.617	نفقات التسيير
51.163	45.219	21.927	نفقات الموظفين
12.924	12.770	5.680	معدات الوزارات
8.705	11.200	3.540	التحملات المشتركة
(2.705)	(5.705)	(1.000)	منها : دعم الأسعار
2.650	5.690	2.470	النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية
46.708	42.226	18.588	نفقات الدين العمومي
31.812	27.293	10.143	الدين الداخلي
14.896	14.933	8.445	الدين الخارجي
19.925	21.695	12.929	نفقات الاستثمار
142.075	138.800	65.134	مجموع النفقات

المصدر : وزارة المالية والخصوصية.

4-X- تقديرات موارد الميزانية العامة

(بملايين الدراهم)

قانون المالية 2002	قانون المالية 2001	قانون المالية للنصف الثاني من 2000	
79.734	76.993	35.509	الموارد الجبائية
28.899	27.624	11.630	الضرائب المباشرة
13.609	13.356	6.177	الرسوم الجمركية
32.564	31.587	16.033	الضرائب غير المباشرة
(9.178)	(9.400)	(5.125)	منها : رسوم على المنتجات النفطية
4.662	4.426	1.669	رسوم التسجيل والتتبر
20.113	28.830	14.373	الموارد غير الجبائية
5.996	5.638	10.367	الاحتكارات والاستغلالات
171	157	69	موارد أملاك الدولة
954	1.014	547	موارد مختلفة
492	721	540	موارد ناجمة عن تخفيف النفقات
12.500	21.300	2.850	موارد الخصوصية
36.249	34.517	10.492	موارد الاقتراض
6.800	6.517	2.492	الخارجية
29.449	28.000	8.000	الداخلية
136.096	140.340	60.374	مجموع الموارد

المصدر : وزارة المالية والخصوصية.

1-XI - تطور السيولة البنكية

التغيرات الشهرية 2002 (1)												دجنبر 2001	(بملايين الدراهم)
دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	المبالغ الجارية	
4.035-	1.274+	1.400+	193+	4.161-	77+	1.262+	1.809+	1.587-	2.237-	443-	1.378+	101.284	عملة "البنك المركزي" (2)
126-	255+	733+	996+	3.670-	2.652-	7+	27-	708+	215+	493-	541-	68.504	- الأوراق والقطع النقدية المتداولة
4.069-	649-	503-	1.210+	2.418-	1.374+	668-	558+	105+	449-	456+	425-	14.662	- حسابات البنوك (3)
96+	1.437+	1.088+	2.085-	1.677+	450+	181-	1.017+	2.317-	1.025-	273-	1.517+	11.518	- حسابات الخزينة (4)
162+	212+	168+	109+	204+	718+	2.050+	23-	237+	371-	201-	684+	4.093	- حسابات البنوك بالعملة الأجنبية
98-	19+	86-	37-	46+	187+	54+	284+	320-	607-	68+	143+	2.507	- عناصر أخرى
													الموجودات الصافية من احتياطات
1.179+	997-	443-	1.768+	3.823+	728-	590-	1.320+	301+	1.622+	291-	1.245-	97.716	الصرف لدى بنك المغرب
118-	247+	102-	237-	265+	50+	254-	258+	761-	1.021-	740-	2.488+	5.870	ديون بنك المغرب المباشرة على الخزينة
257+	67+	13-	104+	90+	119+	52+	13-	16-	22-	73+	20+	8.375	ديون مختلفة لبنك المغرب
684-	417-	84+	70-	726-	268-	288-	398+	461+	198-	535-	249+	9.129-	عوامل أخرى
3.401-	174+	926+	1.758+	709-	750-	182+	3.772+	1.602-	1.856-	1.936-	2.890+	1.548-	المجموع
													تدخلات بنك المغرب في
3.401+	174-	926-	1.758-	709+	750+	182-	3.772-	1.602+	1.856+	1.936+	2.890-	1.548-	السوق النقدية (5)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	- طلبات العروض
-	-	-	-	-	-	-	537-	537+	-	-	153-	153	- تسبيقات لمدة 5 أيام
1+	1+	1-	2+	1-	-	32-	32+	-	22-	19+	7-	11	- تسبيقات لمدة 24 ساعة
-	-	-	-	-	-	80-	462-	480+	63+	-	-	-	- السوق المفتوحة (6)
3.400+	175-	925-	1.760-	710+	750+	70-	2.805-	585+	1.815+	1.917+	2.730-	1.712-	- سحب السيولة (7)

(1) تحتسب تغيرات المبالغ الجارية الشهرية المتوسطة على أساس المبالغ الجارية الأسبوعية.

(2) تعبر العلامة (+) عن أثر توسعي والعلامة (-) عن أثر تضيق على سيولة البنوك.

(3) تتكون حسابات البنوك تقريبا بأكملها من الاحتياطي النقدي.

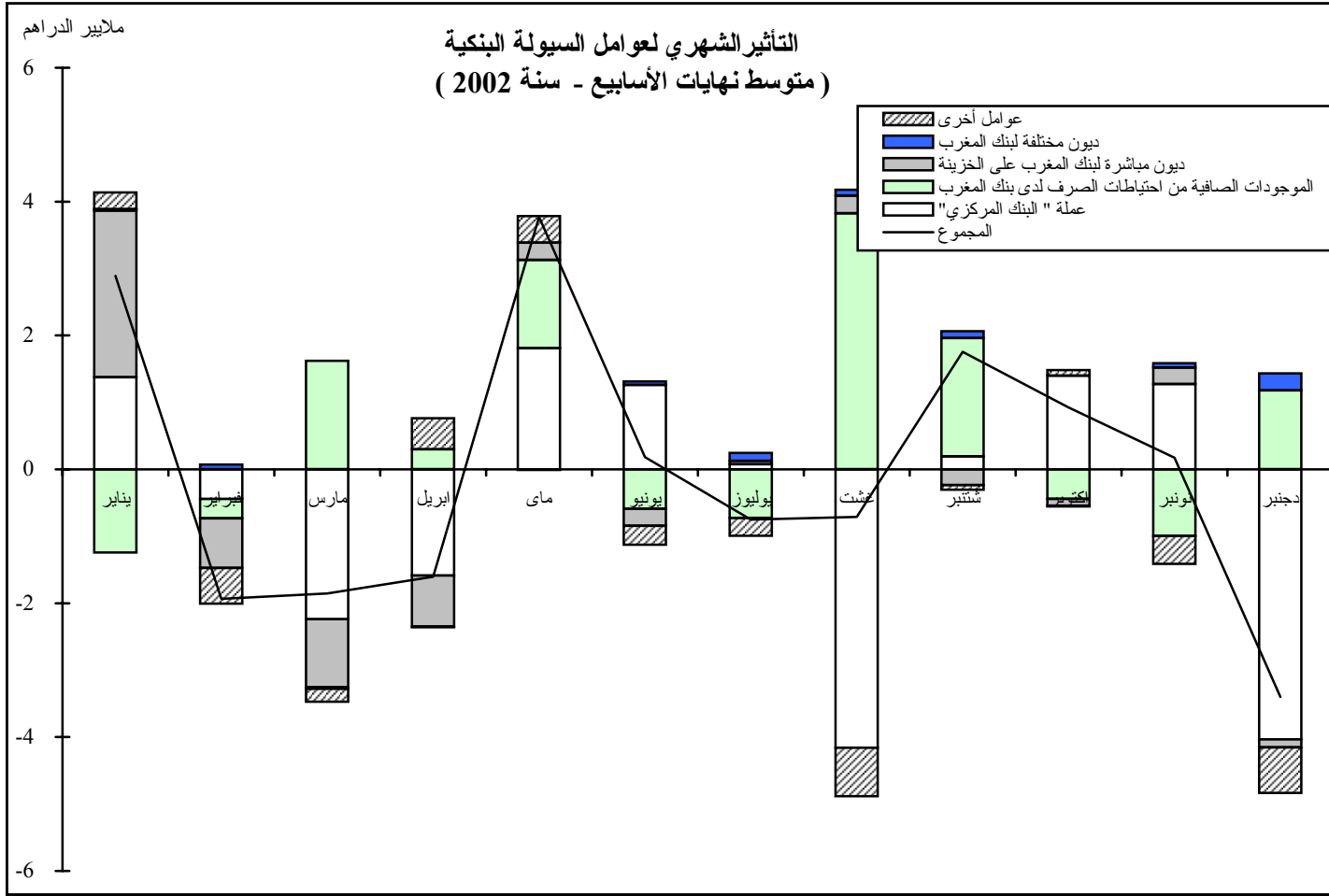
(4) بما في ذلك الرصيد الدائن لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(5) تمثل علامة (+) ضحا لعملة البنك المركزي وعلامة (-) سحبا لهذه العملة.

(6) شراء (+) وبيع (-) لأذينات الخزينة في السوق الثانوية.

(7) تعبر علامة (-) عن سحب للسيولة وعلامة (+) عن ضخ للسيولة.

المصدر : بنك المغرب



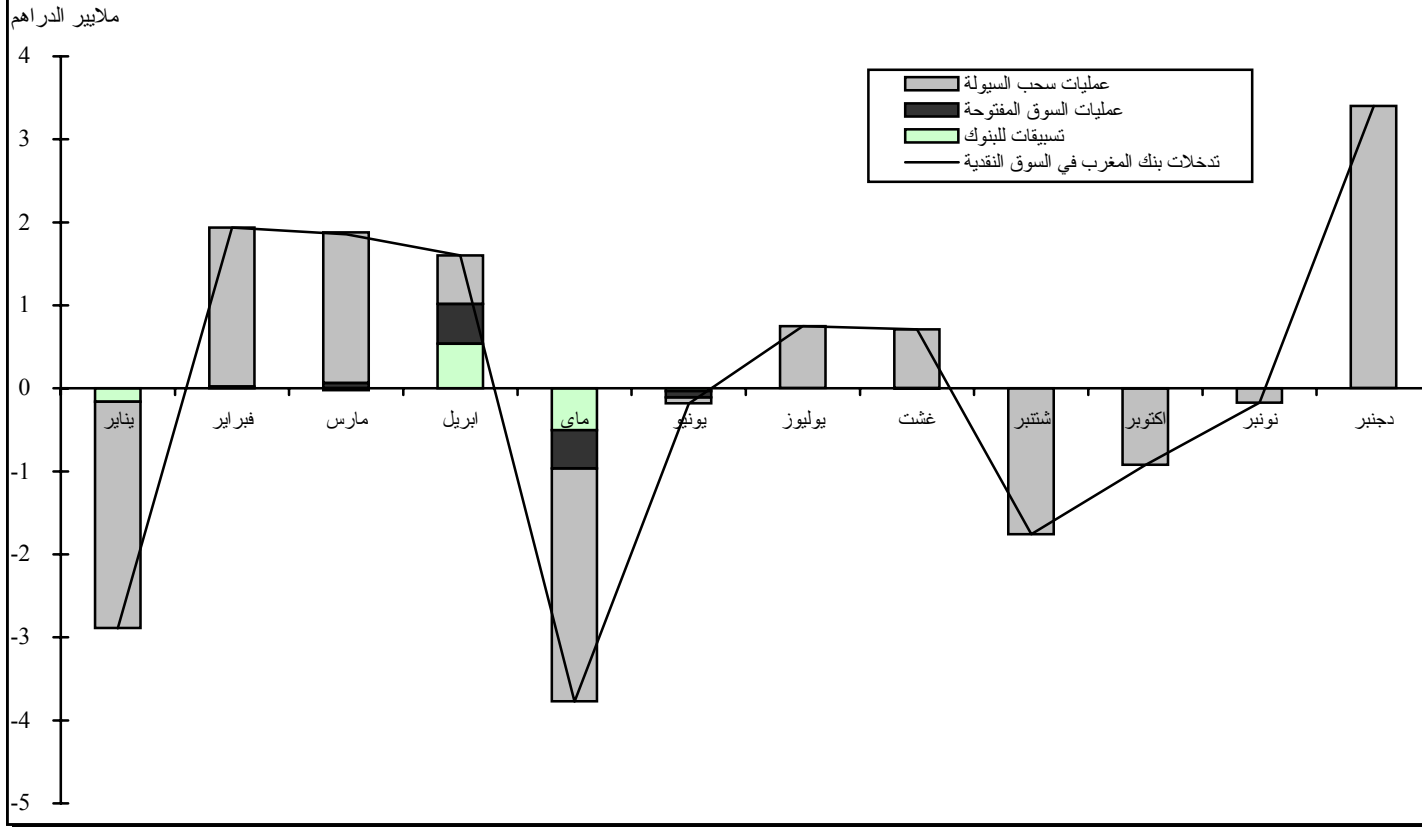
XI-2- تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية

(بملايين الدراهم)

المجموع	سحب السيولة	السوق المفتوحة	تسيبقات لمدة 24 ساعة		تسيبقات لمدة 5 أيام	طلبات العروض	سنة 2002 (المعدل اليومي خلال الأسبوع)
			لتغطية الأرصدة المدينة	بمبادرة من البنوك			
3.422 -	3.429 -	-	7	-	-	-	فاتح إلى 2 يناير 2002.....
4.580 -	4.587 -	-	7	-	-	-	3 إلى 9 يناير.....
4.156 -	4.157 -	-	1	-	-	-	10 إلى 16 يناير.....
3.958 -	3.967 -	-	9	-	-	-	17 إلى 23 يناير.....
4.467 -	4.471 -	-	4	-	-	-	24 إلى 30 يناير.....
3.479 -	3.481 -	-	2	-	-	-	31 يناير إلى 6 فبراير.....
2.002 -	2.017 -	-	15	-	-	-	7 إلى 13 فبراير.....
1.187 -	1.214 -	-	27	-	-	-	14 إلى 20 فبراير.....
1.289 -	1.291 -	-	2	-	-	-	21 إلى 27 فبراير.....
1.142 -	1.143 -	-	1	-	-	-	28 فبراير إلى 6 مارس.....
335 -	336 -	-	1	-	-	-	7 إلى 13 مارس.....
136 -	200 -	19	22	23	-	-	14 إلى 20 مارس.....
971 -	957 -	19 -	5	-	-	-	21 إلى 27 مارس.....
553	171 -	107	34	173	410	-	28 مارس إلى 3 أبريل.....
869	71 -	39 -	3	-	976	-	4 إلى 10 أبريل.....
256 -	257 -	-	1	-	-	-	11 إلى 17 أبريل.....
277	-	38 -	1	-	314	-	18 إلى 24 أبريل.....
255 -	257 -	-	2	-	-	-	25 أبريل إلى فاتح ماي.....
3.112 -	3.086 -	28 -	2	-	-	-	2 إلى 8 ماي.....
3.138 -	3.143 -	-	1	4	-	-	9 إلى 15 ماي.....
1.690 -	1.714 -	-	3	21	-	-	16 إلى 22 ماي.....
2.415 -	2.500 -	-	2	83	-	-	23 إلى 29 ماي.....
2.981 -	3.000 -	-	-	19	-	-	30 ماي إلى 5 يونيو.....
2.997 -	3.000 -	-	3	-	-	-	6 إلى 12 يونيو.....
2.999 -	3.000 -	-	1	-	-	-	13 إلى 19 يونيو.....
3.000 -	3.000 -	-	-	-	-	-	20 إلى 26 يونيو.....
2.995 -	3.000 -	-	5	-	-	-	27 يونيو إلى 3 يوليوز.....
2.999 -	3.000 -	-	1	-	-	-	4 إلى 10 يوليوز.....
2.941 -	3.000 -	-	-	59	-	-	11 إلى 17 يوليوز.....
1.498 -	1.500 -	-	1	1	-	-	18 إلى 24 يوليوز.....
1.497 -	1.500 -	-	3	-	-	-	25 إلى 31 يوليوز.....
1	-	-	1	-	-	-	فاتح إلى 7 غشت.....
3.000 -	3.000 -	-	-	-	-	-	8 إلى 14 غشت.....
1.429 -	1.429 -	-	-	-	-	-	15 إلى 21 غشت.....
498 -	500 -	-	2	-	-	-	22 إلى 28 غشت.....
1.700 -	1.700 -	-	-	-	-	-	29 غشت إلى 4 ستمبر.....
1.698 -	1.700 -	-	2	-	-	-	5 إلى 11 ستمبر.....
3.142 -	3.143 -	-	1	-	-	-	12 إلى 18 ستمبر.....
3.999 -	4.000 -	-	1	-	-	-	19 إلى 25 ستمبر.....
4.498 -	4.500 -	-	2	-	-	-	26 ستمبر إلى 2 أكتوبر.....
4.499 -	4.500 -	-	1	-	-	-	3 إلى 9 أكتوبر.....
3.997 -	4.000 -	-	3	-	-	-	10 إلى 16 أكتوبر.....
3.400 -	3.400 -	-	-	-	-	-	17 إلى 23 أكتوبر.....
4.998 -	5.000 -	-	2	-	-	-	24 إلى 30 أكتوبر.....
4.999 -	5.000 -	-	1	-	-	-	31 أكتوبر إلى 6 نونبر.....
4.996 -	5.000 -	-	2	2	-	-	7 إلى 13 نونبر.....
4.294 -	4.300 -	-	6	-	-	-	14 إلى 20 نونبر.....
3.494 -	3.500 -	-	6	-	-	-	21 إلى 27 نونبر.....
3.490 -	3.500 -	-	10	-	-	-	28 نونبر إلى 4 دجنبر.....
1.992 -	2.000 -	-	8	-	-	-	5 إلى 11 دجنبر.....
1.999 -	2.000 -	-	1	-	-	-	12 إلى 18 دجنبر.....
6	-	-	6	-	-	-	19 إلى 25 دجنبر.....
0	-	-	-	-	-	-	26 إلى 31 دجنبر 2002.....
2.383 -	2.426 -	0,04	4	7	32	- المتوسط

المصدر : بنك المغرب.

التدخلات الشهرية لبنك المغرب في السوق النقدية
(متوسط نهايات الأسابيع - سنة 2002)



3-XI-3- معدلات الفائدة المعمول بها في السوق النقدية
(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

نهاية الشهر	المتوسط الشهري	معدل تدخلات بنك المغرب					سنة 2002
		سحب السيولة (1)	24 ساعة		5 أيام	7 أيام (طلبات العروض)	
			لتغطية الأرصدية المدينة	بمبادرة من البنوك			
2,82	2,96	3,00	11,25	9,25	5,25	4,25	يناير
3,17	3,13	3,00	11,25	9,25	5,25	4,25	فبراير
1,94	3,21	3,00	10,75 ⁽²⁾	8,75 ⁽²⁾	4,75 ⁽²⁾	3,75 ⁽²⁾	مارس
3,03	3,60	3,00	10,75	8,75	4,75	3,75	أبريل
3,15	2,98	3,00-2,50 ⁽³⁾	10,75	8,75	4,75	3,75	مايو
2,46	2,84	2,50	10,75	8,75	4,75	3,75	يونيو
3,59	2,83	2,50	10,75	8,75	4,75	3,75	يوليوز
2,65	2,77	2,50	10,75	8,75	4,75	3,75	غشت
3,64	3,09	2,50	10,75	8,75	4,75	3,75	سنتنبر
2,46	2,77	2,50	10,75	8,75	4,75	3,75	أكتوبر
3,14	2,72	2,50	10,75	8,75	4,75	3,75	نونبر
3,29	2,94	2,50 ⁽⁴⁾	10,25 ⁽⁵⁾	8,25 ⁽⁵⁾	4,25 ⁽⁵⁾	3,25 ⁽⁵⁾	دجنبر

- (1) على شكل ودائع لدى بنك المغرب أو تدخلات لهذا الأخير في السوق ما بين البنوك.
(2) ابتداء من 19 مارس 2002، خفض بنك المغرب بنسبة 50 نقطة أساس معدلات الفائدة المعمول بها في السوق النقدية.
(3) ابتداء من 13 ماي 2002، خفض بنك المغرب بنسبة 50 نقطة أساس معدلات سحب السيولة.
(4) حذف سحب السيولة في 19 دجنبر 2002.
(5) ابتداء من 26 دجنبر 2002، خفض بنك المغرب بنسبة 50 نقطة أساس معدلات الفائدة المعمول بها في السوق النقدية.
المصدر : بنك المغرب.

4-XI-4- معدلات الودائع لدى البنوك
(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2002		2001		ودائع لدى البنوك
يوليوز - دجنبر	يناير - يونيو	يوليوز - دجنبر	يناير - يونيو	
دون مكافأة 3,42 (حد أدنى) معدل حر	دون مكافأة 3,95 (حد أدنى) معدل حر	دون مكافأة 4,72 (حد أدنى) معدل حر	دون مكافأة 5,11 (حد أدنى) معدل حر	حسابات تحت الطلب
				حسابات على الدفاتر (1)
				حسابات أخرى

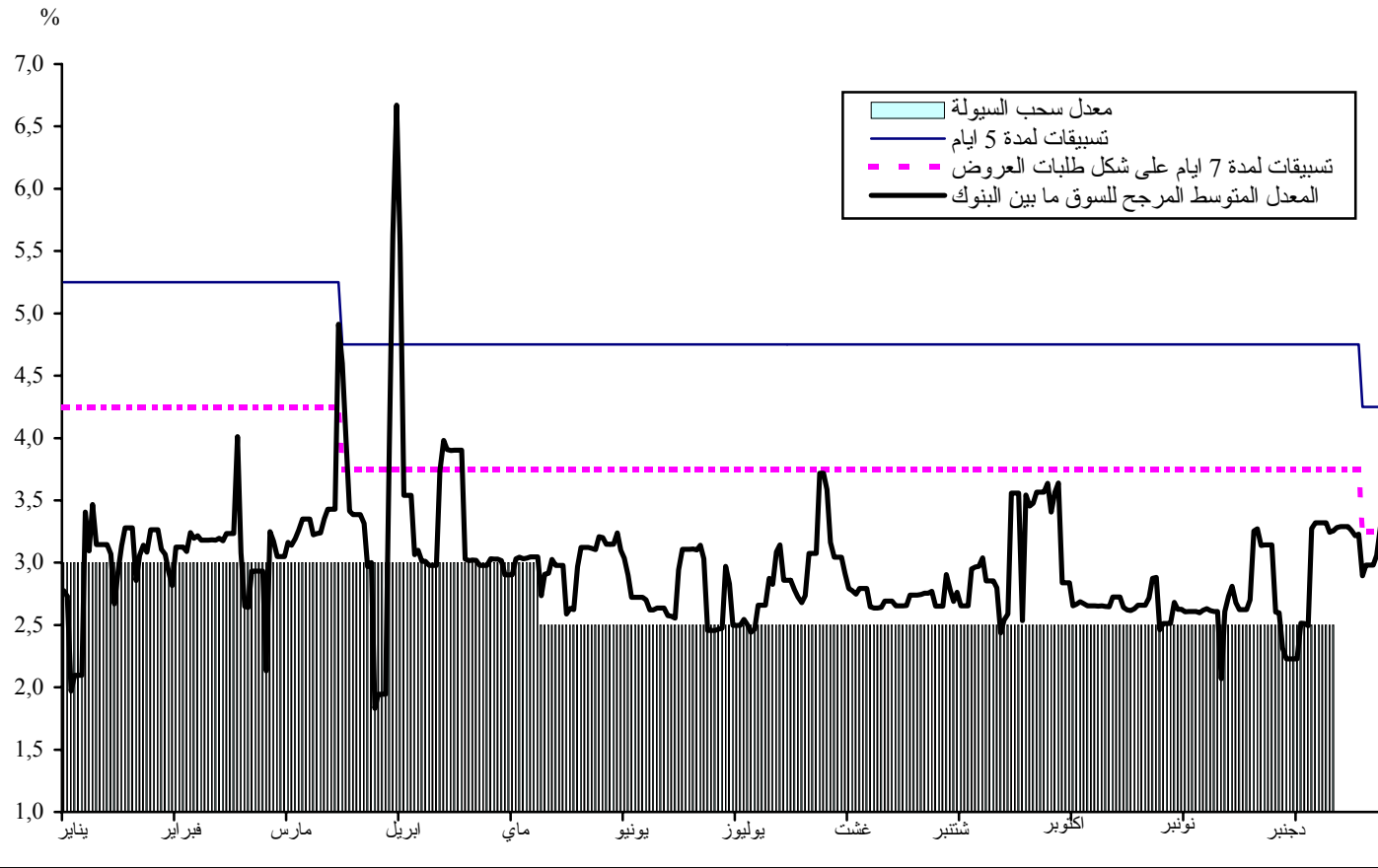
- (1) ابتداء من فاتح يوليوز 1999، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنوك يساوي المعدل المتوسط المرجح لأذونات الخزينة لمدة 52 اسبوع، المصدرة بالمزايدة خلال السنة أشهر الفارطة، يسقط منها 100 نقطة اساسية.
المصدر : بنك المغرب.

5-XI-5- سعر الفائدة للودائع لدى صندوق التوفير الوطني
(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

يوليوز - دجنبر 2002	يناير - يونيو 2002	يوليوز - دجنبر 2001	يناير - يونيو 2001	الفترة
3,50	3,70	3,75	3,95	الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني (1)

- (1) ابتداء من يناير 1998، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني يساوي المعدل المتوسط لأذونات الخزينة لمدة 5 سنوات، المصدرة بالمزايدة خلال السنة أشهر الفارطة، يسقط منها 250 نقطة اساسية.
المصدر : بنك المغرب.

معدل الفائدة المتوسط المرجح في السوق ما بين البنوك - سنة 2002



XI-6- سعر الفائدة المتوسط المرجح للحسابات والأذونات لأجل
(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 و 12 شهرا	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 12 شهرا	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 أشهر	سنة 2002
4,55	4,77	4,28	يناير
4,61	4,78	4,43	فبراير
4,71	4,81	4,62	مارس
4,60	4,87	4,31	أبريل
4,43	4,66	4,20	مايو
3,92	4,53	3,41	يونيو
4,34	4,49	4,14	يوليوز
4,41	4,52	4,10	غشت
4,42	4,58	4,07	شتنبر
4,19	4,38	3,94	أكتوبر
3,85	4,03	3,61	نونبر
3,88	4,11	3,59	دجنبر

المصدر : بنك المغرب.

XI-7- معدلات الفائدة المطبقة على أذونات الخزينة لستة أشهر⁽¹⁾
(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	يوليوز - دجنبر 2001	يناير - يوليوز 2002	يوليوز - شتنبر 2002	أكتوبر - دجنبر 2002
أذونات الخزينة لمدة ستة أشهر	6,10	5,10	3,90 ⁽²⁾	3,30

(1) إصدار دائم.

(2) ابتداء من يوليوز 2002، أصبحت نسبة فائدة الأذونات على صيغ لستة أشهر تساوي معدل الفائدة المتوسط لأذونات الخزينة لمدة 26 أسبوعا المصدرة بالمزايدة خلال السنة أشهر الفارطة، مع إضافة 25 نقطة أساس.

المصدر : بنك المغرب.

8-XI- السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

السنة	13 أسبوعا	26 أسبوعا	52 أسبوعا	سنتان	5 سنوات	10 سنوات	15 سنة	20 سنة
2001								
يناير.....	5,80	6,05	6,36	6,88	7,00	-	-	-
فبراير.....	-	5,80	6,16	6,53	6,75	6,99	-	-
مارس.....	5,25	5,35	5,58	5,85	6,13	6,61	7,09	-
أبريل.....	4,90	5,00	5,19	5,76	5,86	6,44	7,04	-
ماي.....	4,68	4,76	4,99	5,22	5,84	-	-	-
يونيو.....	4,57	4,69	4,92	5,19	-	-	-	-
يوليو.....	4,47	4,61	4,91	5,20	-	-	-	-
غشت.....	4,50	4,81	4,97	-	-	-	-	-
سنتبر.....	-	4,86	4,99	-	6,13	-	-	-
أكتوبر.....	4,58	4,89	5,10	-	6,21	6,76	-	-
نونبر.....	-	4,75	4,98	5,48	6,21	-	-	-
دجنبر.....	-	-	4,64	5,30	6,18	6,74	7,13	-
2002								
يناير.....	-	4,28	4,61	5,28	6,20	6,76	-	-
فبراير.....	-	-	4,53	5,24	6,20	6,70	7,15	-
مارس.....	-	-	4,50	5,16	6,15	-	7,15	-
أبريل.....	3,80	3,95	4,05	4,85	5,98	6,63	7,10	-
ماي.....	-	-	3,94	4,70	5,89	6,59	7,09	-
يونيو.....	3,15	3,45	3,56	4,47	5,67	6,53	7,05	-
يوليو.....	-	3,10	3,28	4,31	5,48	6,40	6,98	-
غشت.....	3,00	3,05	3,27	4,31	5,48	6,41	7,01	-
سنتبر.....	-	3,04	3,24	4,31	5,34	6,40	7,01	-
أكتوبر.....	-	-	2,83	3,92	5,07	6,17	6,76	-
نونبر.....	2,53	2,65	2,71	3,78	4,84	5,89	6,48	-
دجنبر.....	2,46	2,61	2,74	3,77	4,84	5,89	6,48	-

9-XI- معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2002	2001	
		شهادات الإيداع
-	-	عشرة أيام
4,25 إلى 2,80	5,65 إلى 3,00	من أكثر من عشرة أيام إلى أقل من 3 أشهر
4,75	-	من 3 إلى أقل من 6 أشهر
5,00 إلى 4,50	5,90 إلى 5,00	من 6 إلى أقل من 12 شهرا
5,50 إلى 4,60	7,00 إلى 5,25	من 12 إلى أقل من 18 شهرا
-	-	من 18 شهرا إلى أقل من سنتين
5,50	6,25	من سنتين إلى أقل من 3 سنوات
-	6,50	من 3 إلى أقل من 5 سنوات
6,50 إلى 6,00	7,50 إلى 6,75	من 5 إلى أقل من 7 سنوات
6,90	-	7 سنوات
		سندات شركات التمويل
6,50 إلى 5,16	7,90 إلى 6,25	من أكثر من سنتين إلى أقل من 3 سنوات
7,10 إلى 5,76	8,05 إلى 6,00	من 3 إلى أقل من 5 سنوات
7,20 إلى 6,70	8,32 إلى 6,65	من 5 إلى أقل من 7 سنوات
-	-	7 سنوات
		أوراق الخزينة
-	-	عشرة أيام
3,00	-	من أكثر من عشرة أيام إلى أقل من 3 أشهر
6,00 إلى 3,60	-	من 3 إلى أقل من 6 أشهر
6,00 إلى 4,20	-	من 6 أشهر إلى أقل من سنة
3,25	7,90	سنة واحدة

المصدر : بنك المغرب

10-XI- معدلات الفائدة المطبقة على الأديان والسندات

الإلزامية الصادرة في السوق السندية⁽¹⁾

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2002	2001	أمد السندات
7,50 - 4,75	-	3 سنوات
6,35	7,00 - 6,70	5 سنوات
-	-	7 سنوات
-	-	8 سنوات
-	-	10 سنوات
⁽²⁾ 6,95	-	15 سنوات

(1) معدلات الإصدارات الأخيرة.

(2) يتعلق الأمر بإصدار مضمون من طرف الدولة.

المصدر : بنك المغرب

11-XI - معدلات الفائدة الأساسية المنشورة من طرف أهم البنوك

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2002	2001	معدلات الفائدة الأساسية
7,00	7,50 - 7,00	قروض التصدير
7,25	8,00 - 7,25	قروض لأمد قصير
⁽¹⁾ 7,25	8,25 - 7,50	قروض لأمد متوسط
⁽¹⁾ 8,25	9,00 - 8,50	قروض لأمد طويل

(1) في أبريل 2002، خفضت إحدى البنوك معدل الفائدة الأساسي للقروض المتوسطة الأمد إلى 7,25% ومعدل القروض الطويلة الأمد إلى 8,25%.

12-XI - معدلات الفائدة المدينة

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

سنة 2002		ثلاثة أشهر الأولى		ثلاثة أشهر الثانية		ثلاثة أشهر الثالثة		ثلاثة أشهر الرابعة	
الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى
7,00	10,00	7,00	10,00	7,00	10,00	7,00	10,00	7,00	10,00
7,00	13,25	7,00	13,25	7,00	13,25	7,00	13,25	7,00	12,75
7,50	12,00	7,25	12,00	7,25	12,00	7,25	12,00	7,00	12,00
7,25	13,25	7,25	13,25	7,25	13,25	7,25	13,25	7,25	13,00
8,00	13,25	8,00	13,25	8,00	12,00	8,00	12,00	8,00	12,00

المصدر : بنك المغرب

13-XI - المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	أكتوبر 00 - مارس 01	أبريل - شتنبر 01	أكتوبر 01 - مارس 02	أبريل - شتنبر 02	أكتوبر 02 - مارس 03
السعر المتوسط المرجح للبنوك	9,03	9,09	9,13	8,87	8,60
السعر المتوسط المرجح لشركات التمويل ..	14,96	14,21	13,36	13,14	13,23
السعر المتوسط المرجح لمؤسسات الائتمان	9,66	9,66	9,65	9,46	9,19
المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية ⁽¹⁾	15,46	15,46	15,44	15,14	14,70

(1) ابتداء من أكتوبر 1999، يساوي هذا المعدل السعر المتوسط المرجح لمؤسسات الائتمان x 1,60.

المصدر : بنك المغرب

XII-1- المجمعات النقدية

(بملايين الدراهم)

نهاية دجنبر 2002		نهاية دجنبر 2001		المكونات		
التغيرات السنوية		التغيرات السنوية				
المبالغ	%	المبالغ	%			
3.531	5,3	69.556	13,5	66.025	النقود الائتمانية	
15.435	10,7	159.522	17,1	20.993	النقود الكتابية	
18.966	9,0	229.078	15,9	28.849	210.112	المجمع م1
3.516	8,9	43.097	12,3	4.341	39.581	التوظيفات تحت الطلب (م - 2م)
22.482	9,0	272.175	15,3	33.190	249.693	المجمع م2
957 -	1,1 -	83.337	10,5	8.013	84.294	التوظيفات لأجل (م - 3م)
21.525	6,4	355.512	14,1	41.203	333.987	المجمع م3

المصدر : بنك المغرب

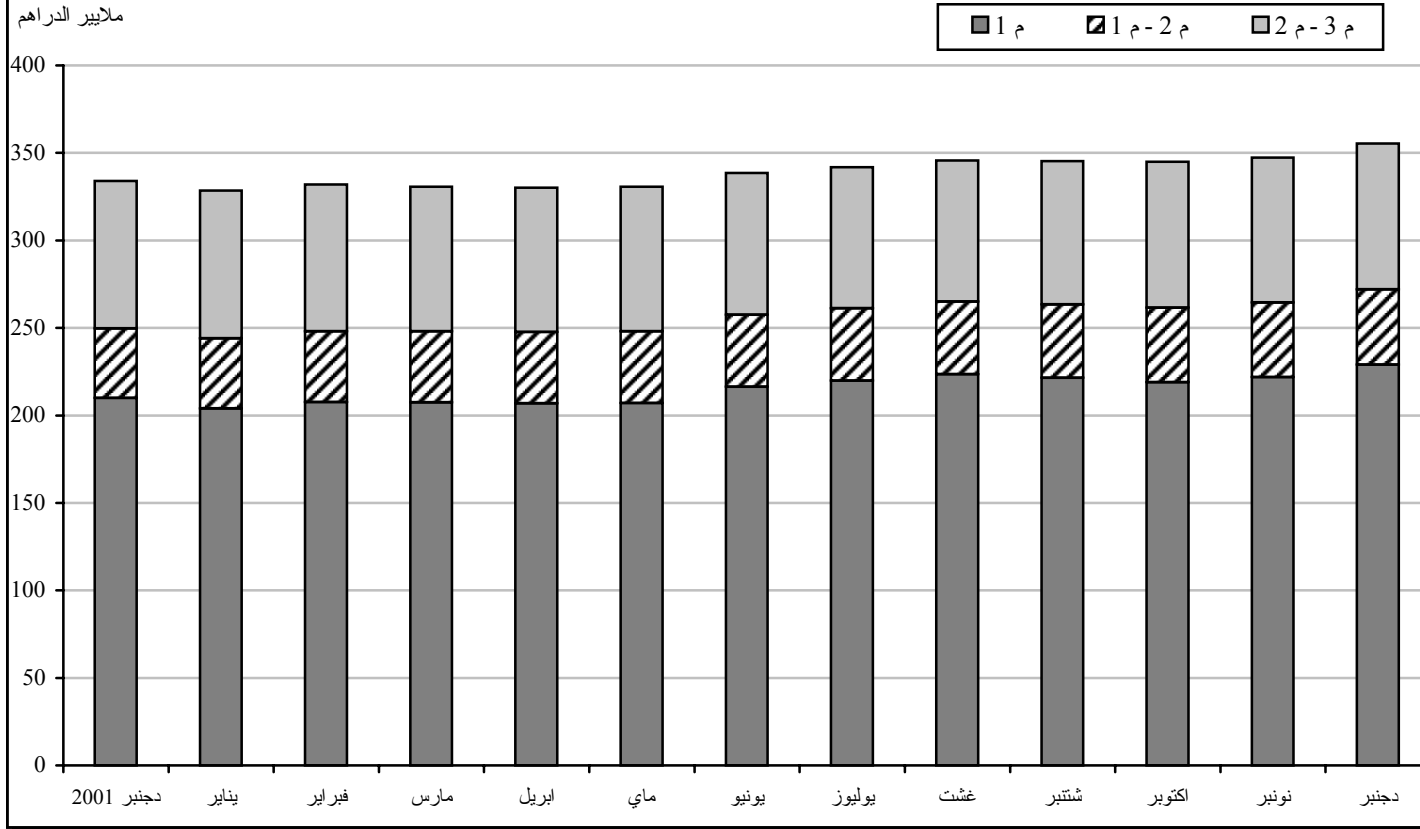
XII-2- مجمعات التوظيفات السائلة

(بملايين الدراهم)

نهاية دجنبر 2002		نهاية دجنبر 2001		المكونات		
التغيرات السنوية		التغيرات السنوية				
المبالغ	%	المبالغ	%			
5.119-	36,8-	8.787	41,9	2.486	13.906	التوظيفات السائلة 1
12.585	73,5	29.696	34,5	4.389	17.111	التوظيفات السائلة 2
689-	35,6-	1.247	39,8-	1.278 -	1.936	التوظيفات السائلة 3
6.777	20,6	39.730	28,9	5.597	32.953	مجموع التوظيفات السائلة

المصدر : بنك المغرب

المجمعات النقدية
(المبالغ الجارية في نهاية الشهر - سنة 2002)



XII-3- بيان التطور الشهري للمجموع م 1

(بملايين الدراهم)

2002												2001	المكونات
دجنبر	نونبر	أكتوبر	سنتبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	
69.556	69.395	69.437	69.689	71.124	69.546	65.760	65.618	65.362	65.479	67.276	64.957	66.025 النقود الائتمانية
159.522	152.367	149.583	151.825	152.373	150.310	150.597	141.500	141.448	141.933	140.232	138.952	144.087 النقود الكتابية
229.078	221.762	219.020	221.514	223.497	219.856	216.357	207.118	206.810	207.412	207.508	203.909	210.112 المجموع م 1

المصدر : بنك المغرب

XII-4- بيان التطور الشهري للنقود الائتمانية

(بملايين الدراهم)

2002												2001	المكونات
دجنبر	نونبر	أكتوبر	سنتبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	
71.783	71.537	71.493	72.043	73.835	71.969	67.740	67.362	67.218	67.337	69.667	66.890	68.303 الأوراق المتداولة
1.388	1.379	1.370	1.361	1.350	1.330	1.317	1.314	1.311	1.305	1.303	1.295	1.292 النقد المعدني المتداول
73.171	72.916	72.863	73.404	75.185	73.299	69.057	68.676	68.529	68.642	70.970	68.185	69.595 المجموع
يسقط منها : محصل الصندوق لدى البنوك ولدى المحاسبين العموميين													
3.615	3.521	3.426	3.715	4.061	3.753	3.297	3.058	3.167	3.163	3.694	3.228	3.570
69.556	69.395	69.437	69.689	71.124	69.546	65.760	65.618	65.362	65.479	67.276	64.957	66.025 مجموع النقود الائتمانية

المصدر : بنك المغرب

XII-5- بيان التطور الشهري للنقود الكتابية

(بملايين الدراهم)

2002												2001	المكونات	
دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر		
														النقود الكتابية
														الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب
3.245	2.978	2.566	2.454	2.658	2.546	2.811	2.240	2.520	2.876	2.595	1.786	2.569	الودائع تحت الطلب لدى البنوك	
147.919	140.969	138.693	141.013	141.393	139.506	139.456	131.019	130.669	130.771	129.395	128.786	133.233	مجموع الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي	
151.164	143.947	141.259	143.467	144.051	142.052	142.267	133.259	133.189	133.647	131.990	130.572	135.802	الودائع تحت الطلب لدى مصلحة الشيكات البريدية	
2.672	2.734	2.638	2.672	2.636	2.572	2.644	2.555	2.573	2.600	2.556	2.694	2.599	الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	
5.686	5.686	5.686	5.686	5.686	5.686	5.686	5.686	5.686	5.686	5.686	5.686	5.686	مجموع الودائع لدى مصلحة الشيكات البريدية والخزينة	
8.358	8.420	8.324	8.358	8.322	8.258	8.330	8.241	8.259	8.286	8.242	8.380	8.285	مجموع النقود الكتابية	
159.522	152.367	149.583	151.825	152.373	150.310	150.597	141.500	141.448	141.933	140.232	138.952	144.087		

المصدر : بنك المغرب

XII-6- بيان التطور الشهري للودائع تحت الطلب لدى البنوك

(بملايين الدراهم)

2002												2001	المكونات
دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	
98.105	95.575	95.313	95.248	95.281	94.001	91.989	89.140	88.224	87.328	87.008	86.190	85.607	حسابات الشيكات
(36.911)	(37.087)	(36.340)	(36.902)	(37.739)	(37.908)	(36.373)	(35.040)	(34.506)	(34.019)	(34.430)	(33.412)	(32.819)	منها : حسابات المغاربة المقيمين بالخارج
39.936	36.091	34.359	36.251	36.181	34.835	35.824	32.420	32.698	33.205	33.247	32.688	37.181	الحسابات الجارية
9.878	9.303	9.021	9.514	9.931	10.670	11.643	9.459	9.747	10.238	9.140	9.908	10.445	ودائع أخرى
147.919	140.969	138.693	141.013	141.393	139.506	139.456	131.019	130.669	130.771	129.395	128.786	133.233	المجموع

المصدر : بنك المغرب

XII-7- بيان التطور الشهري للمجموع 2 والمجموع 3

(بملايين الدراهم)

2002												2001	المكونات
دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتتبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	
229.078	221.762	219.020	221.514	223.497	219.856	216.357	207.118	206.810	207.412	207.508	203.909	210.112	المجموع م 1 التوظيفات تحت الطلب
43.097	42.703	42.530	41.917	41.618	41.439	41.177	41.098	40.982	40.674	40.451	40.064	39.581	(م2 - م1) الحسابات على دفاتر لدى البنوك
35.785	35.467	35.333	35.027	34.788	34.627	34.388	34.319	34.222	33.951	33.770	33.422	33.005	الحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني
7.312	7.236	7.197	6.890	6.830	6.812	6.789	6.779	6.760	6.723	6.681	6.642	6.576
272.175	264.465	261.550	263.431	265.115	261.295	257.534	248.216	247.792	248.086	247.959	243.973	249.693	المجموع م 2 التوظيفات لأجل
83.337	82.896	83.556	82.255	80.584	80.456	81.127	82.655	82.549	82.720	84.004	84.607	84.294	(م3 - م2) شهادات الإيداع ⁽¹⁾
809	809	808	812	812	930	1.100	1.102	951	957	959	959	976	الحسابات والسندات لأجل محدد
82.528	82.087	82.748	81.443	79.772	79.526	80.027	81.553	81.598	81.763	83.045	83.648	83.318	منها : المغاربة المقيمين بالخارج
(36.061)	(35.805)	(35.871)	(35.268)	(34.361)	(34.590)	(35.599)	(36.344)	(35.810)	(35.793)	(35.417)	(35.915)	(34.355)
355.512	347.361	345.106	345.686	345.699	341.751	338.661	330.871	330.341	330.806	331.963	328.580	333.987	المجموع م 3

(1) اكتتابات المقاولات غير المالية والخواص.

المصدر : بنك المغرب

XII-8- بيان التطور الشهري لمجمعات التوظيفات السائلة⁽¹⁾

(بملايين الدراهم)

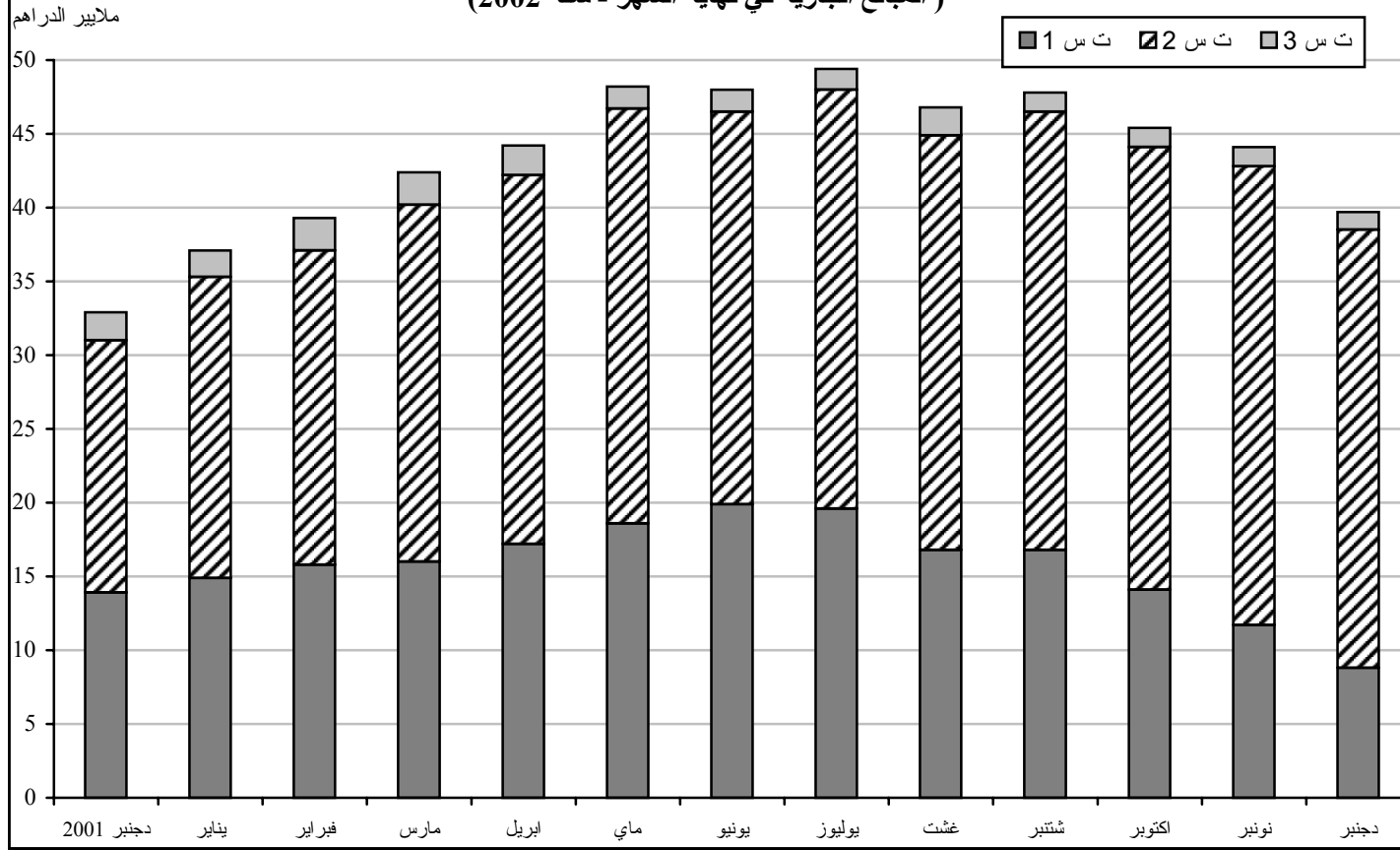
2002												2001	المكونات
دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتتبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	
2.502	6.421	8.688	10.447	11.528	13.020	13.916	11.886	11.225	10.737	10.139	9.787	9.407	مجمع التوظيفات السائلة 1 أذونات الخزينة لستة أشهر
5.873	4.936	5.036	5.948	4.880	6.176	5.528	6.317	5.506	4.944	5.353	4.900	4.238	أذونات الخزينة القابلة للتداول ⁽²⁾
4	13	15	15	15	19	19	10	16	16	16	-	-	أوراق الخزينة
408	408	408	408	407	408	405	404	404	268	268	265	261	سندات شركات التمويل
8.787	11.778	14.147	16.818	16.830	19.623	19.868	18.617	17.151	15.965	15.776	14.952	13.906	المجموع
													مجمع التوظيفات السائلة 2 السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض
29.696	31.135	30.078	29.708	28.086	28.367	26.608	28.171	25.014	24.284	21.319	20.477	17.111
29.696	31.135	30.078	29.708	28.086	28.367	26.608	28.171	25.014	24.284	21.319	20.477	17.111	المجموع
													مجمع التوظيفات السائلة 3 السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في الأسهم والأصول المتنوعة
1.247	1.265	1.321	1.348	1.944	1.368	1.495	1.513	2.044	2.280	2.238	1.872	1.936
1.247	1.265	1.321	1.348	1.944	1.368	1.495	1.513	2.044	2.280	2.238	1.872	1.936	المجموع
39.730	44.178	45.546	47.874	46.860	49.358	47.971	48.301	44.209	42.529	39.333	37.301	32.953	مجموع مجمعات التوظيفات السائلة

(1) اكتتابات المقاولات غير المالية والخواص.

(2) المبلغ الجاري للاقتراضات الوطنية وسندات الخصوصية وأذونات الخزينة بالمزايدة.

المصدر : بنك المغرب

مجمعات التوظيفات السائلة
(المبالغ الجارية في نهاية الشهر - سنة 2002)



XII-9- بيان تطور مقابلات المجمع م3

(بملايين الدراهم)

نهاية دجنبر 2002		نهاية دجنبر 2001		المكونات	
التغيرات السنوية		التغيرات السنوية			
%	المبالغ	%	المبالغ		
				I. الموجودات الخارجية الصافية (1)	
5,3	5.226	104.490	88,5	46.613	99.264
134,3	3.605	6.290	32,0	651	2.685
8,7	8.831	110.780	86,4	47.264	101.949
				المجموع (I)	
				الائتمان الداخلي الإجمالي	
				أ. الديون على الدولة (1)	
47,1	1.467-	4.584-	119,4-	19.150-	3.117-
5,1	3.762	76.923	18,5	11.432	73.161
0,9	73	8.358	1,4	113	8.285
3,0	2.368	80.697	8,8-	7.605-	78.329
				المجموع	
				ب. القروض المقدمة للاقتصاد (1)	
17,4	1.443	9.747	11,1	833	8.304
3,8	7.827	216.474	4,0	8.094	208.647
4,3	9.270	226.221	4,3	8.927	216.951
				المجموع	
				ج. مقابل الموجودات بالحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني (4)	
11,2	736	7.312	5,9	368	6.576
4,1	12.374	314.230	0,6	1.690	301.856
				المجموع (أ+ب+ج)	
1,4-	864-	60.011	4,0	2.341	60.875
				يسقط منها : الموارد ذات الطابع غير النقدي (5/6)	
5,5	13.238	254.219	0,3-	651-	240.981
6,4	22.069	364.999	15,7	46.613	342.930
				II. الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي	
				مجموع المقابلات (II+I)	
	544-	9.487-		5.410-	8.943-
				صافي العناصر الأخرى (7)	
6,4	21.525	355.512	14,1	41.203	333.987
				المجموع م 3	

(1) للإطلاع على التفاصيل المتعلقة بمكونات الموجودات الخارجية الصافية والديون على الخزينة والقروض المقدمة

للاقتصاد، يرجع على التوالي للجدول 11-XII و 12-XII و 13-XII.

(2) مقابل الودائع لدى الخزينة العمومية ومصلحة الشيكات البريدية المحتسبة ضمن النقود الكتابية.

(3) بما في ذلك القروض المقدمة للمؤسسات العمومية.

(4) تودع الأموال المجمعة من طرف صندوق التوفير الوطني لدى صندوق الإيداع والتدبير. لذلك لا يمكن تصنيفها إلى ديون على الخزينة وقروض للاقتصاد.

(5) الاقتراضات الداخلية والخارجية للبنوك (يرجع للموارد البنكية في الجدول 1-XIV).

(6) فائض الأموال الذاتية (رأس المال والمخصصات) مقارنة مع مجموع المعقرات ومحفظة سندات المساهمة.

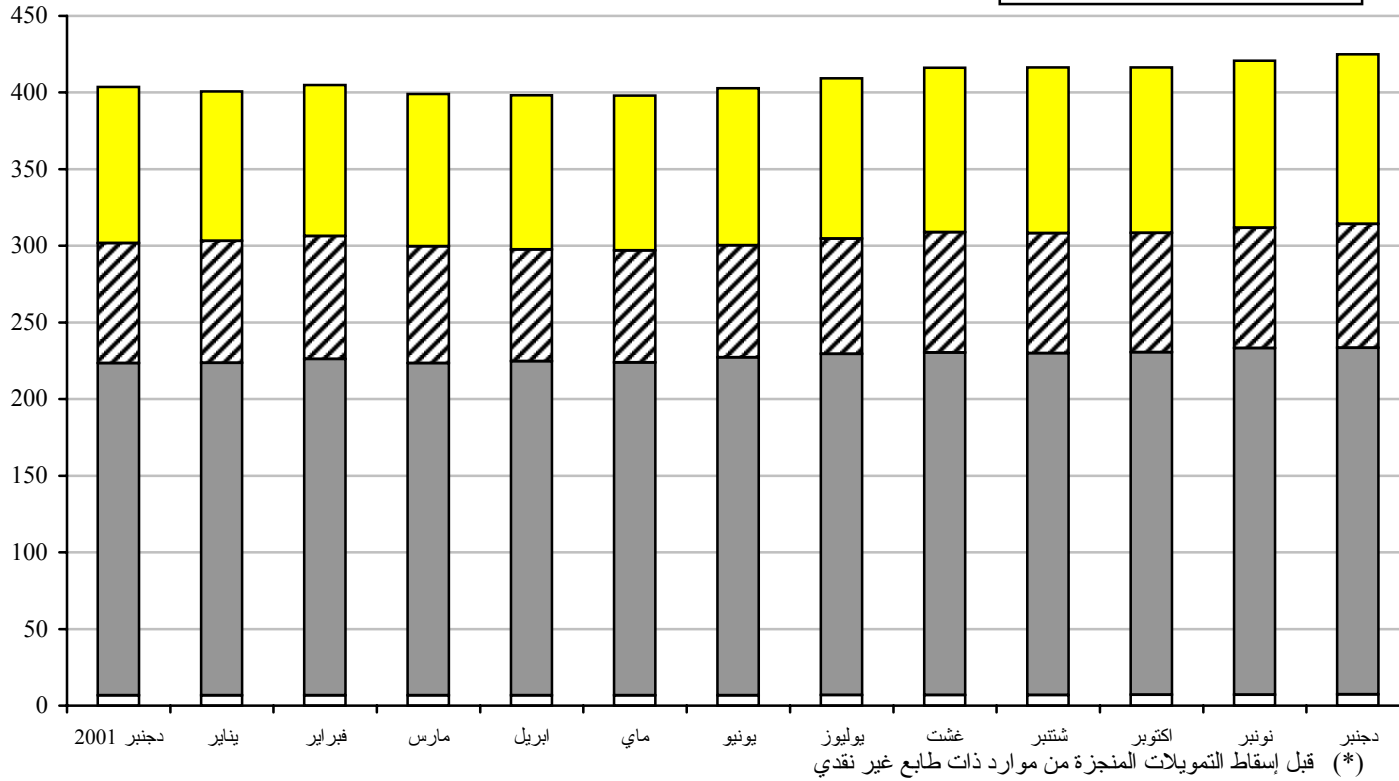
(7) فائض العناصر الأخرى لخصوم النظام المصرفي على العناصر الأخرى للأصول.

المصدر : بنك المغرب

مقابلات م 3 (*)
(المبالغ الجارية في نهاية الشهر - سنة 2002)

ملايير الدراهم

- الموجودات الخارجية الصافية
- الديون على الدولة
- القروض المقدمة للاقتصاد
- ودائع لدى صندوق التوفير الوطني



(*) قبل إسقاط التمويلات المنجزة من موارد ذات طابع غير نقدي

10-XII - بيان التطور الشهري لمقابلات المجمع م 3

(بملايين الدراهم)

2002												2001	المكونات	
دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر		
I. الموجودات الخارجية														
الصالفة (1)														
104.490	102.009	102.930	103.928	102.322	100.553	98.845	98.922	98.531	98.007	96.799	95.963	99.264	بنك المغرب	
6.290	6.858	5.024	4.242	4.842	4.198	3.660	2.304	2.228	1.519	1.807	1.608	2.685	البنوك	
110.780	108.867	107.954	108.170	107.164	104.751	102.505	101.226	100.759	99.526	98.606	97.571	101.949	المجموع (I)	
الائتمان الداخلي الإجمالي														
أ. الديون على الدولة (1)														
4.584-	3.704-	3.925-	4.897-	4.390-	4.968-	6.292-	6.666-	7.890-	5.697-	2.477-	2.276-	3.117-	الديون الصافية لبنك المغرب	
76.923	73.833	73.571	74.731	74.610	71.926	71.187	71.493	72.456	73.508	74.484	73.489	73.161	ديون البنوك	
8.358	8.420	8.324	8.358	8.322	8.258	8.330	8.241	8.259	8.286	8.242	8.380	8.285	ديون المؤسسات غير المالية والخواص (2)	
80.697	78.549	77.970	78.192	78.542	75.216	73.225	73.068	72.825	76.097	80.249	79.593	78.329	المجموع	
ب. القروض المقدمة														
للاقتصاد (1)														
9.747	9.025	8.706	8.707	8.708	8.507	8.509	8.366	8.367	8.372	8.448	8.451	8.304	بنك المغرب	
216.474	217.111	214.695	214.411	214.860	214.143	211.842	208.908	209.703	208.404	211.006	208.567	208.647	البنوك (3)	
226.221	226.136	223.401	223.118	223.568	222.650	220.351	217.274	218.070	216.776	219.454	217.018	216.951	المجموع	
ج. مقابل الموجودات في الحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني (4)														
7.312	7.236	7.197	6.890	6.830	6.812	6.789	6.779	6.760	6.723	6.681	6.642	6.576	المجموع (أ+ب+ج)	
314.230	311.921	308.568	308.200	308.940	304.678	300.365	297.121	297.655	299.596	306.384	303.253	301.856	يسقط منها : الموارد ذات الطابع غير النقدي	
60.011	59.470	61.173	60.696	62.099	58.961	58.634	61.317	58.407	60.025	61.847	61.808	60.875	اقتراضات البنوك (5)	
25.011	24.318	26.033	25.664	26.890	24.001	23.166	24.987	24.668	25.988	27.809	28.072	26.758	الاحتياطيات المكونة من طرف البنوك	
24.468	24.673	24.542	24.306	24.263	24.105	24.047	23.681	22.546	22.538	22.423	22.045	22.037	صافي الأموال الذاتية لبنك المغرب والبنوك (6)	
10.532	10.479	10.598	10.726	10.946	10.855	11.421	12.649	11.193	11.499	11.615	11.691	12.080	II. الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي	
254.219	252.451	247.395	247.504	246.841	245.717	241.731	235.804	239.248	239.571	244.537	241.445	240.981	مجموع المقابلات (II+I)	
364.999	361.318	355.349	355.674	354.005	350.468	344.236	337.030	340.007	339.097	343.143	339.016	342.930	صافي العناصر الأخرى (7)	
9.487 -	13.957 -	10.243 -	9.988 -	8.306 -	8.717 -	5.575 -	6.159 -	9.666 -	8.291 -	11.180 -	10.436 -	8.943 -	المجموع م 3	
355.512	347.361	345.106	345.686	345.699	341.751	338.661	330.871	330.341	330.806	331.963	328.580	333.987		

(1) للإطلاع على التفاصيل المتعلقة بمكونات الموجودات الخارجية الصافية والديون على الخزينة والقروض المقدمة

للاقتصاد، يرجع على التوالي للجدول 11-XII و 12-XII و 13-XII.

(2) مقابل الودائع لدى الخزينة العمومية ومصلة الشيكات البريدية المحتسبة ضمن النقود الكتابية.

(3) بما في ذلك القروض المقدمة للمؤسسات العمومية.

(4) تودع الأموال المجمعة من طرف صندوق التوفير الوطني لدى صندوق الإيداع والتدبير. لذلك لا يمكن تصنيفها إلى ديون على الخزينة وقروض للاقتصاد.

(5) الاقتراضات الداخلية والخارجية للبنوك (يرجع للموارد البنكية في الجدول 1-XIV).

(6) فائض الأموال الذاتية (رأس المال والمخصصات) مقارنة مع مجموع المعقرات ومحفظة سندات المساهمة.

(7) فائض العناصر الأخرى لخصوم النظام المصرفي على العناصر الأخرى للأصول.

المصدر : بنك المغرب

11-XII- بيان التطور الشهري للموجودات الخارجية

(بملايين الدراهم)

2002												2001	المكونات
دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	
													أ- الاحتياطيات الدولية الإجمالية
1.960	1.960	1.960	1.959	1.959	1.959	1.959	1.959	1.957	1.957	1.957	1.957	1.957	لدى بنك المغرب
100.516	98.056	98.925	99.920	98.276	96.793	94.986	95.078	94.572	94.028	92.866	92.023	95.214	الموجودات من الذهب
1.244	1.289	1.372	1.383	1.391	1.074	1.166	1.213	1.309	1.328	1.331	1.330	1.426	الموجودات من العملات القابلة
1.294	1.294	1.294	1.294	1.294	1.294	1.294	1.294	1.294	1.294	1.294	1.294	1.294	للتحويل
285	289	290	290	292	292	290	295	298	301	301	302	300	الموجودات من حقوق السحب
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الخاصة
105.299	102.888	103.841	104.846	103.212	101.412	99.695	99.839	99.430	98.908	97.749	96.906	100.191	رصيد الاحتياطي لدى صندوق
													النقد الدولي
													الاكتتاب في صندوق
													النقد العربي
													العملات الغير القابلة للتحويل
													المجموع
													ب- الالتزامات الخارجية
202	202	202	205	205	205	194	194	194	194	194	194	194	لبنك المغرب
607	677	709	713	685	654	656	723	705	707	756	749	733	الالتزامات للمؤسسات الدولية
809	879	911	918	890	859	850	917	899	901	950	943	927	إلتزامات أخرى
													المجموع
													I. مجموع الموجودات
104.490	102.009	102.930	103.928	102.322	100.553	98.845	98.922	98.531	98.007	96.799	95.963	99.264	الخارجية الصافية لدى
													بنك المغرب (أ- ب)
9.030	10.519	8.811	8.208	8.858	8.111	8.115	6.247	6.401	5.976	6.095	5.936	6.566	ج. الموجودات الخارجية
													الإجمالية لدى البنوك ⁽¹⁾
2.740	3.661	3.787	3.966	4.016	3.913	4.455	3.943	4.173	4.457	4.288	4.328	3.881	د. الإلتزامات الخارجية
													للبنوك ⁽²⁾
													II. مجموع الموجودات
6.290	6.858	5.024	4.242	4.842	4.198	3.660	2.304	2.228	1.519	1.807	1.608	2.685	الخارجية الصافية
													للبنوك (ج- د)
110.780	108.867	107.954	108.170	107.164	104.751	102.505	101.226	100.759	99.526	98.606	97.571	101.949	مجموع الموجودات الخارجية
													الصافية (II+I)

(1) يتعلق الأمر بالموجودات من العملات الأجنبية لدى البنوك وبالودائع بالعملات الأجنبية لدى المراسلين بالخارج. وقد تم استبعاد ودائع البنوك بالعملات

الأجنبية لدى بنك المغرب لكونها تعتبر ديونا على مؤسسة مقيمة.

(2) يتعلق الأمر أساسا بالحسابات الدائنة للمراسلين الأجانب لدى البنوك وبالودائع تحت الطلب ولأجل لغير المقيمين.

المصدر : بنك المغرب

12-XII - بيان التطور الشهري للديون على الدولة

(بملايين الدراهم)

2002												2001	المكونات
دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتتبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	
5.500	5.500	5.500	5.500	5.500	5.500	5.500	5.500	5.500	5.500	7.334	7.500	6.136	أديون بنك المغرب
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	348	-	تسبيقات للدولة ⁽¹⁾
1.200	1.023	628	945	1.371	884	534	1.368	459	1.503	965	656	1.527	تعبئة السفاتج الجمركية وسندات الالتزام المكفولة
38	28	26	45	47	28	29	50	30	30	30	26	26	الشيكات قيد الخصم ودائع بنك المغرب لدى مصلحة الشيكات البريدية
6.738	6.551	6.154	6.490	6.918	6.412	6.063	6.918	5.989	7.033	8.329	8.530	7.689	المجموع الإجمالي
													يسقط منها : موجودات سائلة لدى المحاسبين العموميين ⁽²⁾
11.322	10.255	10.079	11.387	11.308	11.380	12.355	13.584	14.080	12.730	10.806	10.806	10.806	المجموع الصافي
4.584-	3.704-	3.925-	4.897-	4.390-	4.968-	6.292-	6.666-	8.091-	5.697-	2.477-	2.276-	3.117-	ب. سندات الخزينة المقتناة في السوق الثانوية
-	-	-	-	-	-	-	-	201	-	-	-	-	المجموع (I)
4.584-	3.704-	3.925-	4.897-	4.390-	4.968-	6.292-	6.666-	7.890-	5.697-	2.477-	2.276-	3.117-	ديون البنوك
75.179	72.506	72.244	73.338	73.544	71.567	70.608	71.220	72.313	72.779	73.945	72.610	72.318	محفظة السندات العمومية ودائع البنوك لدى الخزينة ومصلحة الشيكات البريدية
1744	1327	1327	1393	1066	359	579	273	143	729	539	879	843	المجموع (II)
76.923	73.833	73.571	74.731	74.610	71.926	71.187	71.493	72.456	73.508	74.484	73.489	73.161	ديون المؤسسات غير المالية والخواص
8.358	8.420	8.324	8.358	8.322	8.258	8.330	8.241	8.259	8.286	8.242	8.380	8.285	مقابل قيمة الودائع بالخزينة ومصلحة الشيكات البريدية
8.358	8.420	8.324	8.358	8.322	8.258	8.330	8.241	8.259	8.286	8.242	8.380	8.285	المجموع (III)
80.697	78.549	77.970	78.192	78.542	75.216	73.225	73.068	72.825	76.097	80.249	79.593	78.329	مجموع الديون الصافية على الدولة (III+II+I)

(1) التسبيقات التعاقبية وتسهيلات الصندوق.

(2) الأوراق والقطع النقدية لدى المحاسبين العموميين والحسابات الدائنة للخزينة ولصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى بنك المغرب.

المصدر : بنك المغرب

XII-13- بيان التطور الشهري للقروض المقدمة للاقتصاد (1)

(بملايين الدراهم)

2002												2001	المكونات
دجنبر	نونبر	أكتوبر	سنتبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	
199.069	200.044	198.259	197.990	198.283	197.893	195.573	192.507	193.791	193.042	196.689	195.058	195.888	أ. القروض المقدمة للمقاولات والخواص (2)
69.720	71.932	70.632	70.958	71.073	71.616	69.311	67.529	68.846	68.863	71.854	71.554	72.440	حسابات مدينة وتسهيلات الخرينة
42.116	41.779	41.989	41.817	42.931	42.782	43.594	44.172	45.402	45.068	44.695	45.137	45.371	قروض للتجهيز
35.155	34.707	34.429	34.111	33.575	33.264	33.120	32.716	32.200	32.320	31.722	31.384	30.699	قروض للسكن
8.378	8.549	8.603	8.553	8.510	8.469	8.372	8.299	8.220	8.257	8.274	8.256	8.283	قروض للاستهلاك
5.679	4.678	4.152	4.363	4.526	4.152	4.245	3.390	3.539	3.913	4.308	3.066	3.396	ديون مختلفة على الزبناء
38.021	38.399	38.454	38.188	37.668	37.610	36.931	36.401	35.584	34.621	35.836	35.661	35.699	ديون معلقة الأداء (3)
15.880	15.601	14.940	14.789	14.921	14.534	14.849	15.023	14.581	13.904	12.582	12.047	12.138	ب. التمويلات المقدمة لشركات التمويل
15.215	15.034	14.285	14.134	14.142	13.625	14.165	14.324	13.573	12.842	11.556	11.020	11.125	القروض سندات شركات التمويل
665	567	655	655	779	909	684	699	1.008	1.062	1.026	1.027	1.013	بحوزة البنوك
1.525	1.466	1.496	1.632	1.656	1.716	1.420	1.378	1.331	1.458	1.735	1.462	621	ج. محفظة سندات التوظيف بحوزة الأبنك (4)
216.474	217.111	214.695	214.411	214.860	214.143	211.842	208.908	209.703	208.404	211.006	208.567	208.647	I. مجموع القروض البنكية (أ+ب+ج)
9.747	9.025	8.706	8.707	8.708	8.507	8.509	8.366	8.367	8.372	8.448	8.451	8.304	II. قروض بنك المغرب
226.221	226.136	223.401	223.118	223.568	222.650	220.351	217.274	218.070	216.776	219.454	217.018	216.951	المجموع (II+I)

(1) لقد صنفت القروض المقدمة للاقتصاد على أساس الوضعية المحاسبية الجديدة للبنوك التي يتم إعدادها منذ يناير 2000، وهو تاريخ دخول المخطط

المحاسبية الجديد حيز التطبيق.

(2) بما في ذلك القروض المقدمة للمؤسسات العمومية.

(3) ديون على وشك أن يكون مشكوكا في استردادها وديون مشكوك في استردادها وديون غير قابلة للاسترداد.

(4) اكتتابات البنوك في الأسهم الصادرة عن مؤسسات غير بنكية.

المصدر : بنك المغرب

XII-14 - مجمعات النقد والتوظيفات السائلة

2002 - 1981

(بملايين الدراهم)

مجموع التوظيفات السائلة	مجمعات التوظيفات السائلة			م 3 + 2 = التوظيفات لأجل	التوظيفات لأجل (2)	م 2 + 1 = التوظيفات تحت الطلب	المجمع م 3				المبلغ الجاري عند نهاية دجنبر	
	مجمع التوظيفات السائلة 3 (5)	مجمع التوظيفات السائلة 2 (4)	مجمع التوظيفات السائلة 1 (3)				المجمع م 2		المجمع م 1	النقود الائتمانية		
							تحت الطلب (1)	المجموع				النقود الكتابية
186	-	-	186	35.244	6.664	28.580	1.353	27.227	16.106	11.121	1981	
336	-	-	336	38.996	7.654	31.342	1.735	29.607	17.584	12.023	1982	
351	-	-	351	46.466	10.227	36.239	2.259	33.980	20.345	13.635	1983	
359	-	-	359	51.192	11.373	39.819	2.744	37.075	22.305	14.770	1984	
2.641	-	-	2.641	60.316	14.416	45.900	3.136	42.764	26.570	16.194	1985	
6.229	-	-	6.229	70.066	15.851	54.215	4.160	50.055	31.361	18.694	1986	
9.612	-	-	9.612	77.097	16.485	60.612	5.891	54.721	34.718	20.003	1987	
10.308	-	-	10.308	88.688	18.867	69.821	7.573	62.248	40.335	21.913	1988	
13.485	-	-	13.485	100.032	21.441	78.591	9.317	69.274	44.460	24.814	1989	
15.739	-	-	15.739	119.032	24.883	94.149	11.491	82.658	53.115	29.543	1990	
14.504	-	-	14.504	139.862	31.190	108.672	14.051	94.621	60.352	34.269	1991	
15.564	-	-	15.564	153.063	37.467	115.596	14.913	100.683	64.939	35.744	1992	
16.837	-	-	16.837	165.723	43.986	121.737	15.959	105.778	68.576	37.202	1993	
21.849	-	-	21.849	183.333	47.464	135.869	18.685	117.184	76.163	41.021	1994	
22.918	8	-	22.910	198.256	52.494	145.762	21.279	124.483	81.329	43.154	1995	
25.074	1.696	220	23.158	211.542	57.283	154.259	23.466	130.793	84.346	46.447	1996	
25.586	3.057	2.708	19.821	230.964	64.121	166.843	25.983	140.860	92.198	48.662	1997	
34.232	6.590	9.154	18.488	244.909	65.114	179.795	29.523	150.272	99.628	50.644	1998	
39.351	5.423	18.630	15.298	269.986	69.389	200.597	33.069	167.528	110.815	56.713	1999	
27.356	3.214	12.722	11.420	292.784	76.281	216.503	35.240	181.263	123.094	58.169	2000	
32.953	1.936	17.111	13.906	333.987	84.294	249.693	39.581	210.112	144.087	66.025	2001	
39.730	1.247	29.696	8.787	355.512	83.337	272.175	43.097	229.078	159.522	69.556	2002	

(1) الحسابات على دفاتر لدى البنوك وصندوق التوفير الوطني.

(2) الحسابات والسندات لأجل لدى البنوك وشهادات الإيداع المكتتب فيها من لدن الخواص والمقاولات غير المالية.

(3) أذونات الخزينة لسنة أشهر للعموم وسندات الدين القابلة للتداول (أذونات الخزينة وسندات شركات التمويل وأوراق الخزينة) المكتتب فيها من لدن الخواص والمقاولات غير المالية.

(4) الأصول التي تصدرها مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في سندات الاقتراض (منذ 1995) والتي توجد بحوزة الخواص والمقاولات غير المالية.

(5) الأصول التي تصدرها مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في الأسهم والمؤسسات التي تستثمر في الأسهم وفي سندات الاقتراض (منذ 1995) والتي توجد بحوزة الخواص والمقاولات غير المالية.

المصدر : بنك المغرب

15-XII - مقابلات م3

2002 - 1981

(بملايين الدراهم)

صافي العناصر الأخرى (3)	مجموع مقابلات م3 (II+I)	المجموع (II)	(يسقط منه) الموارد ذات الطابع غير النقدي	الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي									الموجودات الخارجية الصافية			المبلغ الجاري عند نهاية دجنبر
				المجموع (أ+ب+ج)	الائتمان الداخلي الإجمالي			الديون على الخزينة			المجموع (I)	البنوك	بنك المغرب			
					مقابل الموجودات في الحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني (ج) (2)	القروض المقدمة للاقتصاد		المجموع (أ)	المقاولات غير المالية و الخواص (I)	البنوك				بنك المغرب		
						المجموع (ب)	البنوك								بنك المغرب	
1.539 -	36.783	36.695	7.119	43.814	482	23.311	22.886	425	20.021	1.747	8.552	9.722	88	2	86	1981
1.476 -	40.472	39.681	7.324	47.005	552	27.088	26.406	682	19.365	1.844	9.185	8.336	791	48	743	1982
1.310 -	47.776	47.797	9.094	56.891	626	31.203	30.169	1.034	25.062	1.715	12.423	10.924	21 -	35	56 -	1983
1.496 -	52.688	52.318	10.523	62.841	719	36.232	34.557	1.675	25.890	1.926	13.107	10.857	370	70	300	1984
1.708 -	62.024	60.915	12.219	73.134	780	42.390	39.311	3.079	29.964	2.028	17.888	10.048	1.109	137	972	1985
2.598 -	72.664	70.977	15.285	86.262	897	48.368	43.184	5.184	36.997	2.301	25.138	9.558	1.687	18 -	1.705	1986
1.843 -	78.940	75.727	17.750	93.477	1.053	52.423	46.588	5.835	40.001	2.925	28.277	8.799	3.213	228	2.985	1987
1.642 -	90.330	85.784	21.011	106.795	1.236	58.444	52.411	6.033	47.115	4.347	32.690	10.078	4.546	254	4.292	1988
2.201 -	102.233	98.145	22.703	120.848	1.428	66.117	59.418	6.699	53.303	4.988	37.701	10.614	4.088	137	3.951	1989
1.474 -	120.506	103.294	27.483	130.777	1.663	77.814	71.000	6.814	51.300	5.208	34.575	11.517	17.212	612	16.600	1990
3.414 -	143.276	118.204	32.144	150.348	1.917	94.695	87.850	6.845	53.736	6.274	35.346	12.116	25.072	637	24.435	1991
4.462 -	157.525	125.431	40.301	165.732	2.150	106.080	99.079	7.001	57.502	6.151	41.427	9.924	32.094	590	31.504	1992
3.329 -	169.052	131.417	45.480	176.897	2.342	111.792	104.747	7.045	62.763	6.532	46.295	9.936	37.635	735	36.900	1993
4.219 -	187.552	146.500	48.072	194.572	2.754	122.103	114.796	7.307	69.715	6.783	54.747	8.185	41.052	299	40.753	1994
2.744 -	201.000	168.226	49.854	218.080	3.292	136.601	128.982	7.619	78.187	6.789	52.908	18.490	32.774	426	32.348	1995
4.611 -	216.153	180.773	54.172	234.945	3.866	149.442	142.056	7.386	81.637	8.032	54.847	18.758	35.380	166	35.214	1996
6.887 -	237.851	197.202	53.144	250.346	4.553	159.424	152.029	7.395	86.369	8.073	58.616	19.680	40.649	294	40.355	1997
9.121 -	254.030	211.004	54.721	265.725	5.330	175.885	168.495	7.390	84.510	6.652	58.614	19.244	43.026	316	42.710	1998
5.345 -	275.331	216.240	58.611	274.851	5.721	193.097	185.905	7.192	76.033	7.711	54.917	13.405	59.091	207	58.884	1999
3.533 -	296.317	241.632	58.534	300.166	6.208	208.024	200.553	7.471	85.934	8.172	61.729	16.033	54.685	2.034	52.651	2000
8.943 -	342.930	240.981	60.875	301.856	6.576	216.951	208.647	8.304	78.329	8.285	73.161	3.117 -	101.949	2.685	99.264	2001
9.487 -	364.999	254.219	60.011	314.230	7.312	226.221	216.474	9.747	80.697	8.358	76.923	4.584 -	110.780	6.290	104.490	2002

(1) مقابل الودائع لدى الخزينة العمومية ومصالحة الشيكات البريدية، المحتسبة ضمن النفود الكتابية.

(2) تودع الأموال المجمعة من طرف صندوق التوفير الوطني لدى صندوق الإيداع والتدبير، وبالتالي لا يمكن تصنيفها إلى ديون على الخزينة وقروض مقدمة للاقتصاد.

(3) فائض العناصر الأخرى لخصوم النظام المصرفي على العناصر الأخرى لأصوله.

المصدر : بنك المغرب

XIII-1- حركات الأموال بشبابيك بنك المغرب

(بملايين الدراهم)

2002		2001		2000		
السحوبات	الدفعات	السحوبات	الدفعات	السحوبات	الدفعات	
5.706	7.127	4.448	6.127	3.027	5.918	يناير
7.017	4.230	5.547	3.846	3.647	4.528	فبراير
4.198	6.529	5.603	5.415	5.820	4.225	مارس
5.429	5.542	5.026	5.119	4.102	4.390	أبريل
5.794	5.646	5.490	5.057	3.920	4.758	ماي
4.932	4.550	5.437	4.437	4.805	3.899	يونيو
8.819	4.577	7.920	4.038	6.433	3.527	يوليوز
7.501	5.597	7.511	5.556	5.640	4.698	غشت
5.009	6.790	4.186	6.417	4.134	5.543	شتتبر
6.126	6.667	5.815	6.012	4.331	5.006	أكتوبر
5.276	5.223	5.413	5.243	4.675	4.754	نونبر
6.521	6.266	7.105	4.420	5.358	3.204	دجنبر
72.328	68.744	69.501	61.687	55.892	54.450	المجموع

المصدر : بنك المغرب

XIII-2- عمليات التبادل في غرف المقاصة

النسبة المئوية للقيم المرجعة		القيمة الإجمالية (بملايين الدراهم)				عدد العمليات (بالآلاف)			2002
الشيكات	السندات	المجموع	التحويلات	الشيكات	السندات	المجموع	الشيكات	السندات	
2,6	20,9	78.288	33.154	39.093	6.041	2.126	1.828	298	يناير
2,5	20,6	69.285	30.747	33.111	5.427	1.765	1.497	268	فبراير
2,5	20,4	73.643	33.677	34.786	5.180	1.918	1.665	253	مارس
2,5	22,4	83.171	35.657	40.987	6.527	2.074	1.750	324	أبريل
2,5	20,9	74.218	29.405	38.789	6.024	2.089	1.816	273	ماي
2,2	20,6	71.334	31.692	35.027	4.615	1.878	1.641	237	يونيو
2,3	19,4	80.642	30.819	43.083	6.740	2.192	1.841	351	يوليوز
2,6	18,3	71.969	30.467	36.165	5.337	1.724	1.457	267	غشت
2,6	17,4	70.172	26.208	37.398	6.566	1.833	1.538	295	شتنبر
2,3	20,8	80.355	29.857	43.920	6.578	2.220	1.906	314	أكتوبر
2,6	18,4	64.060	26.279	32.712	5.069	1.702	1.458	244	نونبر
2,5	21,1	76.124	30.658	38.198	7.268	1.953	1.613	340	دجنبر
2,5	20,1	893.261	368.620	453.269	71.372	23.474	20.010	3.464	المجموع

المصدر : بنك المغرب

XIV-1- بيان استخدامات وموارد مجموع البنوك

(بملايين الدراهم)

دجنبر 2002	دجنبر 2001	دجنبر 2000	
			الاستخدامات
29.777	29.070	19.658	الموجودات بالصندوق والأصول السائلة
(498)	(761)	(582)	منها : أوراق نقدية أجنبية وشيكات بالعملة الصعبة
(23.330)	(20.528)	(13.467)	ودائع بالدرهم لدى بنك المغرب
			ودائع لدى الخزينة العامة ولدى مصلحة
(1.744)	(843)	(96)	الشيكات البريدية
3.776	3.241	5.326	الموجودات لدى البنوك والقروض الممنوحة لها
8.532	5.805	5.774	المراسلون بالخارج وماشابههم
75.179	72.318	61.633	محفظة أذينات الخزينة وسندات الدولة
214.284	207.013	199.138	القروض المقدمة للاقتصاد ⁽¹⁾
11.167	10.782	8.543	محفظة سندات التوظيف ماعدا سندات الدولة
1.447	1.809	1.751	- شهادات الإيداع المكتتة من طرف البنوك
			- أذينات وسندات البنوك المتخصصة
7.530	7.339	5.377	المكتتبة من طرف البنوك
665	1.013	438	- سندات شركات التمويل بحوزة البنوك
1.525	621	977	- أسهم مصدرة من طرف مقاولات غير بنكية
13.413	12.019	10.605	محفظة سندات مساهمة واستخدامات مشابهة
11.384	10.854	10.273	مستعقرات
-	-	-	فائض الاستخدامات المختلفة على الموارد المختلفة
367.512	351.102	320.950	مجموع الاستخدامات
			الموارد
147.919	133.233	113.133	حسابات الزبائن الدائنة تحت الطلب بالدرهم
98.105	85.607	72.166	حسابات الشيكات
(36.911)	(32.819)	(26.619)	(حسابات الشيكات للمغاربة المقيمين بالخارج)
39.936	37.181	31.140	حسابات جارية
9.878	10.445	9.827	ودائع أخرى
35.785	33.005	29.032	حسابات على الدفاتر
82.528	83.318	75.392	حسابات وأذينات لأجل استحقاق ثابت
3.532	4.967	5.642	شهادات الإيداع
(809)	(976)	(889)	منها : اكتتابات المؤسسات غير المالية والخواص
			الحسابات الدائنة تحت الطلب ولأجل بالعملات
527	641	431	الأجنبية بملكية غير المقيمين
11.422	10.547	10.107	التزامات البنوك إزاء البنوك الأخرى
3.836	2.329	2.380	صافي الاقتراض من المؤسسات المالية ⁽²⁾
2.213	3.240	3.891	المراسلون بالخارج وما شابههم
8.240	10.212	11.808	اقتراضات إلزامية بالدرهم
11.659	12.035	13.083	اقتراضات خارجية طويلة الأجل
1	7	7.161	الالتجاء لبنك المغرب
24.468	22.037	17.316	المخصصات
32.730	32.574	29.480	الأموال الذاتية
2.652	2.957	2.094	فائض الموارد المختلفة على الاستخدامات المختلفة
367.512	351.102	320.950	مجموع الموارد

(1) بما فيها القروض الممنوحة لشركات التمويل وللمؤسسات العمومية.

(2) بما فيها عمليات الاستحفاضات المنجزة مع مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

المصدر : بنك المغرب

XIV-2- بيان استخدامات وموارد شركات الائتمان لأجل الاستهلاك

(بملايين الدراهم)

دجنبر 2002	دجنبر 2001	دجنبر 2000	
			الاستخدامات
343	327	304 المستعقرات
19.909	18.727	17.934 القروض
476	386	411 مدينون مختلفون وحسابات التسوية
361	394	381 الأصول السائلة
21.089	19.834	19.030 المجموع
			الموارد
2.860	2.774	2.537 الأموال الذاتية وما شابهها
2.864	2.354	2.379 المخصصات
9.958	8.702	6.602 ديون التمويل
1.007	817	1.417 دائنون مختلفون وحسابات التسوية
4.400	5.187	6.095 حسابات الخزينة
21.089	19.834	19.030 المجموع

المصدر : بنك المغرب

XIV-3- بيان استخدامات وموارد شركات الائتمان الإيجاري

(بملايين الدراهم)

دجنبر 2002	دجنبر 2001	دجنبر 2000	
			الاستخدامات
60	59	54 المستعقرات
12.496	10.916	9.209 القروض
131	196	71 مدينون مختلفون وحسابات التسوية
227	21	29 الأصول السائلة
12.914	11.192	9.363 المجموع
			الموارد
1.267	1.244	1.237 الأموال الذاتية وما شابهها
1.095	850	690 المخصصات
8.116	6.972	5.777 ديون التمويل
1.003	704	594 دائنون مختلفون وحسابات التسوية
1.433	1.422	1.065 حسابات الخزينة
12.914	11.192	9.363 المجموع

المصدر : بنك المغرب

1-XV- المبلغ الجاري للسلفات والاقتراضات في السوق النقدية القائمة بين البنوك

(بملايين الدراهم)

2002													2001	المبلغ الجاري في آخر الشهر
المتوسط	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتتبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	المتوسط	
1.742	2.187	1.310	1.887	1.059	1.999	2.578	2.446	1.570	1.613	1.411	1.460	1.378	2.822	سلفات البنوك
212	1.015	92	92	92	230	265	414	50	100	199	-	-	212	سلفات صندوق الإيداع والتدبير
4	-	-	-	-	-	17	17	17	-	-	-	-	2	سلفات مؤسسات أخرى ⁽¹⁾
1.958	3.202	1.402	1.979	1.151	2.229	2.860	2.877	1.637	1.713	1.610	1.460	1.378	3.036	مجموع السلفات
1.866	3.156	1.367	1.910	1.034	2.116	2.767	2.783	1.549	1.648	1.496	1.334	1.233	2.825	اقتراضات البنوك
1	-	-	-	-	-	-	4	-	-	-	-	10	60	اقتراضات صندوق الإيداع والتدبير
91	46	35	69	117	113	93	90	88	65	114	126	135	152	اقتراضات مؤسسات أخرى
1.958	3.202	1.402	1.979	1.151	2.229	2.860	2.877	1.637	1.713	1.610	1.460	1.378	3.036	مجموع الاقتراضات
معدلات الفائدة														
2,99	2,94	2,72	2,77	3,09	2,77	2,83	2,84	2,98	3,60	3,21	3,13	2,96	4,44	. المتوسط اليومي
2,94	3,29	3,14	2,46	3,64	2,65	3,59	2,46	3,15	3,03	1,94	3,17	2,82	4,22	. نهاية الشهر

(1) الصندوق المغربي للصفقات، دار الضمان والصندوق المركزي للضمان.

المصدر : بنك المغرب

2-XV- الاكتتابات في أذونات الخزينة بالمزايدة

(بملايين الدراهم)

2002						2001						المصدر
المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	صندوق الإيداع والتدبير	البنوك	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	صندوق الإيداع والتدبير	البنوك	
3.571	-	138	-	100	3.333	3.499	-	570	234	452	2.243	13 أسبوعا
3.814	-	100	2	100	3.612	9.344	-	1020	2	2436	5.886	26 اسبوعا
12.992	-	1.220	521	1.802	9.449	18.330	48	1.058	584	2.356	14.284	52 أسبوعا
20.377	-	1.458	523	2.002	16.394	31.173	48	2.648	820	5.244	22.413	مجموع الأمد القصير (I).....
18.654	-	140	279	5.559	12.676	10.129	2	375	346	1166	8.240	سنتان
22.572	20	208	-	3.051	19.293	12.919	2	328	407	3.292	8.890	5 سنوات
41.226	20	348	279	8.610	31.969	23.048	4	703	753	4.458	17.130	مجموع الأمد المتوسط (II)...
9.446	-	25	432	303	8.686	2.542	2	175	-	252	2.113	10 سنوات
4.860	-	71	335	300	4.154	715	-	35	50	50	580	15 سنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	20 سنة
14.306	-	96	767	603	12.840	3.257	2	210	50	302	2.693	مجموع الأمد الطويل (III)...
75.909	20	1.902	1.569	11.215	61.203	57.478	54	3.561	1.623	10.004	42.236	المجموع (III+II+I).....

المصدر : بنك المغرب

3-XV- معدلات الفائدة المطبقة على أذونات الخزينة بالمزايدة

2002			2001			المصدر
المعدل السنوي المرجح	المعدل الأعلى	المعدل الأدنى	المعدل السنوي المرجح	المعدل الأعلى	المعدل الأدنى	
2,64	3,80	2,38	4,65	5,80	4,42	13 أسبوعا
2,85	4,30	2,55	4,87	6,10	4,50	26 أسبوعا
3,76	4,65	2,71	5,26	6,51	4,55	52 أسبوعا
4,73	5,30	3,70	5,88	6,93	5,19	سنتان
5,65	6,20	4,75	6,22	7,00	5,80	5 سنوات
6,19	6,76	5,80	6,73	7,02	6,37	10 سنوات
6,85	7,16	6,45	7,10	7,16	6,98	15 سنة
-	-	-	-	-	-	20 سنة

المصدر : بنك المغرب

4-XV - المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بالمزايدة

(بملايين الدراهم)

2002						2001						المدة
المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين و مؤسسات الاحتياط	صندوق الإيداع والتدبير (1)	البنوك	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين و مؤسسات الاحتياط	صندوق الإيداع والتدبير (1)	البنوك	
2.530	-	2.090	49	-	391	550	-	262	-	-	288	13 أسبوعا
3.464	2	2.374	138	-	950	7.251	330	2.542	1.137	1.190	2.052	26 أسبوعا
12.026	490	3.314	1.728	397	6.097	18.330	1.036	3.634	2.306	372	10.982	52 أسبوعا
18.020	492	7.778	1.915	397	7.438	26.131	1.366	6.438	3.443	1.562	13.322	مجموع الأمد القصير (I)
25.703	754	8.952	4.827	3.274	7.896	14.628	751	3.325	1.951	840	7.761	سنتان
58.121	2.081	15.510	14.093	3.401	23.036	48.549	1.553	9.776	11.629	4.566	21.025	5 سنوات
83.824	2.835	24.462	18.920	6.675	30.932	63.177	2.304	13.101	13.580	5.406	28.786	مجموع الأمد المتوسط (II)
42.902	643	6.114	15.659	8.226	12.260	33.455	84	3.699	14.154	7.021	8.497	10 سنوات
25.147	1.131	3.323	10.594	4.090	6.009	20.288	166	1.924	8.224	5.090	4.884	15 سنة
24	-	4	-	-	20	24	-	4	-	-	20	20 سنة
68.073	1.774	9.441	26.253	12.316	18.289	53.767	250	5.627	22.378	12.111	13.401	مجموع الأمد الطويل (III)
169.917	5.101	41.681	47.088	19.388	56.659	143.075	3.920	25.166	39.401	19.079	55.509	المجموع (III+II+I)

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بحوزة مؤسسات الاحتياط الاجتماعي التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.

المصدر : بنك المغرب

5-XV - المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتحويل

2002					2001					فئة السندات
المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	
3.430	808	1.113	680	829	4.864	976	1.045	1.016	1.827	شهادات الإيداع
7.013	408	2.359	1.514	2.732	5.959	262	2.057	1.370	2.270	سندات شركات التمويل
1.058	4	739	47	268	25	-	3	22	-	أوراق الخزينة
11.501	1.220	4.211	2.241	3.829	10.848	1.238	3.105	2.408	4.097	المجموع

المصدر : بنك المغرب

XV-6 - المؤشرات المتعلقة ببورصة القيم

(بملايين الدراهم)

المقياس (*)	الرسملة	مبلغ المعاملات	الشهر
777,08	138.051	12.038,7	دجنبر 1999
658,43	114.881	6.832,5	دجنبر 2000
634,35	110.662	2.832,0	يناير 2001
708,58	123.677	1.925,3	فبراير
687,84	120.425	1.563,0	مارس
665,01	116.320	2.462,4	أبريل
659,14	114.706	2.528,0	ماي
640,40	110.715	1.417,1	يونيو
613,92	103.530	1.016,0	يوليوز
639,42	107.908	648,3	غشت
616,42	103.829	2.838,8	سنتبر
583,42	100.114	1.791,7	أكتوبر
608,55	104.538	1.242,2	نونبر
609,74	104.740	5.009,7	دجنبر
3.444,85	101.072	2.364,0	يناير 2002
3.407,59	99.979	804,6	فبراير
3.406,95	99.961	761,6	مارس
3.293,35	96.627	2.193,1	أبريل
3.207,72	94.115	1.135,6	ماي
3.135,26	92.192	1.837,2	يونيو
2.989,54	87.949	1.337,9	يوليوز
3.058,49	89.397	295,1	غشت
2.941,26	85.970	418,4	سنتبر
2.890,88	84.498	826,5	أكتوبر
2.951,63	86.273	956,9	نونبر
2.980,44	87.175	9.545,6	دجنبر

(*) ابتداء من يناير 2002، حل مقياس "MASI" الذي يشمل كل الأسهم المسعرة ويتخذ كأساس

31 دجنبر 1991 محل المؤشر العام لبورصة القيم.

المصدر : بورصة القيم بالدار البيضاء.

1-XVI-1- توظيفات العناصر الاقتصادية غير المالية حسب نوعية الأدوات المالية

(بملايين الدراهم)

التغيرات		المبلغ الجاري عند نهاية السنة			
2002	2001	2002	2001	2000	
20.031+	28.416+	231.290	211.259	182.843	أ. الموجودات السائلة
3.531+	7.856+	69.556	66.025	58.169	- أوراق وقطع نقدية
16.500+	20.560+	161.734	145.234	124.674	- ودائع تحت الطلب
14.398+	19.876+	145.024	130.626	110.750	لدى النظام المصرفي
73+	113+	8.358	8.285	8.172	الخزينة العمومية ومركز الشيكات البريدية
2.029+	571+	8.352	6.323	5.752	ودائع أخرى تحت الطلب (1)
3.818-	17.661+	128.589	132.407	114.746	ب. توظيفات لأجل قصير
3.515+	4.342+	43.097	39.582	35.240	- حسابات على دفاتر
2.779+	3.974+	35.785	33.006	29.032	النظام المصرفي
736+	368+	7.312	6.576	6.208	صندوق التوفير الوطني
1.018-	8.240+	81.796	82.814	74.574	- ودائع لأجل
857-	8.145+	81.728	82.585	74.440	حسابات وسندات لأجل ثابت لدى النظام المصرفي
161-	95+	68	229	134	سندات الدين القابلة للتداول قصيرة الأجل
6.315-	5.079+	3.696	10.011	4.932	- أذونات الخزينة لأجل قصير
6.905-	5.419+	2.502	9.407	3.988	أذونات لأجل ستة أشهر لدى العموم
-	-	-	-	-	اقتراضات لمدة سنة واحدة
590+	340-	1.194	* 604	944	مزايدات
1.549+	2.621-	6.540	4.991	7.612	ج. توظيفات لأجل متوسط
1.405+	2.748-	5.389	3.984	6.732	- أذونات الخزينة لأجل متوسط
636-	1.359-	2.479	3.115	4.474	اقتراضات الخزينة لمدة ثلاث و خمس سنوات
2.054+	1.374-	2.573	* 519	1.893	مزايدات
13-	15-	337	350	365	سندات أخرى لأجل متوسط
144+	127+	1.151	1007	880	- سندات الدين القابلة للتداول متوسطة الأجل
11.894+	3.113+	30.943	19.049	15.936	د. سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
12.585+	4.389-	29.696	17.111	12.722	- مؤسسات التوظيف الجماعي في السندات
332-	381-	563	895	1.276	- مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم
359-	895-	684	1.043	1.938	- مؤسسات التوظيف الجماعي في قيم متنوعة
9.109+	6.109+	105.523	96.414	90.305	هـ. ادخار مؤسسي
4.129+	1.867+	53.111	48.982	47.115	- صناديق مؤسسات التقاعد والاحتياط
(2.316+)	(2.089+)	** (23.566)	(21.250)	(19.161)	منها : الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، والنظام الجماعي لمنح التقاعد
(657+)	(745-)	(14.674)	(14.017)	(14.762)	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
4.980+	4.242+	** 52.412	* 47.432	43.190	- الاحتياطيات التقفية لشركات التأمين
38.765+	52.678+	502.885	464.120	411.442	مجموع جزئي
15.495+	12.783+				و. أسهم الشركات (2)
15.495+	12.783+	-	-	-	- الإصدارات الجديدة
-	-	-	-	-	- أسهم المقاولات العمومية التي تم تحويلها للقطاع الخاص
54.260+	65.461+				المجموع
434+	563-				ز. تعديل للمطابقة (3)
54.694+	64.898+				مجموع تدفقات التوظيفات الصافية

- (1) يتعلق الأمر أساسا بالودائع تحت الطلب غير المؤسسية لدى صندوق الإيداع والتدبير.
(2) نظرا لعدم توفر المعطيات المتعلقة بالأسهم التي هي بحوزة العناصر الاقتصادية غير المالية، لا تؤخذ بعين الاعتبار إلا الاكتتابات الجديدة في سندات الشركات، سواء في السوق الأولية أو في إطار عمليات الخصصة.
(3) يمكن هذا الركن من احتساب التغيرات الحاصلة في مكونات الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي، وذلك من خلال استبعاد العمليات المتعلقة بالأسهم في السوق الثانوية.

(* أرقام مصححة.

(**) أرقام مقدر.

المصدر : بنك المغرب

XVI-2- توظيفات العناصر الاقتصادية غير المالية
حسب نوعية المصدر

(بملايين الدراهم)

التغيرات		المبلغ الجاري عند نهاية السنة			شركات التجميع
2002	2001	**2002	*2001	2000	
16.156+	32.206+	263.348	247.192	214.986	- النظام المصرفي
147+	11+	408	261	250	- شركات التمويل
4.101-	2.812+	24.755	28.856	26.044	- شبكة الخزينة العمومية والبريد
4.345+	2.660+	31.918	27.573	24.913	- صندوق الإيداع والتدبير والمصالح المسيرة ⁽¹⁾
6.793+	4.020+	81.957	75.164	71.144	- مؤسسات التأمين والاحتياط
(4.980+)	(4.242+)	(52.412)	(47.432)	(43.190)	منها : - شركات التأمين
(657+)	(745-)	(14.674)	(14.017)	(14.762)	- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
11.894+	3.113+	30.943	19.049	15.936	- مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
35.234+	44.822+	433.329	398.095	353.273	مجموع التوظيفات لدى الوسطاء الماليين
15.495+	12.783+			السوق الأولية للأدوات المالية الخاصة ⁽²⁾
434+	563-			تعديل للمطابقة ⁽³⁾
51.163+	57.042+			مجموع الأموال المعبنة
3.531+	7.856+	69.556	66.025	58.169	أوراق وقطع نقدية
54.694+	64.898+			المجموع

(1) صندوق الإيداع والتدبير، النظام الجماعي لمنح التقاعد، والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين.

(2) نظرا لعدم توفر المعطيات المتعلقة بالأسهم التي هي بحوزة العناصر الاقتصادية غير المالية، لا تؤخذ بعين الاعتبار إلا الاكتتابات الجديدة في سندات الشركات، سواء في السوق الأولية أو في إطار عمليات الخصصة.

(3) يمكن هذا الركن من احتساب التغيرات الحاصلة في مكونات الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي، وذلك من خلال استبعاد العمليات المتعلقة بالأسهم في السوق الثانوية.

(*) أرقام مصححة.

(**) أرقام مقدرّة.

المصدر : بنك المغرب

XVI-3- استعمال الأصول المالية للعناصر الاقتصادية غير المالية

(بملايين الدراهم)

التغيرات		المبلغ الجاري عند نهاية السنة			
2002	2001	**2002	*2001	2000	
					I. التمويل الداخلي للاقتصاد
14.879+	9.717+	-	-	-	أ. تمويل الخزينة العمومية
19.716+	7.273+	-	-	-	- من لدن الوسطاء الماليين
1.479-	19.143-	4.622-	3.143-	16.000	. تسبيقات بنك المغرب
913+	740+	1.782	869	129	. ودائع لدى الخزينة ومركز الشيكات البريدية
2.861+	10.685+	75.179	72.318	61.633	. محفظة السندات العمومية للبنوك
11.673+	5.195+	37.495	25.822	20.627	. محفظة السندات العمومية لمؤسسات التوظيف الجماعي
5.283+	10.100+	68.290	63.007	52.907	. محفظة السندات العمومية للمستثمرين المؤسسيين
465+	304-	961	496	800	. محفظة السندات العمومية لدى باقي الوسطاء الماليين
-	-	-	-	-	. أسهم المقاولات العمومية التي تم تحويلها للقطاع الخاص ⁽¹⁾
4.837-	2.444+	-	-	-	- من لدن المقاولات والخواص
73+	113+	8.358	8.285	8.172	. ودائع لدى الخزينة ومركز الشيكات البريدية
6.905-	5.419+	2.502	9.407	3.988	. أذونات لمدة 6 أشهر
636-	1.359-	2.479	3.115	4.474	. اقتراضات الخزينة
2.644+	1.714-	3.767	1.123	2.837	. مزايدات
13-	15-	337	350	365	. أذونات الخزينة الأخرى ⁽²⁾
-	-	-	-	-	. شراء أسهم المقاولات العمومية التي تم تحويلها للقطاع الخصوصي ⁽¹⁾
201-	124+	5.104	5.305	5.181	ب. تمويل الجماعات المحلية
201-	124+	5.104	5.305	5.181	- من لدن صندوق التجهيز الجماعي
24.672+	22.898+	-	-	-	ج. تمويل المقاولات والخواص
9.198+	10.090+	242.354	233.156	223.066	- من لدن الوسطاء الماليين
7.664+	8.607+	238.167	230.503	221.896	. القروض
1.534+	1.483+	4.187	2.653	1.170	. محفظة السندات
15.474+	12.808+	-	-	-	- بواسطة سوق الأوراق المالية
21-	25+	4	25	-	. أوراق الخزينة
15.495+	12.783+	-	-	-	. أسهم الشركات ⁽³⁾
39.350+	32.739+	-	-	-	إجمالي التمويل الداخلي للاقتصاد
28.713+	17.487+	-	-	-	منه : - الوساطة المالية
10.637+	15.252+	-	-	-	- التمويل المباشر
8.831+	47.264+	110.780	101.949	54.685	II. الموجودات الصافية من العملات الأجنبية
6.513+	15.105-				III. استخدامات صافية أخرى⁽⁴⁾
54.694+	64.898+				مجموع الاستخدامات (III+II+I)

(1) نظرا لعدم توفر المعطيات المتعلقة بالمعاملات في السوق الثانوية، فإنه لا تؤخذ هنا بعين الاعتبار إلا الاكتتابات الأولية.

(2) سندات التجهيز واكتتابات يرسم استخدام حساب رأس المال.

(3) نظرا لعدم توفر المعطيات المتعلقة بالأسهم التي هي بحوزة العناصر الاقتصادية غير المالية، لا تؤخذ بعين الاعتبار

الإصدارات الجديدة للشركات.

(4) الفارق ما بين مجموع توظيفات العناصر الاقتصادية غير المالية (الملحق XVI-1) ومجموع الاستخدامات (II+I).

(* أرقام مصححة.

(**) أرقام مقدرة.

المصدر : بنك المغرب

الفهرس

صفحة

9 المقدمة
16 المحيط الدولي
23 الإنتاج الوطني
25 الفلاحة وتربية المواشي والصيد البحري
33 المعادن
35 الطاقة
37 الصناعات التحويلية
43 السياحة
48 الطلب
51 الأسعار
55 التشغيل
58 المبادلات التجارية مع الخارج
66 العلاقات المالية مع الخارج
75 المالية العمومية
83 النقد
83 السياسة النقدية
90 المجمعات النقدية
100 أدوات الأداء
107 الائتمان
113 مؤسسات الائتمان
121 سوق الرساميل
127 الادخار المالي
135 حصيلة بنك المغرب

- الحسابات القومية 1-I إلى 7-I
- الإنتاج الفلاحي وتربية المواشي والصيد البحري..... 1-II إلى 15-II
- الإنتاج المعدني 1-III و 2-III
- إنتاج واستهلاك الطاقة 3- III إلى 7- III
- مقياس الإنتاج الصناعي 1- IV
- دخول السياح 1- V
- مقاييس الأسعار 1-VI و 2- VI
- مؤشرات التشغيل والبطالة 3-VI و 4- VI
- التجارة الخارجية 1-VII إلى 4- VII
- ميزان الأداءات 1-V III
- أسعار الصرف 1-IX
- المالية العمومية 1-X إلى 4-X
- السيولة البنكية وسعر الفائدة 1-XI إلى 13-XI
- مجمعات النقد والتوظيفات السائلة 1-XII إلى 9-XII
- مقابلات المجمع م3 10-XII إلى 15-XII
- حركات الأموال بشباييك بنك المغرب
- والمبادلات بغرف المقاصة 1-XIII و 2- XIII
- جداول استعمالات وموارد البنوك
- وشركات التمويل 1-XIV إلى 3- XIV
- سوق الرساميل 1- XV إلى 6-XV
- التوظيفات المالية واستخداماتها 1- XVI إلى 3-XV I

فهرس الرسوم البيانية

- تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي
- الرقم الاستدلالي لكلفة المعيشة
- المبادلات التجارية مع الخارج
- أسعار الصرف
- التأثير الشهري لعوامل السيولة البنكية
- التدخلات الشهرية لبنك المغرب في السوق النقدية
- معدل الفائدة المتوسط المرجح في السوق ما بين البنوك
- المجمعات النقدية
- مجمعات التوظيفات السائلة
- مقابلات المجمع م3

أنجز هذا التقرير
بمطبعة دار السكة \ بنك المغرب
كلم 8، طريق سلا إلى مكناس
ص.ب. 445 الرباط (المغرب)

الإيداع القانوني : 2003/1226

ردمك 2-29-873-9981

ردمد 1114-4106